

ما شاء الله من عباده الصالحين

شکر بسیار پروردگار و درود و سلام بیشتر بر رسول مختار که درین دو گاه خبر حرکت تبار

[illegible]

نور القمر و نور الشمس

[illegible]

حسب فرزند گلنمای والدینا محمدی مولوی محمد رضا خستین بیستام ای غفران محمد عبدالرحمن

مطبعة دار الكتب في القاهرة

والله الموفق في البداية والنهاية ونحوه في السعادة والعداوة والعدل ان يحكيه غياضها الصالحة
الكريم ولا حول الا بالقوة الابانة على العظيم قال الصريح بقوله تعالى في التسمية الحمد لله الذي برانا
الى الصراط المستقيم فقص قوله الحمد لله ونسبحه والحمد لله في كل قيل الدلالة على الصلابة الى المطلوب
والدلالة على ما يصل الى المطلوب وجميعا على ما اذا نسب الى الله تعالى في قوله لا حول
واذا نسب الى الرسول او امر ان يراى به الثاني وقالوا ايضا انه اذا عدى الى المفعول الثاني
بلا واسطة يراى به الاول فاذا عدى اليه بواسطة الى او اللام يراى به الثاني وهو بيان
فقط الى انه منسوب الى الله تعالى ينبغي ان يراى به الاول وان نظر الى انه عدى بوجه
الذي ينبغي ان يراى به الثاني فان كان فيقدر بذلك اسسه والقيال كونه الى من في ذلك السب
والنقطة وبالحاجة الى ذلك هذا القول في الصراط المستقيم هو الصراط الذي يكون على
الشأن العام وبذلك كل واحد من مجرد ان يكون فيه التفات الى شئ من المعين الشئ
وهو الذي يكون منتهى الامين الافراط والتفريط وهذا صادق على شئ من محمدي الى الله
وسلم لاننا متوسط بين الافراط الذي في ثلثين موسى عليه السلام والفسطاط الذي
في ثلثين موسى عليه السلام وعلى عباد السنة وبما عده فانما متوسط بين البر والقدرة
وبين الرضا والمخرج وتبين التبيين في تعطيل الذي في غيره وعلى طريق سلوك طابع
بين الحجة والحق فيكون عتقا مضما مضمنا الى الجذب ولا اعتلا صرفا موصلا
الى الاموال والفسطة فهو في ما منه وفيه لم يلج الى قوله تعالى انما الصراط المستقيم هو
على من اخترنا الحق العظيم في الصلوة والنج وقوله على من اخترنا كناية عن محمدي
عليه وسلم ينبغي على ان كونه عتقا باطن العظيم ما تقر في الاذ بان جنى لا يفعل كونه
من الصلوة الى غير ذلك السلام والحق هو عليه صير عتبا الافعال السبوت والحق العظيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الكتاب بعض الكتاب هو مقدار خمس آية لانه اصل الشرع والباقي تفصيل
 وانه المراد من السنة بمقدار خمسة آيات على ما قلنا او المراد باجماع الامة على
 اية محمد صلى الله عليه وسلم كشرعها وكرامتها سواء كان اجماع اهل المدينة او اجماع
 عمرة الرسول و اجماع الصحابة او مجموعهم والاصل الرابع القياس من الاصول الرابع
 بعد الشائفة الاحكام الشرعية هو القياس المستنبط من هذه الاصول الثلاثة وكان
 ينبغي ان يعينه بهذا القيد كما قيده فخر الاسلام وغيره يخرج القياس الشخصي والتفصيلي
 ولكنه ابقى بالشرع فمقتضى القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على
 حرمة اللواط في حاله ان يحسن التوكيد الذي استفاد من قوله ولا تقربوا حتى يعلم ان
 وتفسير القياس المستنبط من سنة قياس حرمة فعل المحرم والنورة بعلقة القدر نفس
 على حرمة الاشياء يستفاد من قوله عليه السلام لا تحبوا ما تحبوا ولا تحبوا ما تحبوا
 والتمسوا به في الموضع الذي يذهب اليه وبالفقهاء بالفضة مثلا يشبه يذبحه
 وافضل لربوا وتفسير القياس المستنبط من اجماع قياس حرمة الزنية على حرمة
 امته التي وطئها استفادة من اجماع بعلقة الزنية وجعيتها وانما هذه الفصول
 اصول الشرع اربعة الكتاب الشائفة والاجماع والقياس ليكون تنبيها على الاصول
 الاول قطعية والقياس ظني فلهذا امتنا لا نذهب الا لكتاب الله ولا نأخذ الا بما فيه
 ظني والقياس بطله منصوصه قطعي فلما قلنا قال الاصول كان دأبنا على تكرس القياس
 مقصودا وصريحنا لما قال الرابع كان دأبنا على ان حرمة بعد الاصول الشائفة فاما كما
 الحكم موجود في احد الشائفة لم نرجع الى القياس ثم طاب ان يكون هذه الاصول
 التي ذكرناها كلها اصولا بالنسبة الى الحكم فالكاتب ومنه ترجع المقصد في انشاءه ولو

هذا الكتاب هو مقدار خمس آيات لانه اصل الشرع والباقي تفصيل
 وانه المراد من السنة بمقدار خمسة آيات على ما قلنا او المراد باجماع الامة على
 اية محمد صلى الله عليه وسلم كشرعها وكرامتها سواء كان اجماع اهل المدينة او اجماع
 عمرة الرسول و اجماع الصحابة او مجموعهم والاصل الرابع القياس من الاصول الرابع
 بعد الشائفة الاحكام الشرعية هو القياس المستنبط من هذه الاصول الثلاثة وكان
 ينبغي ان يعينه بهذا القيد كما قيده فخر الاسلام وغيره يخرج القياس الشخصي والتفصيلي
 ولكنه ابقى بالشرع فمقتضى القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على
 حرمة اللواط في حاله ان يحسن التوكيد الذي استفاد من قوله ولا تقربوا حتى يعلم ان
 وتفسير القياس المستنبط من سنة قياس حرمة فعل المحرم والنورة بعلقة القدر نفس
 على حرمة الاشياء يستفاد من قوله عليه السلام لا تحبوا ما تحبوا ولا تحبوا ما تحبوا
 والتمسوا به في الموضع الذي يذهب اليه وبالفقهاء بالفضة مثلا يشبه يذبحه
 وافضل لربوا وتفسير القياس المستنبط من اجماع قياس حرمة الزنية على حرمة
 امته التي وطئها استفادة من اجماع بعلقة الزنية وجعيتها وانما هذه الفصول
 اصول الشرع اربعة الكتاب الشائفة والاجماع والقياس ليكون تنبيها على الاصول
 الاول قطعية والقياس ظني فلهذا امتنا لا نذهب الا لكتاب الله ولا نأخذ الا بما فيه
 ظني والقياس بطله منصوصه قطعي فلما قلنا قال الاصول كان دأبنا على تكرس القياس
 مقصودا وصريحنا لما قال الرابع كان دأبنا على ان حرمة بعد الاصول الشائفة فاما كما
 الحكم موجود في احد الشائفة لم نرجع الى القياس ثم طاب ان يكون هذه الاصول
 التي ذكرناها كلها اصولا بالنسبة الى الحكم فالكاتب ومنه ترجع المقصد في انشاءه ولو

المثبت لان المكتوب في الحقيقة هو النعوش و دون اللفظ والمعنى هما
مشتقان في المصاحف فاللفظ مثبت حقيقة والمعنى مثبت مقتدرا
واللام في المصاحف بنفسه ولا يفتقر تعميده لغير القرآن لان العبد لا يغير غيره
ولعمد والمعوذ وصاحب القرآن السبعة وثلاثون من الناس لا يحتاج الى ان
يعترف فيقال هو كاتب فيه القرآن حتى يلزم الدور ويجوز ان يثبت القيد في تحت الاثر
ودون حكمه لقوله تعالى الشيخ واخذنا فانما هو بها كما لا بأس انشد واحد غير حكم
وتحت قوله اني ونحوه كالمكتوب في المصاحف السبعة المنقول عن نقله متواترا بالآلة
صفة ثالثة للقرآن اجمي المنقول عن الرسول عليه السلام نقله متواترا متواترا
بالاشبهة في نقله وتجزئته متواترا نعم نقل بطريق الاما كعت لادة الى
في تضارضا لان في ثمان ايام اخر كتابات وتماثل بطريق الشكر لقراءة
ابن سحر وفي حد السيرة فاقطعوا ما ينال في كفاية ليعين فصيام ثلثة ايام كتابات
وقوله بلا شبهة تأكيد على غيبه بعبء لان كل ما يكون متواترا يكون بلا شبهة
وتحت الخصائص واخر عن المشهور لان المشهور قد قسم من المتواتر لكن مع مشبهة
كله على تقدير ان يكون اللام في المصاحف بنفسه وانما اذا كان الحمد فخرج القران
الغير المتواتر كلها لقوله في المصاحف يكون قوله المنقول عنه الى اخره فيما لا يوافق
وكيف قوله بلا شبهة اتراد عن التسمية لان فيها شبهة ولذلك لم يكفر صاحبها ولم
يسجد الاكتفاء بما في الصلوة ولم تحرم تلاوته بالجنب اى انقص النفساء والاشجاء
من القرآن وانما لم يكفر جاحدها لوجود شبهة وانما لم يحرم الاكتفاء بما في الصلوة لعدم
كونها آية تامة عند البعض وانما تجزئ التلاوة للجنب فاعني بقصد البرك لا بقصد التلاوة

[illegible]

فبطل حقيقة والمجاز ليعمال الى الاستعمال الصحيح ولكننا قد رجعنا الى انجز بان نحول مصداق
المتنوع كلاس الصحيح والكانا يتساوى مع الحقيقة والمجاز والاربع في معرفة وجود الوقوف على الاربع
اي القيمة الاربع في معرفة طرق وتوقف المجتهد على مراد انظم وهو وان كان في الظاهر من
صفات المجتهد لكنه يؤكل الى حال الشك وبوجهه الى اللفظ ولذا قيل ان هذا التفسير للعلم
دون اللفظ في ما يجب ان يستدل به انص في اشارة وبدلالة وبقضاء لان
لاستدل ان استدلالنا في نظم فان كان سؤا فمعرفة انص في الاشارة انص فان لم
يستدل ان نظم بل بالمتن فان كان من غير انص بحسب اللان فهو دلالة انص فلان توقف
عليه في ان نظم مراد عن انص فمعرفة انص وان لم يتوقف عليه فهو من الاستدلالات
الفاصلة على ان كان ان شاء الله وبعد معرفة هذه الاقسام قسم فاسم مثل الكل اي هو
معرفة هذه الاقسام العشرين الحاصلة من القسيات الاربعة لتفسير فاسم مثل كل ما في العشر
وهو اربعة انهم معرفة موضعها ومجاها وقريبا وبها كما هي في هذا التفسير اربعة اقسام
معرفة فاسمها في اخذ شقاق هذه الاقسام وهو ان انظر انص مشتق من انص
وهو الانفراد وان انص مشتق من النجوم وهو انشول وقس عليه ومجاها في المفردات
الاصطلاحية وهي ان انص في الاصطلاح لفظ وقع على معلوم على الانفراد وانص هو ما
انظم جميعا في التسميات وتفسيرها في معرفة ان انص انص عند القارض مثلا اذا قيل
انص في الظاهر فمعرفة انص علم الظاهر او احكامها اي ان انص انص واما انص واما انص
التوقف فاما انص قطع في العلم بخصوص فاني في انص واجب للتوقف فاذا انصرت هذه
الاقسام في العشرين فمعرفة الاقسام ثمانية في القسيات خمسة وهذا التفسير انص في
الواقع لتفسير القرآن بل لتفسير لاسم الاقسام القرآن وموقوف على تفسيرها ولذا لم يذكر في

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

وذكر مناسبات لغزيبات الخاصة بغيره من غير غزيبات اربع منها اتم لان غزيبات منها
 ما يجي واوردين بزه الاربعه والثلاثه باعه خمسين لسانا في حرم عليا ساجد بها على ميل
 انجل المتفرقة فقال وعلية الارجع الثاني في حديث ابي عبد الله لا يجوز حتى تنكح زوجا غيره وهو
 جواب سوال مقدمه عليه السلام في جواب لسانا في حرم عليا ساجد بها على ميل
 وكتب ابن الزوج ان اللقن امرته ثلثا وكنت زوجا آخر ثم طلقها الارجع الثاني وكما الارجع
 الاول بملك الارجع الاول مرة اخرى ثلثا طليقات مستقلة بالانكاح وان اللقن
 امرته ما دون الثلث من واحدة او اثنتين وكنت زوجا آخر ثم طلقها الارجع الثاني وكما
 الارجع الاول فنه محمد بن ولسا في حرم يملك الارجع الاول ح ما في من اثنتين او واحدة
 ان طلقها سابقا وان ابي الملك ان ان يطلقها اثنتين في تصدق طلاقه وان طلقها سابقا اثنتين
 يملك ان ان يطلقها واحدة لان في غزيبه الى يوسف حرمها منه يملك الارجع الاول
 ان يطلقها ثلثا ويكون مفسى في الطلاقه في طليقتين في لان الارجع الثاني يكون مطلقا بالانكاح
 الارجع الاول بكل جديد ويندم من من طلاقه في طليقتين في طليقات فاعرض عليه
 الشافعي ح ان التمسك في ذلك الباب هو قوله انه ان طلقها فلا تلزم من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره ولكنه حتى لفظ خاص فوضع لعمري الغاية والنهاية في غير ذلك نكاح الارجع الثاني غاية
 المهره انما يخله الثابتة بالطلاق الثلث ولا تاثير للغاية فيما بعد ان لم يفهم ان التمسك
 به حرمه الارجع الاول فمضى به البطلان موجب على من الذي هو حتى فلا يلزم من الارجع الثاني
 حرمه او باجوبه في الغاية وهو الطلاق الثلث فمضى المهر في الغاية وهو الطلاق الثلث والى
 ان يكون مطلقا فلا يكون الارجع الثاني مطلقا بالانكاح الاول بكل جديد فيقول الصنف ح
 في جواب من باب الى حقيقته ح ان كون الارجع الثاني مطلقا بالانكاح الاول انما يوجب في

[illegible]

فصل فی بیان احوال و حال

[illegible]

فلما بوجوب النكاح والتمتع قلنا بدم ضمانه ووجوبه على الشافعي وروايتهم
في هذا الباب هو قوله تم والساق والساقة فاقطعوا ليهما جزاءها كسبا واتفقوا على
وضع لحي معلوم ولو لم يكن له من الشئ ولا ولا لعل على تحويل الصبي من الملك إلى المدعى
فالقول بطلان العصمة زيادة على ما في الكتاب فاجاب المصنف عن جانب أبي حنيفة
بان بطلان العصمة من المال المبرق والتمتع من الملك كما في قوله انما تثبت من قوله
جزاءها كسبا لا لقوله فاقطعوا وذلك لان الجزاء اذا وقع من ملك في موضع العقوبات كزنا
ما يجب حاشا له وانما يكون حاشا له اذا وقعت البهنية في عصمة وخلفه واذا كان
كذلك فخره جزاءه جزاء كسبه وهو قطع ولا يرجع الى ضمان المال فانه اذا كان
المال موجودا في يده واليد لعل الصورة ولا يشترط في بيعه كفي فبطل على النكاح
هو كونه لئله البهنية ولا يحتاج الى جزاء اخر حتى يجب الضمان بانه اذا ما ذكره في
التفصيل المسمى وكذا في قوله في المصنف بعد هذا البيان في تعريفات اثنتي عشرة
على الحكم فقال في ذلك كسب جميع التمتع المطلق بعد النكاح اى ولا يصل ان لول النكاح
وجوب الاتباع صح عندنا في اطلاق على المرأة بعد ما عليها فلا نفق اى
وبينا ان المشافعي يقول ان النكاح فسخ للكل فلا يتبعه النكاح بغيره وليس بطلاق فلا
يصح الطلاق بعده وعندنا هو الطلاق يصح اطلاق الطلاق لا غيره بعد عملا بقوله تم فان
طلعتا فلا تقل من بعد وذلك لان الله تعالى قال اول الطلاق من ترك فاساك جزاء
او شريح باحسان اى الطلاق الرجم فانما هو الطلاق الشرعي مرة بعد مرة بالفرقة
ودون الجمع فبذلك يجب على الزوج اما مسلك مبرور في مراهقة بغير مباشرة
او شريح باحسان اى تخليص الكمال التام ثم ذكر بعد ذلك انه يخلع خال عن خسر

[illegible][illegible]

از حق واجب صدر بر او بجهت ابرار از تمام افعال و بجهتین مثل فعل و قول علی سبیل استغفار
 یا تخریق بالانسان معاد و بجهت غیره یعنی اخلاقی تخریق فعل و قول و بجهت فعل و قول هر یک از اینها
 المضارع علی خبره المظرفیه سواء كان ماضيا و تائبا او متکبرا و معروفا و مجهولا و مکتوبا و غیره
 یکون شیء مضمونا یا بالفعل و بجهت القائل نفسه علیا سواء كان ماضیا فی الواقع او لا و لهذا نسب
 فی سیر الادب ان لم یکن علیا و بجا و کذا و ذی فیه قیل ان ربه صیغ الماضی فعله ما قبله
 علی سبیل الاستعارة لان التماس اللفظ اعترضه جملة و ان ربه صیغ الماضی لا یصح فی تصدیق علی ما
 ربه التمدید و بوجه لانه ربه علی سبیل الاستعارة و کذا لا یشکل علی صیغ الماضی لوجوب المقصود
 مجرور الاستعارة بل اللفظ فعل و لا یصحق الا علی الوجوب بخلاف التمدید البعید و نحو هذا
 و یخص مراده بصیغته لازمة ببيان کون اللفظ ماضیا یعنی یخص مراد الامر و هو الوجوب بصیغته
 لازمة لاداء الامر من بیان مختصا من اللفظ باین لایكون الامر لایكون وجوبا لایثبت الوجوب
 من اللفظ و باین الفعل فیکون لایثبت لایستلزم اللفظ و لا رافعه و کذا لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ
 بهما علی یخص علی طریقه قولهم صیغته فلان بالاکثر کون الصیغته مضمومة بالوجوب و باین
 الراجعة و لا یثبت لایستلزم اللفظ و باین قولهم لازمة ان الصیغته لازمة لاداء الامر و لا یثبت
 عنه و لا یكون الامر ماضیا من غیر الصیغته و به یفصل من رافعه اللفظ و لیس اللفظ اللفظ و باین
 علی یخص کما یفصل بهما لایستلزم الامر و باین الصیغته و به یفصل فیکون بوجه لانه رافعه
 لایستلزم لازمة ان فعل علی الامر لایستلزم لایستلزم اللفظ و لایستلزم اللفظ و باین
 برون الامر و لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ
 الامر و باین الصیغته و لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ
 کما یفصل بهما لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ

و انما کان الامر علی سبیل الاستعارة و باین قولهم لازمة ان الصیغته لازمة لاداء الامر و لا یثبت
 عنه و لا یكون الامر ماضیا من غیر الصیغته و به یفصل من رافعه اللفظ و لیس اللفظ اللفظ و باین
 علی یخص کما یفصل بهما لایستلزم الامر و باین الصیغته و به یفصل فیکون بوجه لانه رافعه
 لایستلزم لازمة ان فعل علی الامر لایستلزم لایستلزم اللفظ و لایستلزم اللفظ و باین
 برون الامر و لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ
 الامر و باین الصیغته و لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ
 کما یفصل بهما لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ

و انما کان الامر علی سبیل الاستعارة و باین قولهم لازمة ان الصیغته لازمة لاداء الامر و لا یثبت
 عنه و لا یكون الامر ماضیا من غیر الصیغته و به یفصل من رافعه اللفظ و لیس اللفظ اللفظ و باین
 علی یخص کما یفصل بهما لایستلزم الامر و باین الصیغته و به یفصل فیکون بوجه لانه رافعه
 لایستلزم لازمة ان فعل علی الامر لایستلزم لایستلزم اللفظ و لایستلزم اللفظ و باین
 برون الامر و لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ لایستلزم اللفظ

وحيث ان المصلحة في كل فعل
 قد تكون في وجه واحد او في وجهين
 او في وجهين متعددين
 فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين
 فلو كانت في وجهين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجهين متعددين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين

وليس في الاشياء التي هي القياس بل الاشياء كون الاصل عدم الاشتراك في العمل
 هو ان السيد فاعلم ان العمل في وجه واحد هو العمل في وجه واحد
 وقد فصل في بيان النصوص العقلية في وجه واحد
 بيان ان اول ما يجب بالامر الوجوب فاعلم ان العمل في وجه واحد
 انما يريدت بالامر بالوجه الواحد من الوجوب ثم تختلف فيه حقيقة
 الوجه الواحد في وجه واحد والوجه الواحد في وجه واحد
 وبعض الشيء يكون حقيقة قاصرة لان الوجوب عبارة عن جواز الفعل مع حرمة الزك
 والوجه الواحد في جواز الفعل والوجه الواحد في جواز الفعل مع حرمة الزك
 بعض معنى الوجوب وهو معنى الحقيقة القاصرة التي ارادت بلفظ الحقيقة وهو معنى
 غير الاسلام في مثل الامانة جاز اصله في مثل الامانة جاز اصله في مثل الامانة
 الوجوب لان الوجوب هو جواز الفعل مع حرمة الزك والوجه الواحد في جواز الفعل مع جواز
 الزك والوجه الواحد في جواز الفعل مع حرمة الزك والوجه الواحد في جواز الفعل مع جواز
 هو جواز الفعل فقط ظن ان مستقل في بعض معناه فيكون حقيقة قاصرة ومن نظر
 الى الجنس الفصل جميعا ظن ان كلامهما معان متباينة والاولى على حدة فلا يكون
 مجازا وانما يتحقق ان في الاختلاف في لفظ الامر وفي معنى الامر فذكر في المتن
 بما لا يرد عليه ثم لما فرغ من بيان الوجوب ومكمل اركان بين ان العمل في وجه واحد
 اولها ان العمل في وجه واحد لا يقتضي التكرار ولا يقتضي الامر باعتبار الوجوب التكرار كما
 وجب اليه فمفهوم ولا يقتضي كما ذهب اليه الشافعي ثم يعني ان العمل في وجه واحد
 فاعلموا الصلوة مرة ولا يلزم على التكرار عندنا اصلا وجوب قوم الى ان وجوب التكرار

ان العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين
 فلو كانت في وجهين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجهين متعددين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين

فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين
 فلو كانت في وجهين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجهين متعددين
 لم يكن العمل في وجه واحد
 فلو كانت في وجه واحد
 لم يكن العمل في وجهين

بساوند حقیم کلمه نفع المام بعد و غیر مخرم استانفا و کان مثل هذا فی ایهوق دون ملک
بصیر فرضهم اربعینا بیا فی اقامه شران هذه الاشیاء الثالث کما تجری فی حقوق المذکور
تجری فی حقوق العباد الیه فقال یومنا و یومین المنصوب لى من النوع الاول و یومین
الذى خص به علی الوصف الذى خص به المالك بدون ان يكون المنصوب شقلا بالجنایة
او بالدين و بدون ان يكون انقصا بقصان حسی فخذ انظر لاداکال لاندوا و علی الوصف
الذى خص به من غیر فتور و شمله تسلیم علی البیع الی المشتري و تسلیم علی النصف لو لم یسلم الیه
علی الوصف الذى وقع علیه العقد و ردو شقلا بالجنایة تطیل لاداکال و القاضی و ردو شقلا
بالمنصوب حال کونه شقلا بالجنایة و بالدين بان خص به عبدا فارغم تحته الدين بالجنایة
فی ید العاصب و تسلیم البیع حال کونه شقلا بالجنایة و بالدين او بالرضایة و بالکمال
بما ان المنصوب البیع فی ید المالك او المشتري باقده ساد و یترتبه ذمة العاصب البیان لک
اداء و لو دفعه المالك الی علی الجنایة ایضاً فی الدين یرجع المالك علی العاصب ایتیه و اشتري
علی البائع بان یسلم امواله و غیره و تسلیم بعد الشرا تطیل لاداکال و العاصب بالقضاء ای یتمرد علی عبده
الغیر فی محل امر ثم سلمه الیه بعد الشرا و امواله من حیث انه سلم علی عبده الذى وقع علیه
شرا یلقه القضاء من حیث ان تبدل الملك بحب تبدل العین کلها فان کان العبد مملوکا لالمالك
کان شخصا حرثا اذا اشتراه الزنج کان شخصا آزادا و ان سلم الیه کان شخصا آزادا و ایضا
البابان ببول المذکور علی علیه سلم و علی علی بریة یوما فذمت البیة و اذ کان القدر
یتصل من اللحم فقال علیه السلام اتجملین انما فی ذمتک من اللحم فقلت یا رسول الله انه لحم
تصدق علی فقال علیه السلام کلب صدقة و لا ذمة لیه یوم اذا خذته من المالك کان
علیک اذا اعطیتها یا تصیر ذمة انما سلم ان تبدل الملك یحب تبدل فی لیون علی ذما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible][illegible]

الصوري سابق على انشئان الصوري فادام جسد الشئ الصوري لم يتصل بالاشئ الصوري فيه
 تنبيه على ان القضاة شئ محمول بوعان كامل فحاصل القبال شئ مستحق في حقوق القضاة
 فان قضاء الصلوة بالجماعة كامل قضاء بانفراد فاحصل لم يترفع له الا بالافعال عنه بمقتضى
 الصلوة منفردا كامل بالجماعة وكل لا يعيرون حال القضاء على حال الاداء ومقتضى ان
 والاطراف بالمال في نظير القضاء شئ غير محمول فان ضمان النفس المشكوكه شرط لكل الشئ
 والاطراف لم يقدسه خطا بل الدية وابيضها غير ترك بعقل فاعلم انه من الآدمي الكائن
 المتبدل غير المال الذي لا يبدل انما شرع عليه صفة كماله النفس من غير ان يقدسه انما شرع له ان
 المتصل المسادة او ادا القيمة في اذات خرج على عبد ينفى عنه نظير القضاة والذى في معنى
 الاداء ولذا وجب عنه بلفظ الاداء اى اذات خرج الرجل امرأة على عبد ينفى عنه من ان يشتر
 عبدا وسطا ولم يلها فلا اخلا له اداء وان اوى اليها قيمة عبدا وسطا فمقتضى القضاة في
 معنى الاداء لان العبد معلوم الذات محمول الصفقة فلا بد في قطع النازعة ميبس ان يلبسها
 عبدا وسطا والوسط لا يتحقق الا بالتقديم ليكون قبل القيمة ادنى وكيفية القيمة على ما هو على ما
 بين بخلاف المحج الى التقديم فلهذا كانت القيمة في معنى الاداء شئ تجبر على القبول كما لو اتاها
 بالثمن فخرج على كونه في معنى الاداء اى تجبر المرأة على قبول القيمة كما لو اتاها بالعبد لم يسهى
 تجبر على قبول العبد فلهذا تجبر على قبول القيمة ثم ذكر المصرح بغير تعيين لابي حنيفة على قوله
 وهو السابق فقال على هذا قل ابو حنيفة في قطع ثم اتصل عبد الولي فلهذا اى لاجل ان الشئ الكائن
 سابق على انشئان القضاة بالوصيفة في معنى صوته قطع رجل رجل عدا ثم قتله قبل ان يترتب
 لاولي ان يفتل شئ فاضل القاتل فيقطعه ولو اثم لم يترتب له ان يكون خيرا افضل الفل فلان افضل متعدد
 من القاتل فينبغي ان يكون كذلك من الولي رعاية للشئ الكامل ولو اقتصر على انشئان جاز له ان يفتل

۳۹

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

२

۱۰
 قولوا اننا بنی الامم الان
 المسلمون نستغفر من الذنوب والذنوب
 یجمع المؤمنون الذین فی جوار العرش والذین فی الجحیم
 الذین فی النار والذین فی القصور والذین فی البساتین
 الذین فی العرش والذین فی النار والذین فی النار
 الذین فی النار والذین فی النار والذین فی النار

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

الاستعداد في آخر الوقت بوقت الشمس الكرواء باخر الوقت الذي لا يسبق
فيه الاستعداد للتحريم فاذا مضت هذه الحجابات في هذا الوقت لزمه الصلوة لانه ان لم يدر
بوقت شهر فان تمت في الوقت يؤيد فيه ولا يقضيها بعد الوقت لم يكن غارق المصلاة
كما كان السليمان عليه السلام حيث مضت عليه الشئ الصافات ليلا وكادت الشمس
تغرب فغضب سوطا واما قنطرة فانه شمس صلى العصر وعجز الى مكان السيل فوجد من
القرآن وقد كان يوشع عليه السلام حتى فتح القدس قبل دخل ليلة السبت وقد كان
لبنينا عليه السلام حين فانت صلوته العصر حتى لم يكد في كتابه سيرة وجمعا لضاف
الحج فانه لم يترجمه في يوم الزاد والرحلة من ان اكثر الناس يحزن لما زادوا حلة لان
في اعتبار ذلك حرجا عظيما واما قوله فاك لا تظهر منه في وجوبه لقصار لان الحج لا يقضي
واما ما ينفي حق التام والاصح هو ذلك فيرمع في كل م هو القدرة المبصرة فلا داعي
على قوله اطلق في بابها القسم الثاني في معنى باسيرة لانه قيل الا اذا سيرة اسما على الحلف
لا معنى له قد كان قبل ذلك شيئا سيرة هو العذب ذلك بان معنى انا وجب من البتة
بطريق السيرة والسهولة كما يقتضيه في الحديث في حلفه يتقاسم البتة لانه كان ومعهما
ثم يقتضيه وهذه القدرة تشترط في اكثر العبادات والالتية دون البنية ورواه هذه القدرة
تشترط ورواه الواجب كما دلت هذه القدرة باقتضائه الواجب اذا اتفق القدرة في
الواجب لان الواجب كان ثابتا باليسر فان بقي بدون القدرة لم يزل اليسر الى امر
الصرف حتى تبطل الزكوة والشعر وان لم يزل المال فخرج على قوله ورواه هذه القدرة في
ان الزكوة كانت واجبة بالقدرة المبصرة لان تكون في شئ بل على المال فانه يشترط
ان يصاب بالحرمان فيه قدرة مبصرة فاذا ملك النصاب بعد تمام العمل سقطت الزكوة
على كل حال هو ملك المال في النصاب والحق في كل حال ان القدرة المبصرة لا تروى من المال

الاستعداد في آخر الوقت بوقت الشمس الكرواء باخر الوقت الذي لا يسبق فيه الاستعداد للتحريم فاذا مضت هذه الحجابات في هذا الوقت لزمه الصلوة لانه ان لم يدر بوقت شهر فان تمت في الوقت يؤيد فيه ولا يقضيها بعد الوقت لم يكن غارق المصلاة كما كان السليمان عليه السلام حيث مضت عليه الشئ الصافات ليلا وكادت الشمس تغرب فغضب سوطا واما قنطرة فانه شمس صلى العصر وعجز الى مكان السيل فوجد من القرآن وقد كان يوشع عليه السلام حتى فتح القدس قبل دخل ليلة السبت وقد كان لبنينا عليه السلام حين فانت صلوته العصر حتى لم يكد في كتابه سيرة وجمعا لضاف الحج فانه لم يترجمه في يوم الزاد والرحلة من ان اكثر الناس يحزن لما زادوا حلة لان في اعتبار ذلك حرجا عظيما واما قوله فاك لا تظهر منه في وجوبه لقصار لان الحج لا يقضي واما ما ينفي حق التام والاصح هو ذلك فيرمع في كل م هو القدرة المبصرة فلا داعي على قوله اطلق في بابها القسم الثاني في معنى باسيرة لانه قيل الا اذا سيرة اسما على الحلف لا معنى له قد كان قبل ذلك شيئا سيرة هو العذب ذلك بان معنى انا وجب من البتة بطريق السيرة والسهولة كما يقتضيه في الحديث في حلفه يتقاسم البتة لانه كان ومعهما ثم يقتضيه وهذه القدرة تشترط في اكثر العبادات والالتية دون البنية ورواه هذه القدرة تشترط ورواه الواجب كما دلت هذه القدرة باقتضائه الواجب اذا اتفق القدرة في الواجب لان الواجب كان ثابتا باليسر فان بقي بدون القدرة لم يزل اليسر الى امر الصرف حتى تبطل الزكوة والشعر وان لم يزل المال فخرج على قوله ورواه هذه القدرة في ان الزكوة كانت واجبة بالقدرة المبصرة لان تكون في شئ بل على المال فانه يشترط ان يصاب بالحرمان فيه قدرة مبصرة فاذا ملك النصاب بعد تمام العمل سقطت الزكوة على كل حال هو ملك المال في النصاب والحق في كل حال ان القدرة المبصرة لا تروى من المال

[illegible][illegible]

اذ لو ثبتت عليه لم يكن الاغراض ولا تضيحح الاستسقط فتعذر الوجوب عليه لكن تجوز ان
 هذه المسئلة انما هي على وجه تجريدي لا على وجه حقيقي فالنصاب في كل النصاب لا يكون له بعض النصاب
 يبقى بل يطابقه في النصاب في الابله لم يكن الاغراض والالتزام اذ اذا ودم من المعين
 كذا خمسة واربعم من اثنين فذا وجد النصاب في كل بعض نال عشر الباقي بان تقدير خمسة
 وكذا البشركان اجبا بالقدر الميسرة لان المكتنة فيه كان غيب الزعامة فذا شرط قيام تسعة
 الاغراض عشرة كان دليلا على ان يجب بل في الميسرة فذا لم يكن خارج كذا او بعضه بعد لكن من
 القصد في طول العشر خمسة لانه انما في بعض وجوبه من الباقي وكذا الخزان كان
 واجبا بالقدر الميسرة لانه يشترط في كل من الزعامة ونزول الطود وجوب آلات الحرب وكذا
 فذا دخل الارض لم يربح يجب عليه الخزان لكن التقدير في هذا ما يربط بالقياس في التماس
 الظلمة لان الظهور في شرطه في الخارج الحقيقي دون التقدير ولكن انما لم يطبق فيه لانه
 ولم يطل في خرج اذ فيه قسمة الخزان لانه واجب بالقدر الميسرة بمختلف الاول حتى يقطع
 الحج وحدته فخطوبه لا المال بلان المكتنة بل في النصاب يعني ان اجبا بالقدر المكتنة ليس شرط
 بل بالواجب لانه شرط ضمن الايضاح في الشارح في باب النكاح فذا زالت القدر المكتنة
 يبقى الواجب ومنها بقي الحج وحدته فخطوبه لا المال لان الحج يقتضي بالقدر المكتنة لان
 الزاد والتسليم والارادة المساعدة او في كل من الزاد لان الحج خطا الميسرة فاما حج فموجب في كل حرفة
 حاصل في خطه في كل حرفة فاما حرفة فموجب في كل حرفة فاما حرفة فموجب في كل حرفة فاما حرفة
 كذا بقدره فخطوبه لا المكتنة الا في ان لا يشترط ما يعلن المحلل والتمويل او بل
 النصاب في يوم السبت يجب عليه المسدة فاما نالت في النصاب يبقى عليه الواجب بما لا يرد فاما
 كل من يك حرفة فاما حرفة لا يجب عليه المسدة ولا يشترط في النصاب فاما حرفة فاما حرفة

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

قلب الموضوع بان يعلل اليوم الصدقة ثم يعلل من عندنا عين تلك الصدقة ثم لما فرغ من العلم
ببيان حسن المهور يشرع في بيان حوازمه ثمانية واولها افتعال على ثبوت صفة الجواز لا لزوم
افتعاله بقاها بعض المتكلمين لا ينعني اختلافه في انما لا يوجب للمهور مع رعاية اشتراط الاطلاق
فعل يجوز لان كل مجزأ ياتيه الجواز فتوقف في حقه فيلزم على ما جرى على طاعة الماور
وساير اشتراط فعال بعض المتكلمين لانكم حتى نعلم من خارج انه يتجمع لاشتراط الاطلاق لا يوجب
ان من انضم جبر بالجماع قبل الوقوف فهو ملزم بالاشارة بخلافه في كل حال انما لا يجوز
المهورى المتاحا في نفقته من قابل الصحيح عند الفقهاء انه ثبت بوجوه الجواز للمهور به وبقائه
الكرامة اى الذهب الصحيح عندنا ثبت بمجربا او بالافتعال صفة الجواز للمهور به فهو حصول
الاستئناس على ما ألف به ولا يلزم تخفيف الاطلاق ثم اذا فرغ من افساد دليل مستقل بوجوه بعيدة
واذا لم يجد قدامه من هذا الاحكام دفع عنه والافتعال صحيح في العام القابل بالمرتبة اوحت
الى كبر الارزى الاثبات بطلان الافتعال والكرامة لان محصوره لم يجالدا ومن انكره وشرا
واطلوا من عندنا لم يورثه انكره وشرا فانا فلان الكرامة ليس بنفس المهور بل على حنى
خارج وهو متعلق بعبده فليس كون الطائف محذورا وشرا غير ضرر واذا درست صفة
الاجوب للمهور بلا متعلق صفة الجواز عندنا خلافا للشافعى راجح بحيث لا يمتنع بل هو من
موجب للمهور والاجوب تينى انما اذا نفي الاجوب الثابت بالامر على متعلق صفة الجواز انما نفي في ضمنه
ام الافتعال الشافعى راجح متعلق الجواز انما لا يوجب عدم عاشور لقائه قد كان فرضا ثم صفة
وقضى اجابة الان نعم انما لا يتحقق صفة الجواز انما ثبت في ضمن الاجوب مكان قطع الاعضاء المتاح
كان يبا على نفي امره ونفسه من صفة الجواز وهو ذكر القياس في ما قدم عاشور انما اثبت
جوازه الان ينقض آخره لانك النقص للموجب لا وادقيل وقائمة الخلاف بيننا وبينه في نظرنا

[illegible][illegible]

[illegible]

بقره علیه السلام من مطلق علی بن فرای خیر و غیره تا تکلیف عینی قریبات الذی یخبر
 بآیه بل علی وجوب تقدیم الکفارة علی الحنث وقد مرّ وجوب تقدیمها بالاجماع و لکن
 ما زود عنه و کتب حق خدا صلوات الله علیه علیهم عن مباحث حسن المصنوع و محتاجه شرعی
 یلیان تیسرے الی المطلق لم یوقت فقال الامر بان مطلق عن الوقت ای احدی المطلق
 مقید بوقت ای نعمت بغیرہ کما کوة صدقة الغطر فابا بعد وجوب السب ای ملک
 الرأس الشتر ای حرلان المولع یوم الغطر لا یقید ان یوقت ای نعمت بل کما
 ای یکون او لا قضاء و لکن استحب التعجل و علی السرخی خلافا للکفرخی ای هذا الامر
 مطلق ممل عننا علی السرخی یعنی التیج العیونی او لای بل سبغ تاجه و خند کفرخی
 بدفعه من الغور احتیاطا لامر العبادۃ یعنی انہ یا تم یا تاجر یا بسنی انہ یصیر قاضیا و خندا
 باسم اللّٰتی آخر العلم و عن ادراك علامات الموت و کما کوة و لیلنا ہوا انشا الیہ بقوله
 المایع و علی موضوعه بانقض یعنی موضوع الامر للمطلق کان ہو التیج و ترسیل فلو کان
 لاصل الغور لعلّ علی موضوعه بانقض و کیون منقض الامر موضوع و قد بدای الثانی فی مقید
 الوقت و ہوا راجعة انواع الی انما ان کیون الوقت فلا یجوز و بشرط الاداء و ہا وجوب
 النوع الاول و التلّو بالظرف لان لا یكون سبیا الیہ لیفعل عنہ و التلّو بشرط ان الصبح
 یأخر من قبل وجودہ و یؤخر بوقتہ و التلّو بالسبب ان لہذا الوقت تاثیر فی وجوب الماتو
 و ان کان الموت الحقیقی فی کل شیء ہوا متعالی و لکن ایضا لوجوب الظاہ الی الوقت
 فی کل لمحہ وصول نعمہ من اللہ تعالی الی جانبہ العبد و ہو یعنی الشکر فی کل ساقہ
 تأخر من ہذا الاوقات اعمیۃ بالعبادات اعمیۃ و ہو فیہا و تلاً انقض الی المحب
 تفصیل الماش ان استغرق الوقت للعبادۃ کوقت الصلوة فان الوقت غیر مفصل

[illegible]

✦ فیلیم علیہ السلام: "حقاً میں اس لیے ہرجا ہوں، جو میرے لیے خدا کا فرستادہ ہے۔"

[illegible][illegible]

[illegible]

عند فجر فخلات محل السببية عنه الى ما بعده لانه خلاف الامر والشرح فان كان هذا الجزء
الآخر كما كان في صلوة الفجر بحيث كان في غير من الفساد بالطلوع بطلت الصلوة وكلم
بلاستيناف وان كان في هذا الجزء ناقصا كما في صلوة العصر حيث ناقصة فان غير من الفساد
بالغروب لم يفسد الصلوة لانه اذا ما المكثرت وكان قولنا الى ما لي ابتداء بالشرع شامل للجزء
الاول والجزء الثاني لان الجزء الاول والجزء الثاني انما يصير سببا لوجوب الصلوة اذا شرع في
وقتها اذا لم يشرع فيه لم يصير سببا فينبغي ان يقتصر عليه الا ان الجزء الاول لا يتام شانه عند العمل
سبح حتى يذهب كل الية شئ الى حقيقته روح الى سبب الاداء فيه وقدر الجزء الثاني لاجل
خلافه في دفعه في صريح بذكره وهذا كذا وادى الصلوة في الوقت وانما اذ كانت الصلوة من الوقت
منه ايضا لوجوب الى حصة الوقت لانه قد زال المانع من جعل كل الوقت سببا كما لو كان
للصلوة لانه لم يبق الوقت فلما كان كل الوقت سببا للصلوة لا بد لاجل من قبل الصلوة في وقت
فلما تبادى الى الوقت الكمال واليه اشار بقوله فلما تبادى حصه ارسله في الوقت الى ان
يخلف حصه لومعه يعني فلا بد ان سبب وجوب حصه اليوم هو الوقت الناقص ان لم يؤد في
الاصح سبب وجوب حصه الاربعين في كل الوقت انما كانت الكمال فلما تبادى حصه الاربعين
الوقت الناقص لانه لغايات الصلوة عن الوقت كان كل الوقت سببا في جعل كل وقتا كشر
اياه لانه كان يشتمل على الوقت الناقص فلا يصح قصله لانه الى الوقت الكمال تبادى عن حصه
في الوقت الناقص لانه لم يؤد في الوقت الاول وانما وصل شرعه في الجزء الناقص كان سبب
سببا لوجوبه في ذوى ناقصا كما يجب ولا يقلل ان من شرع صلوة العصر في اول الوقت فها
بالتعديل والتطويل الى ان غرب الشمس فان هذه الصلوة قد تمت ناقصة وكان شمرها
في الوقت الكمال لا ناقصا لانه لم يضره اثناء على النجدة فان الغزوة في كل صلوة

[illegible]

ان يودي في تمام الوقت فالأحرار عن الكراهة مع الإقبال على الشرعية لا يخرج قط من زمان
 المقدس من الكراهة ^{عقود} و من حكمته لا يمتد التعيين إلى من حكمه هذا القسم الذي هو خلاف اشتراط
 نية التعيين ^{بأن} يقول نية ان يصل إلى الزمان ولا يصح بطلان النية لانه لما كان الوقت ظرفاً
 صالحاً للوقت و غير من الزمان فالعقضاء يجب ان تعين النية ولا يسهط الضيق الوقت
 أي إذا ضاق الوقت عن التوسعة بسبب تعقيب والى آخر الوقت بسبب نوم أو نسيان
 لا يسهط التعيين عن نية لانه انما جاء الضيق بسبب لعارض وفي الأصل كان سعة
 التعيين ^{للتعيين} البالغة ما هي ان يحسن احوال الوقت او اوسطه و آخره لا يتعين نية
 بالنسبة الى الواقعي الا اذا دعي في أي وقت ادى يكون ذلك الوقت تعييناً وان
 لم يؤد في عينه في جزء آخر لا يسهط قضاء الكمال في العين فانه يتخير في كفارة تاملين ثلاثة
 أشياء: العاد عشرة وسأكين ^{أو} ثمانية رتبة فان عين واحد منها بالسان أو بقلب
 لا يتعين عند الصلوة ما لم يؤد و فافادى صار تعييناً وان ادى بخبر ما يسهل أو لا يكون مؤدياً
 أو يكون معيلاً ^{لله} وسبب الوجوب شهر رمضان يحلف على قوله ان يكون ظرفاً و هو النوع الثاني
 من الأنواع الاربع للوقت ولا فرق بينهما وبين القسم الاول لا يكون الا ظرفاً و هو النوع الثالث
 قاله المصنف والذي استوعب للوقت ولا يفضل عن غيره فيلطل بطول ويقصر بقصره فان
 يطول بطول النهار ويقصر بقصره فيكون معياراً ^{للمعيار} وجوب لوجبه القضاء وقد اختلف في قيل
 الشهر كسب للصوم وقيل الايام فقط و لكن السبيل في قيل الجواز الاول من الشهر كسب وجوب
 صوم تمام الشهر ^{فيل} وقيل كل يوم بسبب صومه على حد قوله ذكرنا كلف في انفسه الايام وقيل
 هناك في شرط الاداء من انه شرط الاداء ايضا ^{فيل} الكفا بالقرآن ثم خرج على كون معيار انقال تعبير
 غير ^{فيل} أي لما كان شهر رمضان معياراً للصوم يصح غير الغرض من معاني رمضان كما

[illegible][illegible][illegible][illegible]

三

[illegible]

الليل إلى طلوع الفجر وتشرط فيه التيقين ولا يكمل الفوات بخلاف الاولين أي بشرط
في هذا القسم الثالث من الوقت تيقن التيقين بان يقول برب المفضل له والنداء والابتداء
بطلوع القيمة والابتداء بالفجر او واجب آخر كما يشترط فيه التيقن أي التيقن من الليل إلى
ما سوى رمضان كعمل النفل ففتح جميع الاسكات على النفل فلم يعين من الليل لعدم العمل
وهو انه نداء والكفاية والنداء للطلوع بخلاف النذر المعين فانه يتأدى بطلوع القيمة وفيه النفل
وكن لا يتأدى بغيره واجب آخر ولا يشترط فيه التيقن لانه معين في نفسه كرمضان لا يقع
الاسكات لطلوع الاعالي لم يصرفه الى واجب آخر وايضا لا قيل في ذلك ان الفوات قبل كل
صام لكيان مؤد بالان كل العمل عند ما جازت شافعي ج ان لم يقض رمضان حتى جاء
رمضان آخر تجب عليه الغدقة مع القضاء جاز على التماس التماس وان خلاف التيقن الاولين
وهما الصلوة والصوم فاما فيهما فكان الفوات اذ لم يؤد بها في الوقت لم يؤد بها فيكون قضاءه ايكون
شكلا يشبه العياد والنظر كالج عطف على سبق بقية النوع الرابع من انواع الوقت اعني
اوكيون وقت الوقت شكلا اى مشتبه الحال يشبه العياد من جهة والنظر من جهة ونظيره وقت
الحج فانه يشكك بهذا المعنى وذلك من جهة ان وقت الحج شوال وذو القعدة وعشر
ثي الحجة والايام التي اجتمع عشره وهي الحجة فيكون الوقت فاضلا فمن هذا الوجه يكون خلاف
ما جاز حيث انه لا يؤدى في هذا الوقت والاج واحد يكون معيارا لخلاف الصلوة فانه في وقت الصلاة
يؤدى صلوة مختلفة والثاني ان الحج لا يفرض في المرة واحدة فان ادرك العام الثاني
والثالث يكون الوقت وسعيا يؤدى في اى وقت شاء وان لم يدرك العام الثاني لم يكن له
عقبة الا بدلان يؤدى في العام الاول لكن الا يصرح باعتبار جانب التيقن وعبر
باعتبار جانب التوسع على ما قال المصنف تعيين اشهر الحج من العام الاول معنينا بوضوح من

[illegible]

الشيء بعد النفي تنبيه على ترادها هنا ولكن ان يكون ثمنا اصطلاحا يعاند من يقول ان معنى
الابدية الاسلامية ومنع ما في الجالية او في الشرائع السابقة يسمى نهرا لان جميع الحكماء في شريعة
يوسف وجميع الصائرين للواقع كان في الجالية وجميع الحكماء كان في الجالية وجميع الحكماء
في الاولاد ان السابقة وقال الشافعي رحمه في الباين نصير في القسم الاول شروع في بيان
ذهب الشافعي رحمه ان عنده انتهى في كل من الافعال المحسنة والافعال الشريرة فيعرف
الى القبح لعينه فخرته الزيادة المحرمة من عدم المحرمة سواء قولا بالكمال القبح حاله في الغافل
اس حال كونه قولا بالكمال القبح وهو القبح لعينه او فصول لما في الجبل قولا بالكمال القبح كذا في
الحسن في الامور ان من بينه انان الامر المطلق الخالي عن الترتيب في معنى على حسن لعينه قولا بالكمال
الحسن فلا يكون صوم يوم العيد سببا للثواب عنه ولا البيع العادى سببا للالامك بعد القبض
وانما شافعي رحمه في النفي بلام لان النفي في انقضاء القبح حقيقة كالامر في انقضاء الحسن
فينبغي ان يكون على السواء ولان المعنى عنه حقيقة فلا يكون شرعا لما بينا من انقضاء القبح
على قوله قولا بالكمال القبح لا على قوله لان النفي في انقضاء القبح حقيقة كما في القبح الظاهر بطلان
وشافعي رحمه باعتبار ترتيب الحكماء وقوله لان الاول دليل باعتبار تقدم انقضاء القبح
والفرق بين المسكين بين من عرف وجب ما تقدم في ضمن تقريره والاول ان ثبت حرة
لصاحبه بالزنا او شرع في اغنياء شافعي رحمه على مقدمته مطوية نشأت من قوله
فلا يكون شرعا على طاعان انتهى عنه سواء كان حيا او شرعا لا يكون شرعا بنفسه
ولا سببا للشرع آخر فقال الشافعي رحمه ان ثبت حرة لصاحبه بالزنا لان الزنا حرام ومقتضى
فلا يكون سببا للثواب حرة لصاحبه قولا بالكمال القبح الاجنبية بالامارات وقد من الله علينا
حيث قلل من الذي خلق من الاشرار فجعله نسا وصرا ولا ثبت حرة لصاحبه بالزنا لان

النسخ بعد الفتى تبينه على تراودها هسا ولكن ان يكون ثلثا اصطلاحا يحسنه من يقول ان نسخ
 الابدية الاصلاية ونسخ ماني بالبابية او في النسخ افع السابقة يسمى نسلا لان بيع الحوكان في شريعة
 يوسف بيع المضامين والطلاق كان في الجالية ونحو بعض الملام كان في الجالية بضمها
 في الايام السابقة وقال الشافعي ربح في البابين خسر في التام الا ان شمر في بيان
 زهير الشافعي ربح حين ان عنده الهني في كل من الافعال الحسية والافعال الشرعية فيعرف
 الى التبع بعينه فخرته الزيادة المحررة صدمه من عنده سواء قولنا بل لعل التبع حال يستلزم فاعل
 اى حال كونه قاطبا لكال التبع وهو التبع بعينه او فصول الهني لاجل قوله كمال التبع كما قلنا في
 الحسنى الامران من بيننا لان الامر للطلس لئلا يعل عن التفرقة في معنى الحسن بعينه فلا يكمل
 الحسن فلا يكون صدم يوم العيد سببا لانتخاب غيره ولا التبع الفاسد وجوبا لما لا يكمل بعد التبعين
 وانما الشافعي ربح الهني بالامر لان الهني في اقتضا التبع حقيقة كالا في اقتضا الحسن
 فينبغي ان يكونا على السواء ولان الهني عنه محبة فلا يكون شرعا لما بينهما من التضا والخط
 على قوله قولا لكال التبع لاجل قوله لان الهني في اقتضا التبع حقيقة كما في التبع الظاهر جليل
 وشافعي ربح باعتبار ترتيب الحكماء وقامه كما ان الاول دليل باعتبار تقدم مقتضاه ونظر
 والفرق بين السلكين بين قد عرفت جوابا لما تقدم في ضمن تقريره لانه قال لا ثبت حرة
 المصاهرة بالزنا او شرع في تغيرات الشافعي ربح على مقدمته مطوية نشأت من قوله
 فلا يكون شرعا وهى وطان الهني عنه سواء كان حسيا او شرعا لا يكون شرعا بنفسه
 ولا سببا للشرع آخر قال الشافعي ربح لا ثبت حرة المصاهرة بالزنا لان الزنا امر موجب
 فلا يكون سببا لغيره هي حرة المصاهرة لانها لم تحس الاجنبية بالامارات وقد من احد قوله
 حيث قتل وهو الذي نقل من الاثر ان شرعنا بواو صهره فلا ثبت حرة المصاهرة بالابا انما

قيساني فنفسته بل القوم هم من تحت يده جوار انفسك من غير فعل سبب الاضحة طاريا كما كان قبل
 اسلام الاستيلاء انفعلي راجع لاشخاصي و ذلك لان استيلاء الكافر على مال مسلم حرام عند
 باالربوبية حرام و مظهر فلا يصلح ان يكون سبب الملكة عندنا كما يكون فكت سبب الملكة لان حفظ
 ما يكون ان الملك و باليد فاذا اخذوه و ادخلوه في دارهم فانت من ابيد و ملكا فانت استيلاء
 على ثمن غير مضمون بقائه و ان كان حصصا ابتداء فملكه و قد ثبت ذلك من آثاره قوله تعالى
 المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم و ديارهم الاخر كما لا ريب في كونه و انما سبب انفسه الاستيلاء
 الكفار على الثمن ثم ما فرغ المصنف من بيان الخاص التحكام و اقامه الشرع في بيان العام فقتل
 ما لا يعم فاني تناول اولها و استنفذت الى رد على سبيل الشمول فقل في عبارة عن لفظ موضوع
 لان العموم المخصوص في المعاني و العام من تمام وجهه و ان لم وضعا كالخاص و بقاءه يتناول
 خرج الخاص الخاص من غير انفسه و اما خاص الخاص و النسخ فلا يتناول عضو كائنا و هو
 واحد كمثل الصدق على كثيرين وليس هو موضوع لافراد بنفسه و لا يخرج اسماء العدد و لانه
 يتناول الافراد دون الافراد كما يخرج بالاشك لان يتناول معاني الافراد ثم قوله متفقة
 المحدود على سبيل الشمول ابيان تحقيق بابية العام لا اخترا فكل متفقة بحدوده و اخترا في الشك
 لانه يتناول افرادا متفقة على رد على سبيل الشمول اخترا من الفكرة و المتفقتة فانه تناول الافراد
 على سبيل الابدائية دون الشمول و انما يقتضي المصنف بالتناول دون الاستباق اتماما لفعله
 فانه لا يشترط عند في العام الاستباق لجميع الافراد فالحق الموقوف و لا شك في عام و قد عرفت
 ان وضعه يشترط في العام الاستباق فيكون الجمع الفكرة و اسقط بين العام و الخاص و لا يجوز
 الحكم بما يتناول اطلاقا ببيان كونه لبيان معناه فقولنا يجب الحكم على من قال انه يحمل
 لافرادا معناه الجمع فلا يكون حرجا بصله بالجمع بل يجب التوقف حتى يتبين المراد على من قوله

تیسری فی نفسہ دل التعلیم و طبیعتہ مجاہدہ اشفاق و فیض سبب الارضیۃ طاریک الکاغزل
اسلم بلا استیلاء التعلیم راجع لاشخاص و ذلک لان تیلہ الکاغزل علی الی اسلم حاسرہ ازہ
بلا الریاسہ ہر ادم و متخلوہ فی الصلح ان یكون سببہ لیکل و حتی تا یكون نکات سبب الکاغزل لیکل
انما یكون الکاغزل و البلیہ غاذا اخذہ و ادخلہ فی ہارہم خات سالیہ و لیکل کما فی تیلہ الکاغزل
علی ثلث فرج مصدوم بقاء و ان کما حصو بیلہ فیکلمہ و قد ثبت ذلک ان ثلثہ و قد ثبت ان ثلثہ
الماجرین الذین اخر جواسن یاربہم و ملوالم لاکم کلاسیا سیکر و نامسا و اخر الاستیلاء
الکفار علی التلم فی مخرغ الصبح من بیان الخاص الحکامہ و اما مشرق فی بیان العلم فخل
و اما لیکل فانیل اولو انتفقہ الہدوی سبیل الشول فیکلمہ اخبارہ عن لفظ موضوع
لان العرم الیکبری فی المعانی و العام من اقسام وجہ نظم مضاعفا کما فی بقیرہ تینا و الی
خرج الخاص الخاص السین فظاہر و اما خاص الیصل النزع فلا یتناول معہ کما لہ و قد
و اما لیکل الصدق علی کثیرین و لیس جوہر موضوع الافراد بنفسہ و کما فی اسما و الصدولانہ
یتناول الاجزاد و دون الافراد لایخرج بالشریک لایتناول و معانی الافراد ثم و قد متفقہ
الہدوی سبیل الشول لیکل تحقیق ہایت العام لالاحترار فیکل متفقہ الہدوی و احترار الشول
لایتناول افراد متفقہ الہدوی و فی سبیل الشول احترار من الشکرہ المتفقہ فانیتناول الافراد
علی سبیل البیادیتہ و الی الشول و اما کما فی الصبح بالنسب و دون الاستراق ابتداء التعلیم
فانہ لایشیر و اعنہ فی العام الاستراق بحیج الافراد و کما فی المعروف و لکن کلام عام و قد
و فی شیعہ شیطانی العام الاستراق فیکون الحیج لکانہ و اسقطہ بین العام و الخاص و فیہ
الکمر فانینا و ادرکنا بیان کلمہ بعد بیان معنہ فیکلمہ لیسب الحکم علی من قل ان یجمل
الافراد اعدا الحیج فیکلمہ لیسب الحکم بعد بیان معنہ فیکلمہ لیسب الحکم علی من قل ان یجمل

لا يري كانت في ابتداء الاسلام وانه وصي بنجام لانسان ثم بالنقص مستلخران الحلقه
 الاول انقص منها ما يصدقته مفرقة مما قبل من ان العام مساو لخاص من شكاية فقهاء ذوي
 انما اذا وصي احد بناته لانسان ثم وصي بسلام مفصول بعده بعض من ذلك انهم لم يدينه لانسان
 آخر فكلوا الحلقه للموصي الاول عامه وبعض مشتركين الاول والثاني على السواء وذلك
 لان الخاتم عام وصي كالعام لان العام المصطلح هو مثل افراد الخاتم لا يصدق الا على فرد واحد
 ولكنه كما انما قيل الحلقه وبعض كليها وبعض خاص به لانه فقط فاذكر الخاص بعد العام كلام
 مفصول وقع التعارض فيه فاني حتى انقص يكون انقص للموصي لما جعلا نسويه للعام مع الخاص
 بخلاف لما اذا وصي لبعض كلام موصول فانه يكون به لانسان المراد بانما تم فباسبق الحلقه
 فقط فكلوا الحلقه الاول وبعض الثاني تعديلي يوسف مع يكون انقص الثاني للثبته سواء
 اني كلام موصول او مفصول لان الوصيه انما تروى بعبارة لاني جازية فكلوا الوصول والمفصول
 سواء كما في الوصيه بالرقبه لانسان من بعد الوصيه بالرقبه لانسان اول الوصيه بالرقبه لانسان
 مختلفان بخلاف الخاتم فانه يتناول انقص للموصي لانسان كالقياس مع الفارق ثم ان في
 المقام ما بين مختلف فيما يشاء من منج الى من ينقص فكلنا من منجنا فكلنا من منجنا
 وذلك لاننا نقرر الاول ان في قوله تم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عليه السلام لعل المراد ان
 عليه السلام او ناسيا فينبغي ان لا يعمل متروك التمسية اصلا لانها ليس بالاكسح ولكن خصصه
 من فلو قلتم ان يجوز متروك التمسية ناسيا ولا يجوز متروك التمسية فكلنا لان انقص العامه من النسيان
 بالقياس على الناسي وجوزوا ما صدر به قوله عليه السلام التمسيم فمع على اسم الله يسمي اولم يسم فمع
 من لا ياتي الا كان مربوطا باسمه لانسان ثم وقير الثاني ان في قوله تم ولا تأكلوا من متروك
 اتنا انقص من ايضا عامه شامله من متروك التمسية بعد قتل نسيان او بعد قطع لاراقه او دخل

لا يري كانت في ابتداء الاسلام وانه وصي بنجام لانسان ثم بالنقص مستلخران الحلقه
 الاول انقص منها ما يصدقته مفرقة مما قبل من ان العام مساو لخاص من شكاية فقهاء ذوي
 انما اذا وصي احد بناته لانسان ثم وصي بسلام مفصول بعده بعض من ذلك انهم لم يدينه لانسان
 آخر فكلوا الحلقه للموصي الاول عامه وبعض مشتركين الاول والثاني على السواء وذلك
 لان الخاتم عام وصي كالعام لان العام المصطلح هو مثل افراد الخاتم لا يصدق الا على فرد واحد
 ولكنه كما انما قيل الحلقه وبعض كليها وبعض خاص به لانه فقط فاذكر الخاص بعد العام كلام
 مفصول وقع التعارض فيه فاني حتى انقص يكون انقص للموصي لما جعلا نسويه للعام مع الخاص
 بخلاف لما اذا وصي لبعض كلام موصول فانه يكون به لانسان المراد بانما تم فباسبق الحلقه
 فقط فكلوا الحلقه الاول وبعض الثاني تعديلي يوسف مع يكون انقص الثاني للثبته سواء
 اني كلام موصول او مفصول لان الوصيه انما تروى بعبارة لاني جازية فكلوا الوصول والمفصول
 سواء كما في الوصيه بالرقبه لانسان من بعد الوصيه بالرقبه لانسان اول الوصيه بالرقبه لانسان
 مختلفان بخلاف الخاتم فانه يتناول انقص للموصي لانسان كالقياس مع الفارق ثم ان في
 المقام ما بين مختلف فيما يشاء من منج الى من ينقص فكلنا من منجنا فكلنا من منجنا
 وذلك لاننا نقرر الاول ان في قوله تم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عليه السلام لعل المراد ان
 عليه السلام او ناسيا فينبغي ان لا يعمل متروك التمسية اصلا لانها ليس بالاكسح ولكن خصصه
 من فلو قلتم ان يجوز متروك التمسية ناسيا ولا يجوز متروك التمسية فكلنا لان انقص العامه من النسيان
 بالقياس على الناسي وجوزوا ما صدر به قوله عليه السلام التمسيم فمع على اسم الله يسمي اولم يسم فمع
 من لا ياتي الا كان مربوطا باسمه لانسان ثم وقير الثاني ان في قوله تم ولا تأكلوا من متروك
 اتنا انقص من ايضا عامه شامله من متروك التمسية بعد قتل نسيان او بعد قطع لاراقه او دخل

لا يري كانت في ابتداء الاسلام وانه وصي بنجام لانسان ثم بالنقص مستلخران الحلقه
 الاول انقص منها ما يصدقته مفرقة مما قبل من ان العام مساو لخاص من شكاية فقهاء ذوي
 انما اذا وصي احد بناته لانسان ثم وصي بسلام مفصول بعده بعض من ذلك انهم لم يدينه لانسان
 آخر فكلوا الحلقه للموصي الاول عامه وبعض مشتركين الاول والثاني على السواء وذلك
 لان الخاتم عام وصي كالعام لان العام المصطلح هو مثل افراد الخاتم لا يصدق الا على فرد واحد
 ولكنه كما انما قيل الحلقه وبعض كليها وبعض خاص به لانه فقط فاذكر الخاص بعد العام كلام
 مفصول وقع التعارض فيه فاني حتى انقص يكون انقص للموصي لما جعلا نسويه للعام مع الخاص
 بخلاف لما اذا وصي لبعض كلام موصول فانه يكون به لانسان المراد بانما تم فباسبق الحلقه
 فقط فكلوا الحلقه الاول وبعض الثاني تعديلي يوسف مع يكون انقص الثاني للثبته سواء
 اني كلام موصول او مفصول لان الوصيه انما تروى بعبارة لاني جازية فكلوا الوصول والمفصول
 سواء كما في الوصيه بالرقبه لانسان من بعد الوصيه بالرقبه لانسان اول الوصيه بالرقبه لانسان
 مختلفان بخلاف الخاتم فانه يتناول انقص للموصي لانسان كالقياس مع الفارق ثم ان في
 المقام ما بين مختلف فيما يشاء من منج الى من ينقص فكلنا من منجنا فكلنا من منجنا
 وذلك لاننا نقرر الاول ان في قوله تم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عليه السلام لعل المراد ان
 عليه السلام او ناسيا فينبغي ان لا يعمل متروك التمسية اصلا لانها ليس بالاكسح ولكن خصصه
 من فلو قلتم ان يجوز متروك التمسية ناسيا ولا يجوز متروك التمسية فكلنا لان انقص العامه من النسيان
 بالقياس على الناسي وجوزوا ما صدر به قوله عليه السلام التمسيم فمع على اسم الله يسمي اولم يسم فمع
 من لا ياتي الا كان مربوطا باسمه لانسان ثم وقير الثاني ان في قوله تم ولا تأكلوا من متروك
 اتنا انقص من ايضا عامه شامله من متروك التمسية بعد قتل نسيان او بعد قطع لاراقه او دخل

ورعاية شبه الاستثناء مقتضى فساد البيع في الصور الاربعة بحمل الميسر بمسعى شرط القبول المبيع
 فلو رعاية اشبهين قلنا ان حمل على الميزان فيه وجه والمذكور في المتن صحيح البيع شبه النسخ
 بهما جعل قبول الميسر بمسعى شرط القبول المبيع كما اعتبرنا في جمع بين المرد العبد فحمل الشران
 ان لم يكن محلا للبيع واشترط قبوله ليس من مقتضيات العقد وفي سلبنا بالعبد الذي
 فيه الميزان واختلف في العقد فلا يكون ضمة فالحال مقتضى العقد وان حمل احداهما او كلاهما للبيع
 شبه بالاستثناء في صورة جعل كليهما بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء الاصحهما
 بجمعة ذلك وذلك بطريق في صورة جعل المبيع بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء
 الاصحهما بجمعة ما في في صورة جعل الشر بصيرة كانه قال بعتا بالفاء الاصحهما بجمعة من اللف
 ولم يثبت في هذه الصور شبه النسخ لان النسخ ليجوز ليقطع بنفسه بطل شرط الخيار ويلزم
 العقد في العبدين وهو خلاف مقتضىه القائل قبل ان يقطع لاحتياج بكالات استثناء
 الجحول لان كل واحد منهما البيان انه لم يدخل ما به لانه سبيل الثاني ولا يذهب الكرخي وعيسى
 بن ابيان وهو لا قد فرط في هذا العام لخصوص البعض فيقولون لا يبقى العام قابلا للتسك
 اصلا سواء كان لخصوص محلو كما اذا قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا اهل الزينة او محلو كما اذا
 قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا البعض وشبهه بالاستثناء فقط لانهم لم يراعوا جانب الصيغة
 بل اعتبروا المعنى فقط وهو عدم الدخول فانما شبهه بالاستثناء الجحول لانه اذا كان دليل
 لخصوص محلو لاحتياطه لانه الجحول وان كان معلوما فبالثقليل بصيرة محمول وان كان الاستثناء
 في نفسه مما لا يقبل التعليل فصار كالبيع المضاف الى امره بخرين واحدته كيليل في الاستثناء
 بكالات فتمتية مذكرة فانما ذابا بع العبد بخرين واحد وان يقول بعتا بالفاء فالحال
 في البيع فيكون استثناء وتبعه لا بد من صير الالف جمل ولا يدخل استثناء بخرين واحد في النسخ

قوله في الاستثناء مقتضى فساد البيع في الصور الاربعة بحمل الميسر بمسعى شرط القبول المبيع
 قوله في اشبهين قلنا ان حمل على الميزان فيه وجه والمذكور في المتن صحيح البيع شبه النسخ
 قوله بهما جعل قبول الميسر بمسعى شرط القبول المبيع كما اعتبرنا في جمع بين المرد العبد فحمل الشران
 قوله ان لم يكن محلا للبيع واشترط قبوله ليس من مقتضيات العقد وفي سلبنا بالعبد الذي
 قوله فيه الميزان واختلف في العقد فلا يكون ضمة فالحال مقتضى العقد وان حمل احداهما او كلاهما للبيع
 قوله شبه بالاستثناء في صورة جعل كليهما بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء الاصحهما
 قوله بجمعة ذلك وذلك بطريق في صورة جعل المبيع بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء
 قوله الاصحهما بجمعة ما في في صورة جعل الشر بصيرة كانه قال بعتا بالفاء الاصحهما بجمعة من اللف
 قوله ولم يثبت في هذه الصور شبه النسخ لان النسخ ليجوز ليقطع بنفسه بطل شرط الخيار ويلزم
 قوله العقد في العبدين وهو خلاف مقتضىه القائل قبل ان يقطع لاحتياج بكالات استثناء
 قوله الجحول لان كل واحد منهما البيان انه لم يدخل ما به لانه سبيل الثاني ولا يذهب الكرخي وعيسى
 قوله بن ابيان وهو لا قد فرط في هذا العام لخصوص البعض فيقولون لا يبقى العام قابلا للتسك
 قوله اصلا سواء كان لخصوص محلو كما اذا قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا اهل الزينة او محلو كما اذا
 قوله قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا البعض وشبهه بالاستثناء فقط لانهم لم يراعوا جانب الصيغة
 قوله بل اعتبروا المعنى فقط وهو عدم الدخول فانما شبهه بالاستثناء الجحول لانه اذا كان دليل
 قوله لخصوص محلو لاحتياطه لانه الجحول وان كان معلوما فبالثقليل بصيرة محمول وان كان الاستثناء
 قوله في نفسه مما لا يقبل التعليل فصار كالبيع المضاف الى امره بخرين واحدته كيليل في الاستثناء
 قوله بكالات فتمتية مذكرة فانما ذابا بع العبد بخرين واحد وان يقول بعتا بالفاء فالحال
 قوله في البيع فيكون استثناء وتبعه لا بد من صير الالف جمل ولا يدخل استثناء بخرين واحد في النسخ

قوله في الاستثناء مقتضى فساد البيع في الصور الاربعة بحمل الميسر بمسعى شرط القبول المبيع
 قوله في اشبهين قلنا ان حمل على الميزان فيه وجه والمذكور في المتن صحيح البيع شبه النسخ
 قوله بهما جعل قبول الميسر بمسعى شرط القبول المبيع كما اعتبرنا في جمع بين المرد العبد فحمل الشران
 قوله ان لم يكن محلا للبيع واشترط قبوله ليس من مقتضيات العقد وفي سلبنا بالعبد الذي
 قوله فيه الميزان واختلف في العقد فلا يكون ضمة فالحال مقتضى العقد وان حمل احداهما او كلاهما للبيع
 قوله شبه بالاستثناء في صورة جعل كليهما بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء الاصحهما
 قوله بجمعة ذلك وذلك بطريق في صورة جعل المبيع بصيرة كانه قال بعت هذين العبدين بالفاء
 قوله الاصحهما بجمعة ما في في صورة جعل الشر بصيرة كانه قال بعتا بالفاء الاصحهما بجمعة من اللف
 قوله ولم يثبت في هذه الصور شبه النسخ لان النسخ ليجوز ليقطع بنفسه بطل شرط الخيار ويلزم
 قوله العقد في العبدين وهو خلاف مقتضىه القائل قبل ان يقطع لاحتياج بكالات استثناء
 قوله الجحول لان كل واحد منهما البيان انه لم يدخل ما به لانه سبيل الثاني ولا يذهب الكرخي وعيسى
 قوله بن ابيان وهو لا قد فرط في هذا العام لخصوص البعض فيقولون لا يبقى العام قابلا للتسك
 قوله اصلا سواء كان لخصوص محلو كما اذا قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا اهل الزينة او محلو كما اذا
 قوله قيل اقبلوا الشكين ولا تقتلوا البعض وشبهه بالاستثناء فقط لانهم لم يراعوا جانب الصيغة
 قوله بل اعتبروا المعنى فقط وهو عدم الدخول فانما شبهه بالاستثناء الجحول لانه اذا كان دليل
 قوله لخصوص محلو لاحتياطه لانه الجحول وان كان معلوما فبالثقليل بصيرة محمول وان كان الاستثناء
 قوله في نفسه مما لا يقبل التعليل فصار كالبيع المضاف الى امره بخرين واحدته كيليل في الاستثناء
 قوله بكالات فتمتية مذكرة فانما ذابا بع العبد بخرين واحد وان يقول بعتا بالفاء فالحال
 قوله في البيع فيكون استثناء وتبعه لا بد من صير الالف جمل ولا يدخل استثناء بخرين واحد في النسخ

[illegible]

لأنه لا يحصل الشك بأن يقول مبتدئ الخمس لا يتوقف الخمس منه فأن يجز عندها خلافاً لآبائي حنفية
بأن يقول قبل المئتين مبيع شرطاً لقبول المبيع وقيل لا ينبغي ذلك لأن اعتباراً بالناسخ لأن كل واحد
منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء فإنها بالذهب هي ثالث فمؤلاً وقد شرطوا في حق العلم بما يعاين
طريقاً كما كان يشبهوه بالناسخ فقط من حيث استقلال الصيغة ولم يفتقدوا إلى رعاية اعتبار
الاستثناء قطفان كان دليل الخصوص معلوماً بظاهر أن النسخ المعلوم لا يؤثر في تغيير ما في غيره من الأمور
الغير المنسوخة فإن كان مجهولاً فالناسخ الجوهري يقطع بنفسه لا يؤثر جهته في تغيير ما قبله فصار
كما إذا باع عبدين في ذلك أحدهما قبل التسليم تشبيل دليل هذا المذهب ببيان أنه نصية مذكرة فأنه إنما
باع عبدين شبراً أحدهما بقل يمتها بالف مائة أحد العبدتين بل التسليم مبيع المبيع في الآخر
بخصه من الألف لا يتبع بالخصه بقوله فكأنه ينسخ المبيع في العبد السليته بعد انعقاد وهو جازم
وهنا ذهب إلى مذكور في التوضيح وغيره ولم يذكره المصنف وهو أن دليل الخصوص إن كان مجزئاً
يقطع الاحتجاج على ما قاله الأكرمي وإن كان معلوماً بالاستثناء وهو لا يقبل التعليل فيجب إجماع
قطياً على ما كان قبل ذلك ولما وقع العلم من بيان تخصيص العلم شرع في ذكر العاقل فقال العلم
إجماعاً يكون بالصيغة والمعنى أو بالمعنى لا غير كرجال وقوم يعني أن العلم على نوعين أحدهما بالعلم
الصيغة والمعنى كالأعمال والاعلى يشمول بأن تكون الصيغة صيغة جمع والمعنى مشعراً في فهم
منه والآخر أن لا تكون الصيغة ذات المعنى العموم ويكون المعنى مدلولاً بالاستيعاب ولا يتوقف على
لأن اختلاف المعنى عن اللفظ العام الموضع غير معقول إلا بالتخصيص وذلك شيء آخر فلا دلالة
رجالاً وسائرهم من الجمع المتكثرة المعرفة والعلة والكثرة ولكن نحن العلة من التثنية إلى العشرة
وفي الكثرة قبل من التثنية قبل من العشرة قال الأيتاني لكن هذا إنما يخص الإسلام لأنه لا يشترط
الاستيعاب في معنى العام بل يكفي بانظام جميع من إحصيات ما عدا عن شرط الاستيعاب

[illegible][illegible]

والاستغراق فيه يكون الجمع الشكر واسطة بين انما هو العام على ما ذكر في التوضيح والآخر
 قوم ودرهم طاقن القوم صيغة مفردة ويرد على ان شيئا يجمع يقال قومان وقوام لكن ما
 معنى العام لا يطلق على الاشياء التي لا يمكن ان يجمعها الا على التثنية ولكن بشرط
 في الملاقاة فخط القوم ان تكون الاحاد مجمعة وانما يصح الاستثنا على معنى فواك ما هو في
 القوم الا ان يراعى ان يكون مجموع الجمع لا يكون الا باعتبار كل واحد بخلاف ما ذكر في التثنية
 رفعه بانه الجمع القوم الا ان يراعى ان الحكم هنا استحقاق الجمع من حيث هو وهذا يصح جازما مشروقا
 بالاداء واحد والاضحى المشترق من اداء واحد ومن لم يجمع ان القوم وهو مصلح القوم بمعنى
 انما في اصل الوضع القوم ويسمى طاقن في الشخص بخاصة القرآن سواء استعمل في حال
 او لا وهو الاخر وقيل ان الشخص يكون في الاجزاء فمقتضى القول ومن في ذوات
 من يعقل كما في ذوات الملا يعقل اي الاصل فمن ان يكون لذات من يعقل كقوله عز وجل
 من قبل فتيلا فلا يسلط وقد قيل في غير يعقل بجزا كما في قوله نعم منهم من شي على ابله
 والاصل من ان يكون في ذوات الملا يعقل نعمان في الدار فلو لم يدرهم او يراى لا يدعوا
 وقد قيل في غير الكسائي في ما قال من ثاوس بعيدى العنق فهو رتقا وبعيدى العنق
 لكن كلمة من ثاوس وذاك لان معناه كل من ثاوس بعيدى من بين بعيدى فهو رتقا وكلمة من
 نفسها عامة ووصفت بعيدى بعيدى من ثاوس كل ايمان فان ثاوس اكل لادان
 بعيدى بعيدى اعلم القوم كلمة من ثاوس لانها قال من ثاوس من بعيدى عتقة فاعتقه لانه
 المشي الى الخياط فان بعيدى ان يعقدهم الا واحد عتق بعيدى لان كلمة من القوم
 بعيدى فلا يتبع المعنى الا اذا بقي واحد من بعيدى من ثاوس المشي فاعتقه فاعتقه الخياط
 طيسر بعيدى في كل من الخياطين كان في المثال الاول كل من بعيدى المشي بعيدى مع

منه ومن لم يدرهم او يراى لا يدعوا
 من ثاوس بعيدى اعلم القوم كلمة من ثاوس لانها قال من ثاوس من بعيدى عتقة فاعتقه لانه
 المشي الى الخياط فان بعيدى ان يعقدهم الا واحد عتق بعيدى لان كلمة من القوم
 بعيدى فلا يتبع المعنى الا اذا بقي واحد من بعيدى من ثاوس المشي فاعتقه فاعتقه الخياط
 طيسر بعيدى في كل من الخياطين كان في المثال الاول كل من بعيدى المشي بعيدى مع

من ثاوس بعيدى اعلم القوم كلمة من ثاوس لانها قال من ثاوس من بعيدى عتقة فاعتقه لانه
 المشي الى الخياط فان بعيدى ان يعقدهم الا واحد عتق بعيدى لان كلمة من القوم
 بعيدى فلا يتبع المعنى الا اذا بقي واحد من بعيدى من ثاوس المشي فاعتقه فاعتقه الخياط
 طيسر بعيدى في كل من الخياطين كان في المثال الاول كل من بعيدى المشي بعيدى مع

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۔ کائنات سے
 ۲۔ دل سے
 ۳۔ زبان سے
 ۴۔ ہاتھ سے
 ۵۔ پاؤں سے
 ۶۔ آنکھ سے
 ۷۔ کان سے
 ۸۔ ناک سے
 ۹۔ منہ سے
 ۱۰۔ دل سے
 ۱۱۔ زبان سے
 ۱۲۔ ہاتھ سے
 ۱۳۔ پاؤں سے
 ۱۴۔ آنکھ سے
 ۱۵۔ کان سے
 ۱۶۔ ناک سے
 ۱۷۔ منہ سے
 ۱۸۔ دل سے
 ۱۹۔ زبان سے
 ۲۰۔ ہاتھ سے
 ۲۱۔ پاؤں سے
 ۲۲۔ آنکھ سے
 ۲۳۔ کان سے
 ۲۴۔ ناک سے
 ۲۵۔ منہ سے
 ۲۶۔ دل سے
 ۲۷۔ زبان سے
 ۲۸۔ ہاتھ سے
 ۲۹۔ پاؤں سے
 ۳۰۔ آنکھ سے
 ۳۱۔ کان سے
 ۳۲۔ ناک سے
 ۳۳۔ منہ سے
 ۳۴۔ دل سے
 ۳۵۔ زبان سے
 ۳۶۔ ہاتھ سے
 ۳۷۔ پاؤں سے
 ۳۸۔ آنکھ سے
 ۳۹۔ کان سے
 ۴۰۔ ناک سے
 ۴۱۔ منہ سے
 ۴۲۔ دل سے
 ۴۳۔ زبان سے
 ۴۴۔ ہاتھ سے
 ۴۵۔ پاؤں سے
 ۴۶۔ آنکھ سے
 ۴۷۔ کان سے
 ۴۸۔ ناک سے
 ۴۹۔ منہ سے
 ۵۰۔ دل سے
 ۵۱۔ زبان سے
 ۵۲۔ ہاتھ سے
 ۵۳۔ پاؤں سے
 ۵۴۔ آنکھ سے
 ۵۵۔ کان سے
 ۵۶۔ ناک سے
 ۵۷۔ منہ سے
 ۵۸۔ دل سے
 ۵۹۔ زبان سے
 ۶۰۔ ہاتھ سے
 ۶۱۔ پاؤں سے
 ۶۲۔ آنکھ سے
 ۶۳۔ کان سے
 ۶۴۔ ناک سے
 ۶۵۔ منہ سے
 ۶۶۔ دل سے
 ۶۷۔ زبان سے
 ۶۸۔ ہاتھ سے
 ۶۹۔ پاؤں سے
 ۷۰۔ آنکھ سے
 ۷۱۔ کان سے
 ۷۲۔ ناک سے
 ۷۳۔ منہ سے
 ۷۴۔ دل سے
 ۷۵۔ زبان سے
 ۷۶۔ ہاتھ سے
 ۷۷۔ پاؤں سے
 ۷۸۔ آنکھ سے
 ۷۹۔ کان سے
 ۸۰۔ ناک سے
 ۸۱۔ منہ سے
 ۸۲۔ دل سے
 ۸۳۔ زبان سے
 ۸۴۔ ہاتھ سے
 ۸۵۔ پاؤں سے
 ۸۶۔ آنکھ سے
 ۸۷۔ کان سے
 ۸۸۔ ناک سے
 ۸۹۔ منہ سے
 ۹۰۔ دل سے
 ۹۱۔ زبان سے
 ۹۲۔ ہاتھ سے
 ۹۳۔ پاؤں سے
 ۹۴۔ آنکھ سے
 ۹۵۔ کان سے
 ۹۶۔ ناک سے
 ۹۷۔ منہ سے
 ۹۸۔ دل سے
 ۹۹۔ زبان سے
 ۱۰۰۔ ہاتھ سے
 ۱۰۱۔ پاؤں سے
 ۱۰۲۔ آنکھ سے
 ۱۰۳۔ کان سے
 ۱۰۴۔ ناک سے
 ۱۰۵۔ منہ سے
 ۱۰۶۔ دل سے
 ۱۰۷۔ زبان سے
 ۱۰۸۔ ہاتھ سے
 ۱۰۹۔ پاؤں سے
 ۱۱۰۔ آنکھ سے
 ۱۱۱۔ کان سے
 ۱۱۲۔ ناک سے
 ۱۱۳۔ منہ سے
 ۱۱۴۔ دل سے
 ۱۱۵۔ زبان سے
 ۱۱۶۔ ہاتھ سے
 ۱۱۷۔ پاؤں سے
 ۱۱۸۔ آنکھ سے
 ۱۱۹۔ کان سے
 ۱۲۰۔ ناک سے
 ۱۲۱۔ منہ سے
 ۱۲۲۔ دل سے
 ۱۲۳۔ زبان سے
 ۱۲۴۔ ہاتھ سے
 ۱۲۵۔ پاؤں سے
 ۱۲۶۔ آنکھ سے
 ۱۲۷۔ کان سے
 ۱۲۸۔ ناک سے
 ۱۲۹۔ منہ سے
 ۱۳۰۔ دل سے
 ۱۳۱۔ زبان سے
 ۱۳۲۔ ہاتھ سے
 ۱۳۳۔ پاؤں سے
 ۱۳۴۔ آنکھ سے
 ۱۳۵۔ کان سے
 ۱۳۶۔ ناک سے
 ۱۳۷۔ منہ سے
 ۱۳۸۔ دل سے
 ۱۳۹۔ زبان سے
 ۱۴۰۔ ہاتھ سے
 ۱۴۱۔ پاؤں سے
 ۱۴۲۔ آنکھ سے
 ۱۴۳۔ کان سے
 ۱۴۴۔ ناک سے
 ۱۴۵۔ منہ سے
 ۱۴۶۔ دل سے
 ۱۴۷۔ زبان سے
 ۱۴۸۔ ہاتھ سے
 ۱۴۹۔ پاؤں سے
 ۱۵۰۔ آنکھ سے
 ۱۵۱۔ کان سے
 ۱۵۲۔ ناک سے
 ۱۵۳۔ منہ سے
 ۱۵۴۔ دل سے
 ۱۵۵۔ زبان سے
 ۱۵۶۔ ہاتھ سے
 ۱۵۷۔ پاؤں سے
 ۱۵۸۔ آنکھ سے
 ۱۵۹۔ کان سے
 ۱۶۰۔ ناک سے
 ۱۶۱۔ منہ سے
 ۱۶۲۔ دل سے
 ۱۶۳۔ زبان سے
 ۱۶۴۔ ہاتھ سے
 ۱۶۵۔ پاؤں سے
 ۱۶۶۔ آنکھ سے
 ۱۶۷۔ کان سے
 ۱۶۸۔ ناک سے
 ۱۶۹۔ منہ سے
 ۱۷۰۔ دل سے
 ۱۷۱۔ زبان سے
 ۱۷۲۔ ہاتھ سے
 ۱۷۳۔ پاؤں سے
 ۱۷۴۔ آنکھ سے
 ۱۷۵۔ کان سے
 ۱۷۶۔ ناک سے
 ۱۷۷۔ منہ سے
 ۱۷۸۔ دل سے
 ۱۷۹۔ زبان سے
 ۱۸۰۔ ہاتھ سے
 ۱۸۱۔ پاؤں سے
 ۱۸۲۔ آنکھ سے
 ۱۸۳۔ کان سے
 ۱۸۴۔ ناک سے
 ۱۸۵۔ منہ سے
 ۱۸۶۔ دل سے
 ۱۸۷۔ زبان سے
 ۱۸۸۔ ہاتھ سے
 ۱۸۹۔ پاؤں سے
 ۱۹۰۔ آنکھ سے
 ۱۹۱۔ کان سے
 ۱۹۲۔ ناک سے
 ۱۹۳۔ منہ سے
 ۱۹۴۔ دل سے
 ۱۹۵۔ زبان سے
 ۱۹۶۔ ہاتھ سے
 ۱۹۷۔ پاؤں سے
 ۱۹۸۔ آنکھ سے
 ۱۹۹۔ کان سے
 ۲۰۰۔ ناک سے
 ۲۰۱۔ منہ سے
 ۲۰۲۔ دل سے
 ۲۰۳۔ زبان سے
 ۲۰۴۔ ہاتھ سے
 ۲۰۵۔ پاؤں سے
 ۲۰۶۔ آنکھ سے
 ۲۰۷۔ کان سے
 ۲۰۸۔ ناک سے
 ۲۰۹۔ منہ سے
 ۲۱۰۔ دل سے
 ۲۱۱۔ زبان سے
 ۲۱۲۔ ہاتھ سے
 ۲۱۳۔ پاؤں سے
 ۲۱۴۔ آنکھ سے
 ۲۱۵۔ کان سے
 ۲۱۶۔ ناک سے
 ۲۱۷۔ منہ سے
 ۲۱۸۔ دل سے
 ۲۱۹۔ زبان سے
 ۲۲۰۔ ہاتھ سے
 ۲۲۱۔ پاؤں سے
 ۲۲۲۔ آنکھ سے
 ۲۲۳۔ کان سے
 ۲۲۴۔ ناک سے
 ۲۲۵۔ منہ سے
 ۲۲۶۔ دل سے
 ۲۲۷۔ زبان سے
 ۲۲۸۔ ہاتھ سے
 ۲۲۹۔ پاؤں سے
 ۲۳۰۔ آنکھ سے
 ۲۳۱۔ کان سے
 ۲۳۲۔ ناک سے
 ۲۳۳۔ منہ سے
 ۲۳۴۔ دل سے
 ۲۳۵۔ زبان سے
 ۲۳۶۔ ہاتھ سے
 ۲۳۷۔ پاؤں سے
 ۲۳۸۔ آنکھ سے
 ۲۳۹۔ کان سے
 ۲۴۰۔ ناک سے
 ۲۴۱۔ منہ سے
 ۲۴۲۔ دل سے
 ۲۴۳۔ زبان سے
 ۲۴۴۔ ہاتھ سے
 ۲۴۵۔ پاؤں سے
 ۲۴۶۔ آنکھ سے
 ۲۴۷۔ کان سے
 ۲۴۸۔ ناک سے
 ۲۴۹۔ منہ سے
 ۲۵۰۔ دل سے
 ۲۵۱۔ زبان سے
 ۲۵۲۔ ہاتھ سے
 ۲۵۳۔ پاؤں سے
 ۲۵۴۔ آنکھ سے
 ۲۵۵۔ کان سے
 ۲۵۶۔ ناک سے
 ۲۵۷۔ منہ سے
 ۲۵۸۔ دل سے
 ۲۵۹۔ زبان سے
 ۲۶۰۔ ہاتھ سے
 ۲۶۱۔ پاؤں سے
 ۲۶۲۔ آنکھ سے
 ۲۶۳۔ کان سے
 ۲۶۴۔ ناک سے
 ۲۶۵۔ منہ سے
 ۲۶۶۔ دل سے
 ۲۶۷۔ زبان سے
 ۲۶۸۔ ہاتھ سے
 ۲۶۹۔ پاؤں سے
 ۲۷۰۔ آنکھ سے
 ۲۷۱۔ کان سے
 ۲۷۲۔ ناک سے
 ۲۷۳۔ منہ سے
 ۲۷۴۔ دل سے
 ۲۷۵۔ زبان سے
 ۲۷۶۔ ہاتھ سے
 ۲۷۷۔ پاؤں سے
 ۲۷۸۔ آنکھ سے
 ۲۷۹۔ کان سے
 ۲۸۰۔ ناک سے
 ۲۸۱۔ منہ سے
 ۲۸۲۔ دل سے
 ۲۸۳۔ زبان سے
 ۲۸۴۔ ہاتھ سے
 ۲۸۵۔ پاؤں سے
 ۲۸۶۔ آنکھ سے
 ۲۸۷۔ کان سے

[illegible]

[illegible]

لا يقال انه جلي كمثل النسخ فينبغي ان يكون مثلاً الحكم لأن أصل هذا الكلام كان محالاً للنسخ فلو كان
 ارفع من هذا الاحتمال بعراض كونه غير افلاضي فيه وانما قال في التوسيع ان الاول في مثال
 بالمفسر وقوله تم وقاله المشركين كانه لاثنين احكام الشرح بخلاف قوله تم فموجباً لما ذكرناه
 من الاخبار واتخص وقوله تم ان السبيل شئ عليم مثال الحكم لا نفس فيضمونه فيتم قيل
 الاول ان النسخ قد هو من باب المعاني في بيان التوحيد والصفات والمالم يكن بغير احكام
 الشريعة قال صاحب المنتهى ههنا ايضا ان الاول في مثال الحكم قوله عليه السلام الحمد اداء
 الى يوم القيمة لا من باب الاحكام ولا من اجل النسخ لما فيه من اوقفت التوابع ثبتت خصاؤه
 المتفاوت عند التعارض في تعيينه الاول من قوله لا على اي وجه الا ان التفاوت بين هذه الاربع في
 الظنية والقطعية لان كلما قطعية وانما هذا التفاوت عند التعارض فيتم بالاعلى ودون الاول في
 قانوا تعارض بين الظاهر والنسخ بل بالنسخ وادنا من بين النص والمفسر بل بالمفسر وادنا
 تعارض بين المفسر والحكم بل بالحكم ولكن هذا التعارض انما هو متعارض الصدور لا الحقيقي
 لان التعارض الحقيقي هو المتضاد في الحقيقة على السواء لا من وجه واحد ههنا ليس كذلك مثال
 تعارض الظاهر مع النص قوله اصل الحكم ما ذكر ان يتجوز بالموكح قوله تم فالحكم المالك
 من الناس اثنتي عشرة مراع فان الاول ظاهر في كل شيء المحللات من غير قصر على الارضية فيجب
 ان تحمل الزايرة عليها وانما في النص فانه لا يجوز التخصيص عن الارضية لا يتبين لاجل العدد فاما
 فيما فرج النص وتخصيصه وقيل الاول نص في حق استلزام المرد والاثبات لظاهر في عدم شرطه
 الا في سلك من ذكره مطلق من متعارض فيما يفرج النص وتجب المبالاة في مثال تعارض النص
 مع المفسر قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل مصلوقة تتوضأ قوله عليه السلام استحاضة تتوضأ
 لو كانت كل مصلوقة فان الاول نص يقتضي الوضوء بالمجرد لكل مصلوقة اما وان كان اختصاصاً فخرها كان

[illegible]

انظر الى هذا الكلام يا ويل ان يكون الامام من بين الوقت فيكون الوضوء الواحد في كل وقت فترى
 بهما شأوت من فرض يغفل ان الثاني منفسر للثاني ويل لوجده ان انظر الوقت في غيرهما فاذا
 تعارض بينهما صار الى ترجيح المفسر في الوضوء الواحد في كل وقت مسطرة واحدة ولا شك
 لم يتب بهما فعل في الحديث الاول وتثايل تعارض المفسر الحكم قوله ان قال هو شدة ما نفى
 عدل منكم وقت قوله ولا تقبلوا منهم شهادة بدأ فان الاول مفسر يقتضي قبول شهادة غيره
 في العقد بسلامة التوبة لا التماسا لغيره فثبت ان الحكم يقتضي عدم قبوله الوجود الثاني
 في غيرهما فاذا تعارض بينهما يل على الحكم كذا في تلبس الماصل وقا قيل انهم يريدون ان تلبس
 المفسر الحكم من فاعلمت في زمان المصنف كذا في التعارض النص مع المفسر في المسائل الفقهية
 على سبيل التبع فقال حتى قلنا ما نأخذ من امر كذا في شرارة فتدبر بيان قوله ترجع النص
 في الحكم كذا قبل ما ويل ان يكون كما حال الى اجل فيكون مستند قوله الى شهره فثبت ان
 ما قيل الا انه مستند محتمل على التبعة لكن لا يخلو ما حسن السامع لان قوله الى شهره يتعلق بقوله
 ترجع وليس كلاما مستقلا بنفسه حتى يكون مفسرا يصلح ما رواه كذا لانه ان هذا الكلام
 بين كذا وكذا ما بين كذا مستند محتمل المستند فثبت ان الامر من بيان الامر لا من شرحه
 مستند الباطن حال ما ينبغي فافهم ما رواه بعارض غير مصدق لان الباطن ليس من نهي امر
 الا ان امره بعارض يشبه بعارض نهي امر غير مصدق فافهم ان كان مستند مصدق كان في غير ما
 يصح الشك في محل فلا يكون متقابلا لظاهر الذي في ادنى ظهور فان كان الجمع بين المصنفين
 حوتا لاصل في الظهور فافهم ان في الظاهر لو في ظهور فلا بد ان يكون في النص ادنى خفاء
 من كذا قياس فلا يزال ما رواه الباطن بعارض غير مصدق في المدينة ينع حيلة عارضة غير
 تفسير لاس من يات في قوله بعارض غير مصدق مما رواه في قوله ان قيل بعارض من غير مصدق

انظر الى هذا الكلام يا ويل ان يكون الامام من بين الوقت فيكون الوضوء الواحد في كل وقت فترى
 بهما شأوت من فرض يغفل ان الثاني منفسر للثاني ويل لوجده ان انظر الوقت في غيرهما فاذا
 تعارض بينهما صار الى ترجيح المفسر في الوضوء الواحد في كل وقت مسطرة واحدة ولا شك
 لم يتب بهما فعل في الحديث الاول وتثايل تعارض المفسر الحكم قوله ان قال هو شدة ما نفى
 عدل منكم وقت قوله ولا تقبلوا منهم شهادة بدأ فان الاول مفسر يقتضي قبول شهادة غيره
 في العقد بسلامة التوبة لا التماسا لغيره فثبت ان الحكم يقتضي عدم قبوله الوجود الثاني
 في غيرهما فاذا تعارض بينهما يل على الحكم كذا في تلبس الماصل وقا قيل انهم يريدون ان تلبس
 المفسر الحكم من فاعلمت في زمان المصنف كذا في التعارض النص مع المفسر في المسائل الفقهية
 على سبيل التبع فقال حتى قلنا ما نأخذ من امر كذا في شرارة فتدبر بيان قوله ترجع النص
 في الحكم كذا قبل ما ويل ان يكون كما حال الى اجل فيكون مستند قوله الى شهره فثبت ان
 ما قيل الا انه مستند محتمل على التبعة لكن لا يخلو ما حسن السامع لان قوله الى شهره يتعلق بقوله
 ترجع وليس كلاما مستقلا بنفسه حتى يكون مفسرا يصلح ما رواه كذا لانه ان هذا الكلام
 بين كذا وكذا ما بين كذا مستند محتمل المستند فثبت ان الامر من بيان الامر لا من شرحه
 مستند الباطن حال ما ينبغي فافهم ما رواه بعارض غير مصدق لان الباطن ليس من نهي امر
 الا ان امره بعارض يشبه بعارض نهي امر غير مصدق فافهم ان كان مستند مصدق كان في غير ما
 يصح الشك في محل فلا يكون متقابلا لظاهر الذي في ادنى ظهور فان كان الجمع بين المصنفين
 حوتا لاصل في الظهور فافهم ان في الظاهر لو في ظهور فلا بد ان يكون في النص ادنى خفاء
 من كذا قياس فلا يزال ما رواه الباطن بعارض غير مصدق في المدينة ينع حيلة عارضة غير
 تفسير لاس من يات في قوله بعارض غير مصدق مما رواه في قوله ان قيل بعارض من غير مصدق

انظر الى هذا الكلام يا ويل ان يكون الامام من بين الوقت فيكون الوضوء الواحد في كل وقت فترى
 بهما شأوت من فرض يغفل ان الثاني منفسر للثاني ويل لوجده ان انظر الوقت في غيرهما فاذا
 تعارض بينهما صار الى ترجيح المفسر في الوضوء الواحد في كل وقت مسطرة واحدة ولا شك
 لم يتب بهما فعل في الحديث الاول وتثايل تعارض المفسر الحكم قوله ان قال هو شدة ما نفى
 عدل منكم وقت قوله ولا تقبلوا منهم شهادة بدأ فان الاول مفسر يقتضي قبول شهادة غيره
 في العقد بسلامة التوبة لا التماسا لغيره فثبت ان الحكم يقتضي عدم قبوله الوجود الثاني
 في غيرهما فاذا تعارض بينهما يل على الحكم كذا في تلبس الماصل وقا قيل انهم يريدون ان تلبس
 المفسر الحكم من فاعلمت في زمان المصنف كذا في التعارض النص مع المفسر في المسائل الفقهية
 على سبيل التبع فقال حتى قلنا ما نأخذ من امر كذا في شرارة فتدبر بيان قوله ترجع النص
 في الحكم كذا قبل ما ويل ان يكون كما حال الى اجل فيكون مستند قوله الى شهره فثبت ان
 ما قيل الا انه مستند محتمل على التبعة لكن لا يخلو ما حسن السامع لان قوله الى شهره يتعلق بقوله
 ترجع وليس كلاما مستقلا بنفسه حتى يكون مفسرا يصلح ما رواه كذا لانه ان هذا الكلام
 بين كذا وكذا ما بين كذا مستند محتمل المستند فثبت ان الامر من بيان الامر لا من شرحه
 مستند الباطن حال ما ينبغي فافهم ما رواه بعارض غير مصدق لان الباطن ليس من نهي امر
 الا ان امره بعارض يشبه بعارض نهي امر غير مصدق فافهم ان كان مستند مصدق كان في غير ما
 يصح الشك في محل فلا يكون متقابلا لظاهر الذي في ادنى ظهور فان كان الجمع بين المصنفين
 حوتا لاصل في الظهور فافهم ان في الظاهر لو في ظهور فلا بد ان يكون في النص ادنى خفاء
 من كذا قياس فلا يزال ما رواه الباطن بعارض غير مصدق في المدينة ينع حيلة عارضة غير
 تفسير لاس من يات في قوله بعارض غير مصدق مما رواه في قوله ان قيل بعارض من غير مصدق

شأنها خرج من غير الاجمال الى حيز الاشكال المتداول عرفه النبي عليه السلام وادركه
الابواب لربها لكان قالوا لا للتشابه فهو لم يفتقر رجا معرفه الملامحه ولا يفرج بدهر صلا
منوني غايه الخفاه بغيره الحكم في غايه الظهور فصار كمن مفتوح من بدهر والقلم انزله وانقضى
عزانه وجيزه وحكم اعتقاده الخفيه قبل الاصابه اني اعتقاد بان المروءه حق وان لم نعلمه قبل
يوم القيمة وما بعد القيمة فيصير كمن شوقا لكل احد ان شاء الله تعالى وقد جاني حق اللاتيه والاني
حق النبي عليه السلام فكان معلوما والاتبطل فافاده التاملت وصيبيته التاملت بالمثل كل التعم
بالنبي مع العربي وهدأ عننا وقال الشافعي وعامة المعتزله ان العلماء الراغبين ايعز بعلم
ناه يولد منشأ الخلاف قوله قد وما يعلم تاويله الله والاسخون في العلم يقولون اننا غفنا
بجوابه لوقف على قوله الله قد قوله والاسخون في العلم جليله من الله لان الله قد جعل اتبطل
المتشابهات خطا الراغبين فيكون خطا الراغبين هو التسليم والانقياد ولقد اراه البطلان في
يدون الاول او يخصص ويقولون كذا الاسخون محمد الشافعي ج لايوقف على قوله الله الصل قوله
والاسخون معطوف على قوله الله ويقولون حال من فيكون ان النبي الله والعلوم والاسخون
في العلم ولكن هذا من الغلط لان من قال يعلم الاسخون تاويله يدون يعلمون تاويله لكن
ومن قلل العلم الاسخون تاويله يدون لا يعلمون تاويله الحق الذي يجب ان يعتقده عليه
فان قلت فما فائدة انزال المتشابهات على مذبحك قلت الابتلاء والوقف والتسليم لان المناس
على ضربين ضرب جيلون بالجمل فابتلاهم ان تعلموا العلم ومن شغلوا اتعميل وضربهم علماء
فابتلاهم ان لا يتفكروا في تشابهات القرآن مستوعات مسطره فانما يسمون السرد ورسوله
لا يعلمها احد غيره ولان ابتلاء كل احد ان يكون على خلاف متعمده وليس جهاه فهو الجاهل بال
كل تعلم والآخر من غير تعلمي بدهر والاسالم المطلاع كل شيء فينبغي بترك تشابه على انتم

[illegible]

مفتی
الارباب
بافان
مقصود
شہاد
درل
نادر
اس
فی السلام
والعزت
تو محمد
مسون
علی
احمدین
السلم
منشی القاب
عن اللہ
طبع
ملک کو
نسبت
جویت
رسم
لاسر

[illegible][illegible]

۱۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۲۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۳۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۴۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۵۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۶۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۷۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۸۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۹۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی
 ۱۰۔ سید احمد علی شاہ صاحب دہلوی

عليه قينا لهم باعتبار الظاهر ولا بد الحسن الذي في قوله لو لم يستمر السند وحطف على مقبرة وقطر
الريح وذلك لان الاستم حقيقة في الحسن الذي لم يجز في الجماع فاستثنى ربح فيقول ان كليهما
ملاوهما لان المدة قبل قول اول استم السند اعظم من زمانه فليتمر صعيدا طيبا فان كان الحسن الذي
في التيمم فيه احوال الحديث فيكون الحسن الذي انقضا للوضوء وان كان الحسن الجماع فليتم فيه لاجل
الجماعة فيقول يتم بحسب هذه الآية يخرج من فعل ان الجماع هنا مراد بالاجل يعني انكم فلا يجوز ان
استاد الحقيقة ان الاستم لا يجمع بينهما فاذن الحسن الذي انقضا للوضوء حتى يكون التيمم خافعا عنه
بل انما يحطف عن الجماعة فقط لا انقضا للثبته الاول الحقيقية فيها مستعينة بالاعمال المجاز
والكشال لان المجاز في حقيقتين فلا يعاد الى الحقيقة وقد المعنى قوله لان الحقيقة فيما سوى الآخر
والجماع فيه مراد فليس الآخر مراد اى المعنى الحقيقة في الاشياء الثلاثة الاول المعنى المجازي منه
السؤال الاخير هو فليتم المعنى الآخر على الجماع في الاول والحقيقة في الآخر مراد على ما مرناه وما
فرغ عن التعريفات شرع في رد الاعتراضات رد على هذه القاعدة فقال في الاستيمان على
الابناء ولو لم يزل الفروع جواب سوال مقدمه فغيره انهم اذا سئس العربى من الامام وقال
استعنوا على اننا ساءوا الدنيا يزل في الابناء وابناء الابناء وفى الموالى موالى الموالى مع ان ابناء الابناء
مجانز في لفظ الابن وموالى الموالى مجاز في الموالى فليتم اجماع الحقيقة والمجاز فاجاب بانه انما
يزل الفروع في هذا الاستيمان لان ظاهر الاسم صاير شتى في حق الدم والآن يزل في الاولاد قطلا
بالزات انما هو الابناء والموالى بلا واسطة لكن المكان لفظ الابناء يتناول ظاهر الابناء والابناء في قوله
يايى آدم وكلنا لفظ الموالى يطلق عرفا على موالى الموالى فلاجل الاعتدال في حفظ الدم وطول الامور
ويرى على هذا الجواب اعتراض وهو انه ينبغي ان يستبرئ من هذه شبهة لاجل الاعتدال في حفظ الدم فيما
اذ سئس على الاباء والامرات فيزى في الاجداد والجدات لان لفظ الاباء والامرات اعم من

[illegible]

92

۱۔ **الاسم** : اسم الفاعل والفاعل هو الذي يعمل به الفعل
 ۲۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۳۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۴۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۵۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۶۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۷۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۸۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۹۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل
 ۱۰۔ **الاسم** : اسم المفعول والمفعول هو الذي يعمل عليه الفعل

[illegible]

في بيان علاقات الجوار فقال طرق الاستارة الاتصال بين الشبان صورة او في
 والاستارة في حرف المصومين يعرف الجوار وهذا بل البيان قسم من الجوار فان الجوار في
 ان كانت فيه علاقة تشبيهية يسمى استارة بانها ما وان كانت فيه علاقة غير تشبيهية
 علاقات الخمس والعشرين مثل السبيبة والسبيبة والحال الحاصل والملازم والملازم وغيره يسمى
 الجوار لمرسلا والصريح غير عشرين علاقات الجوار لمرسل كالملازمة بصورة وحين علاقة الاستارة
 المسماة بالتشبيهية يعرّف معنى تلكه قال بطريق الجوار هو العلاقات بين معنى الحقيقة والجواري
 بعلاقات الجوار لمرسل او بعلاقات الاستارة الاول هو الصوري والثاني هو المعنوي وتارة
 بالصوري ان يكون صور معلقين الجواري متصلا بصورة المعنى الحقيقي نوع مجاورة بان
 يكون سببا لهما وعلاهما وشيئا لهما والاولى مكررا بالمعنى ان يكونا متشاكرا في معنى واحد
 فالحق شهور بيني المعروف كافي تسمية الشجر اسدا والمطر سارا شرب على غير ترتيب الالف

فالحال الاول مثال الاتصال المعنوي بانما جعل الشجر والاسد معلوم كلاهما متشاكرا كان معنى
 معنى لزم شهور فحقن السبيل المعلوم وهو الشجرة تأتي البراة فالحقن السبيل اعتبارا لغيره
 لعدم الاتصال خاص والملا لا يجر عدم الشجرة وثاني مثال الاتصال الصوري فان صورة
 المطر متصل بصورة السحاب في المعروف على كل طالعك وطالعك ملو بالمطر
 فيكون من سحاب فيكون متصلا به ثم ان الذين قسمين كما وجد في الحيات والمارس
 في بيان الاحكام الشرعية فقال في الشرعيات الاتصال من حيث سبيبية التكامل
 فكل الصورة يعني ان السلاطين الشبان من حيث كون الاول سببا للثاني او سببا
 او كون الاول علما للثاني لمعوله الا ان الاتصال الصوري من حيث فان السبب متصل
 بالسبب بجوارر وهو صورة كون السبيل متصل بالصورة بجوارر كالملاك متصل بالشيء وكالملاك

في بيان علاقات الجوار فقال طرق الاستارة الاتصال بين الشبان صورة او في
 والاستارة في حرف المصومين يعرف الجوار وهذا بل البيان قسم من الجوار فان الجوار في
 ان كانت فيه علاقة تشبيهية يسمى استارة بانها ما وان كانت فيه علاقة غير تشبيهية
 علاقات الخمس والعشرين مثل السبيبة والسبيبة والحال الحاصل والملازم والملازم وغيره يسمى
 الجوار لمرسلا والصريح غير عشرين علاقات الجوار لمرسل كالملازمة بصورة وحين علاقة الاستارة
 المسماة بالتشبيهية يعرّف معنى تلكه قال بطريق الجوار هو العلاقات بين معنى الحقيقة والجواري
 بعلاقات الجوار لمرسل او بعلاقات الاستارة الاول هو الصوري والثاني هو المعنوي وتارة
 بالصوري ان يكون صور معلقين الجواري متصلا بصورة المعنى الحقيقي نوع مجاورة بان
 يكون سببا لهما وعلاهما وشيئا لهما والاولى مكررا بالمعنى ان يكونا متشاكرا في معنى واحد
 فالحق شهور بيني المعروف كافي تسمية الشجر اسدا والمطر سارا شرب على غير ترتيب الالف
 فالحال الاول مثال الاتصال المعنوي بانما جعل الشجر والاسد معلوم كلاهما متشاكرا كان معنى
 معنى لزم شهور فحقن السبيل المعلوم وهو الشجرة تأتي البراة فالحقن السبيل اعتبارا لغيره
 لعدم الاتصال خاص والملا لا يجر عدم الشجرة وثاني مثال الاتصال الصوري فان صورة
 المطر متصل بصورة السحاب في المعروف على كل طالعك وطالعك ملو بالمطر
 فيكون من سحاب فيكون متصلا به ثم ان الذين قسمين كما وجد في الحيات والمارس
 في بيان الاحكام الشرعية فقال في الشرعيات الاتصال من حيث سبيبية التكامل
 فكل الصورة يعني ان السلاطين الشبان من حيث كون الاول سببا للثاني او سببا
 او كون الاول علما للثاني لمعوله الا ان الاتصال الصوري من حيث فان السبب متصل
 بالسبب بجوارر وهو صورة كون السبيل متصل بالصورة بجوارر كالملاك متصل بالشيء وكالملاك

في بيان علاقات الجوار فقال طرق الاستارة الاتصال بين الشبان صورة او في
 والاستارة في حرف المصومين يعرف الجوار وهذا بل البيان قسم من الجوار فان الجوار في
 ان كانت فيه علاقة تشبيهية يسمى استارة بانها ما وان كانت فيه علاقة غير تشبيهية
 علاقات الخمس والعشرين مثل السبيبة والسبيبة والحال الحاصل والملازم والملازم وغيره يسمى
 الجوار لمرسلا والصريح غير عشرين علاقات الجوار لمرسل كالملازمة بصورة وحين علاقة الاستارة
 المسماة بالتشبيهية يعرّف معنى تلكه قال بطريق الجوار هو العلاقات بين معنى الحقيقة والجواري
 بعلاقات الجوار لمرسل او بعلاقات الاستارة الاول هو الصوري والثاني هو المعنوي وتارة
 بالصوري ان يكون صور معلقين الجواري متصلا بصورة المعنى الحقيقي نوع مجاورة بان
 يكون سببا لهما وعلاهما وشيئا لهما والاولى مكررا بالمعنى ان يكونا متشاكرا في معنى واحد
 فالحق شهور بيني المعروف كافي تسمية الشجر اسدا والمطر سارا شرب على غير ترتيب الالف
 فالحال الاول مثال الاتصال المعنوي بانما جعل الشجر والاسد معلوم كلاهما متشاكرا كان معنى
 معنى لزم شهور فحقن السبيل المعلوم وهو الشجرة تأتي البراة فالحقن السبيل اعتبارا لغيره
 لعدم الاتصال خاص والملا لا يجر عدم الشجرة وثاني مثال الاتصال الصوري فان صورة
 المطر متصل بصورة السحاب في المعروف على كل طالعك وطالعك ملو بالمطر
 فيكون من سحاب فيكون متصلا به ثم ان الذين قسمين كما وجد في الحيات والمارس
 في بيان الاحكام الشرعية فقال في الشرعيات الاتصال من حيث سبيبية التكامل
 فكل الصورة يعني ان السلاطين الشبان من حيث كون الاول سببا للثاني او سببا
 او كون الاول علما للثاني لمعوله الا ان الاتصال الصوري من حيث فان السبب متصل
 بالسبب بجوارر وهو صورة كون السبيل متصل بالصورة بجوارر كالملاك متصل بالشيء وكالملاك

[illegible]

بأشياء وبالبلدية وبالوحدانية بالارث والشرائط تخص بسبب من هنا ينبغي ان الاتصال
تصانعي الاول ايضا ولكن هذا لا يرد على المصنف لانه لم يرض ان ذلك انقضاء وهذا كله
اذا قال محبة نكاحه اذا قيل في المصنف فالملك والشرائط سواء في انه لا يشترط الاجتماع فيه
لان المتفرق والاتصال وصف للموصف في الماهية فهو في الكتاب معتبر ولتأني
اتصال السبب بالسبب الاول بالسبب الثاني كون علمه اضعف اليها الحكم وفي المصطلح
يا يكون طرقا الى الحكم ولا يضاف اليه جوب ولا وجود لا تنقل فيه معاني الحيل لكن تتنقل
بينه وبين الحكم ايضا فليسا كالمسألة في الاتصال نحال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فانه
اذا قال للمتعة انت حر يزول ملك الرقبة بواسطة زوال الزيدول ملك المتعة فلا كمال الوطى
بوجه الاستصحاب فكذا الاتصال ثبت كمال المتعة بثبت ملك الرقبة بان يقول ان شرية هذه الرقبة ثبتت بملك
الرقبة بواسطة فتثبتت ملك المتعة فخرج مقتضى السبب الحكم ومن عساه ان يقول ان شرية
بانت طالق او تقول بعت نفسي منك وتريد بالفتح ولا يجوز ان يقول انت طالق ويريد
انت حره وان يقول كذا ويريد بكتك لان السبب محتاج الى السبب من حيث التثبت
والسبب لا يحتاج الى السبب من حيث الشرعية لان اتفاق المشرع الا لا يصل زوال ملك الرقبة
وزوال ملك المتعة فاحصل منه اتفاقا في بعض الاعيان كذا لا يخرج من ملك الرقبة بل
الوطى فاحصل منه اتفاقا في بعض الاحوال فلا يجوز ان يذكر السبب ويراد السبب لانه اذا كان
السبب محضا بالسبب كقولهم اني ابي اصغر خزانة الخزانة لانه من حيث نفي الاتفاق
من الجانبين فقال الشافعي رحمه الله تعالى استعادة اتفاق المطلق وبالعكس لان الاستثنائي
على الشرية والضرورة فلهذا كان في الاتصال العنوي ونحن نقول بالطلاق موضع طرح التفسير
والعقل موضع اثبات القوة فلا يتقاهان وهذا لو كان يرد على أصل القاعدة من الخطا

[illegible][illegible]

بالاتفاق وقد اكلوا الفم من فنان نوى شيا فاضلى حسب نوى هو بذنا على اصل آخر
وهوان الخلفية في الحكم عنه وعند هاني الحكم يعني ان الخلاف المذكور من الى ضيفه
رحله وصاحبه يعني على اصل آخر مختلف فيما بينهم وهوان الجواز خلف الحقيقة عنه
في الحكم وعند هاني الحكم هذا يقتضيه بقاء وهوان الجواز خلف عن الحقيقة بالاتفاق ولا بد
في الخلاف ان يتصور وجود الاصل ولم يوجد لعارض وهذا بالاتفاق ايتم الحكم خلفه
في جهة الخلفية عنه والجواز خلف عن الحقيقة في الحكم أي قوله هاني مراد به الحرية خلف
هنا هاني مراد بالبنوة فتستر صحة الحكم بالحقيقة من حيث العربية حتى قيل جاز اعتمد
في تقريره ان هاني مراد بالحرية خلف عن قوله هاني والاول اولى لأنه يبقى الاصل
والخلاف على حاله عليه خلاف الثاني فانه قبل الاصل اصل آخر وبالحكمة عنه لا بد
لصحة الجواز من استقامة الاصل من حيث العربية وان لم يتم المعنى الحقيقة فيصالح
المعنى الجوازي وهذا الجواز خلف عن الحقيقة في الحكم أي حكم هاني مراد به الحرية مختلف
عن حكم مراد بالبنوة فينبغي ان يستقيم الحكم الحقيقي ولم يعمل بعارض حتى يصالح الجواز
فان كانت الخلفية عنه في الحكم فان الحكم بالحقيقة اولى لان اللفظ موضوع لاجل المعنى
الحقيقي وهو متعلق في العادة بخبر مجزئ فانما ضرورة ادعائه الى مسيرورة بما اذا عنه بها
لما كان خلفا عنه في الحكم والحكم الجواز رجحان على حكم الحقيقة لآباء اعتبار كونه غالب الاستمال
او باعتبار كونهما شاملا للحقيقة ايض فلابد ان يكون العمل بالجواز اولى للضرورة الادعية اليه
ونظير خلاف في قوله بعده وهو اكبر من هاني أي تظهر في خلاف بين الى ضيفه
وصاحبه في قول الرجل عبده بلاني والحال ان العبد كبرئ من الفعل حيث يقع في العبد
عنه لا عنه هان فان هاني ضيفه هذا الكلام صحيح بضرورة من حيث كونه مبتدأ خبر منصوب

[illegible]

خلافت العباسیہ کے زمانہ میں جو کہ خلافت اسلامیہ کے زمانہ میں تھا۔

فاما في الميزان
فقد وجدنا في الميزان
فقد وجدنا في الميزان
فقد وجدنا في الميزان

الذی یخبر عنہ

عبدالله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فمنهم من قالوا ان الله تعالى قد خلقنا من طين وطينه من ماء عذري

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فقد علمت من هذا القول ابداننا من الكلام الا انهم قالوا انه اصل على ذلك ما يفرق القاضي بيننا
لان الحق ثبت بهذا الظاهر لانه بالاصل صلا غلاما بين حتماني بل من غير التفرق كما
في الحجب منه فقولوا ان كبرئانه مطبق على قوله ومنه انب قوله وتولد له حال من قوله
المتبني لابن ان يكون معروفه منسب فيمن كوننا ملوذة مثلا وان كان كبرئانه حتى
تتخذ الحقيقة فلو فقهنا لفظا من سبابان كانت مجرودة انب وان كبرئانه شيعت نسبنا
منه فقل ان قوله ان كبرئانه مطبق على قوله وتولد له فقهنا من سقاطه قبل الحكم في جمل ان
ذلك حتى لا يحتمل ان الرجوع عن الاول بالانطباق قبل تصديق القول لانه ولا يمكن العمل
بوجوب هذا لفظا قبل كماله بالقبول ثم شرح المصنف بعد ذلك في بيان قرآن العمل بالجملة
الحقيقة وهي خمسة على ما ذكره فقال والحقيقة متكررة بالامارة كالنذر بالصلاة والنج فان
الصلاة في اللغة اداء ما كافي قوله يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وراسم وان كان صائما
فليصل اي يسمع ثم نقلت الى الاركان المعلقة والعبادة المأمورة وبجرمنا والاولان
قال احمد بن ابي اسحق عليه الصلاة والسلام ولا ارجع انفة القصيدة طلقا فقل في ان
الانسان المأمورة في ذلك فلو قال لم يعل ان ارجع توجب عليه العبادة المأمورة وفي حكمها
الاعادة المأمورة ثم لا وعرفا ما واصلنا قولنا لا المصنف قد في دار فلان على ما روي
اللفظ في نفسه اي باعتبار ما خذ اشتقاقه وما قد في الابعاد والاطلاق بان كان اللفظ
مثلا موضوعا لمن في قوة يخرج ما وجد في ذلك الشيء ناقصا او ممتن في نقصان منصف
فخرج ما وجد في ذلك الشيء زاد او ممتن في ذلك كما وجد في صاحب المصنف يكون اجتناب
فيه زاد او ناقصا فالاول كما ذكره حلف الابل كما عطا يتناول حكم السك وقوله كل ملكي
من يتناول الكاتب فان اعطاه لم لا يتناول السك فمشتق من الاتمام وهو الشدة ولا

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible]

وقد قال في هذا السلام وصاحب التقويم إلى سبحانه قولهما في وقوع الثالث وقد اكملنا فاقم
الشروط وان اخبر بان قال انت طالق وطالق وطالق وان دخلت الدار ربح الثالث فاقم
لانه وجد في آخر الكلام بالغير اوله وهو الشرط وقوف الاول على آخره فيقضي جازية اذا قال
الغير للوطوة انت طالق وطالق وطالق طالق انما ينبت لاجابة جواب سوال آخر على عللها من قوله
يقال اذا نجز الطلاق بدون الشرط الغير للوطوة بان يقول انت طالق وطالق وطالق وطالق
فعلم اننا لا نشترط الفسخ على انه يقع الواحدة هنا فنعم انه للترتيب عند الكل فاجاب بان
في هذه المسألة انما ينبت لاجابة لان الاول وقع قبل الكلام بالثاني والثالث فسقط ولا
لغوت محل التصرف يعني وجاء الترتيب من الواو بل من الحكم اللساني لان الانسان لا
ان يحكم بثلاث كلمات دفعة واحدة فاذا تكلم بالاول وقع الفسخ عنه لم يبق محل للثلاث
والثالث دليل انه لو قال بالواو وانت طالق طالق طالق طالق يثبت بالاول بالاتفاق فنعلم انه
لا مدخل للواو فيه وهذا ما نفي به يقع الثالث فيما نحن فيه لان الجمع يحرف الجمع كالجمع بالفتح
الجمع واذا زوج تين من رجل فغير ان كان لهما ولد فغير ان الزوج ثم قال المولى بهذه حرة
تستلجا جواب سوال آخر على عللها من وجوبه وانما زوج فضولي تين بنفس من رجل آخر
سواء كان بعقدا بعقد بين يميني اذن الزوج وغير اذن المولى كليهما فقال المولى بهذه
وهذه بكلام متصل فلا يدخل تحت الثانية بالاتفاق بيننا فنعلم ان الواو للترتيب والاصح
نحكما فاجاب بان في هذا المثال انما يدخل تحت الثانية لان عنق الاول يدخل محله لا
في حق الثانية فبطل الثاني قبل الحكم بعقدا يعني بان هذا الترتيب ايضا لم ينج من الواو بل
من الكلام لان الجمع الاستين كان موقوف على اجازة المولى واجازة الزوج جميعا فاذا
عققت المولى الاولى او الا كانت الثانية موقوفة والاولى نافذة فلم يرد ان يرتفع نكاح

[illegible]

[illegible]

لا بد من وقوع الثاني واما الثالث لان الاول متصل بالشرط فلا بد ان يكون متعلقا به كما
 وقال طالق وقع في الثاني في الحال ثم لما قال طالق انما هو الثالث لعدم العمل في قاعدة تعلق
 الاول انما كان الثاني بالكلية ووجود الشرط في طلاق ح بالطلاق السابق ولا يتبع
 ان كان الثاني في الحكم بقى قوله طالق بلا مبداء فكيف يقع لانا نقول ان المبداء لا بد ان
 لا يضروري مكانه قال ثم انت طالق بخلاف الشرط فانما لا يحتاج الى تقديره وقال
 يتعلق جميعا وغيره على الترتيب لان الوصل في الكلام تحقق عندها ولا فصل في اعتبار
 في تعلق كل بالشرط سواء قدم الشرط او اخره لكن في وقت الوقوع غير على الترتيب
 فان كانت مذكورة لباقي الثالث وان لم تكن مذكورة لباقي الاول وجب ان يقع الثاني في
 الثالث فاما عندنا في الحقيقة فان كانت غير مذكورة لم يفتقر الى الاول وان كانت مذكورة
 بها فان قدم المبداء في الاول والثاني في الحال فعلق الثالث بالشرط فكانت على الاول
 ثم قال انت طالق ان وقعت الاول وان قدم الشرط تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني واما
 في الحال لما قلنا انما قيل في قوله فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو خير بيان لجواز كونه مبدية
 بيان حقيقة جواب سؤال مقدم وهو ان الشافعي لا يقول بجواز تقديم الكفارة بالمال
 على الحنث لانه قال من حلف على بين فزى غير اخلاصنا فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو
 فاما ان لم يكن مبدية عن الحنث وفكر بان المقدم بعد التكفير فعلم ان تقديم الكفارة على الحنث جائز فاجاب
 بالصرح ان الخطأ في ذلك الحديث هو معنى الواو على الحقيقة الامر على ما رواه الاخرى وهي قوله
 فليات بالذي هو خير ثم ليكره عن مبدية فانه يقتضي تقديم الحنث على الكفارة فوجب التطبيق بخلاف
 ان جعل ثم في الرواية الاولى بمعنى الواو فغير منه وجوب كلا الامرين عن الكفارة والحنث من غير تقديم
 احد على الاخر ثم لم يعم الترتيب وهو تقديم الحنث على الكفارة من الرواية الاخرى ولم يعكس لان

انما كان الثاني في الحال ثم لما قال طالق انما هو الثالث لعدم العمل في قاعدة تعلق
 الاول انما كان الثاني بالكلية ووجود الشرط في طلاق ح بالطلاق السابق ولا يتبع
 ان كان الثاني في الحكم بقى قوله طالق بلا مبداء فكيف يقع لانا نقول ان المبداء لا بد ان
 لا يضروري مكانه قال ثم انت طالق بخلاف الشرط فانما لا يحتاج الى تقديره وقال
 يتعلق جميعا وغيره على الترتيب لان الوصل في الكلام تحقق عندها ولا فصل في اعتبار
 في تعلق كل بالشرط سواء قدم الشرط او اخره لكن في وقت الوقوع غير على الترتيب
 فان كانت مذكورة لباقي الثالث وان لم تكن مذكورة لباقي الاول وجب ان يقع الثاني في
 الثالث فاما عندنا في الحقيقة فان كانت غير مذكورة لم يفتقر الى الاول وان كانت مذكورة
 بها فان قدم المبداء في الاول والثاني في الحال فعلق الثالث بالشرط فكانت على الاول
 ثم قال انت طالق ان وقعت الاول وان قدم الشرط تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني واما
 في الحال لما قلنا انما قيل في قوله فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو خير بيان لجواز كونه مبدية
 بيان حقيقة جواب سؤال مقدم وهو ان الشافعي لا يقول بجواز تقديم الكفارة بالمال
 على الحنث لانه قال من حلف على بين فزى غير اخلاصنا فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو
 فاما ان لم يكن مبدية عن الحنث وفكر بان المقدم بعد التكفير فعلم ان تقديم الكفارة على الحنث جائز فاجاب
 بالصرح ان الخطأ في ذلك الحديث هو معنى الواو على الحقيقة الامر على ما رواه الاخرى وهي قوله
 فليات بالذي هو خير ثم ليكره عن مبدية فانه يقتضي تقديم الحنث على الكفارة فوجب التطبيق بخلاف
 ان جعل ثم في الرواية الاولى بمعنى الواو فغير منه وجوب كلا الامرين عن الكفارة والحنث من غير تقديم
 احد على الاخر ثم لم يعم الترتيب وهو تقديم الحنث على الكفارة من الرواية الاخرى ولم يعكس لان

لا بد من وقوع الثاني واما الثالث لان الاول متصل بالشرط فلا بد ان يكون متعلقا به كما
 وقال طالق وقع في الثاني في الحال ثم لما قال طالق انما هو الثالث لعدم العمل في قاعدة تعلق
 الاول انما كان الثاني بالكلية ووجود الشرط في طلاق ح بالطلاق السابق ولا يتبع
 ان كان الثاني في الحكم بقى قوله طالق بلا مبداء فكيف يقع لانا نقول ان المبداء لا بد ان
 لا يضروري مكانه قال ثم انت طالق بخلاف الشرط فانما لا يحتاج الى تقديره وقال
 يتعلق جميعا وغيره على الترتيب لان الوصل في الكلام تحقق عندها ولا فصل في اعتبار
 في تعلق كل بالشرط سواء قدم الشرط او اخره لكن في وقت الوقوع غير على الترتيب
 فان كانت مذكورة لباقي الثالث وان لم تكن مذكورة لباقي الاول وجب ان يقع الثاني في
 الثالث فاما عندنا في الحقيقة فان كانت غير مذكورة لم يفتقر الى الاول وان كانت مذكورة
 بها فان قدم المبداء في الاول والثاني في الحال فعلق الثالث بالشرط فكانت على الاول
 ثم قال انت طالق ان وقعت الاول وان قدم الشرط تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني واما
 في الحال لما قلنا انما قيل في قوله فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو خير بيان لجواز كونه مبدية
 بيان حقيقة جواب سؤال مقدم وهو ان الشافعي لا يقول بجواز تقديم الكفارة بالمال
 على الحنث لانه قال من حلف على بين فزى غير اخلاصنا فليكن غير مبدية ثم ليات بالذي هو
 فاما ان لم يكن مبدية عن الحنث وفكر بان المقدم بعد التكفير فعلم ان تقديم الكفارة على الحنث جائز فاجاب
 بالصرح ان الخطأ في ذلك الحديث هو معنى الواو على الحقيقة الامر على ما رواه الاخرى وهي قوله
 فليات بالذي هو خير ثم ليكره عن مبدية فانه يقتضي تقديم الحنث على الكفارة فوجب التطبيق بخلاف
 ان جعل ثم في الرواية الاولى بمعنى الواو فغير منه وجوب كلا الامرين عن الكفارة والحنث من غير تقديم
 احد على الاخر ثم لم يعم الترتيب وهو تقديم الحنث على الكفارة من الرواية الاخرى ولم يعكس لان

لا تفرحوا
 بكونكم
 مسلمين
 لانكم
 كنتم
 مسلمين
 من قبل
 ان
 يبعث
 الله
 فيكم
 رسولا
 منكم
 فليفرحوا
 بان
 الله
 قد
 اخذ
 منهم
 الذم
 والخطية

لكن عرائضي بان كانت منخفضة في ملاحظة حال كانت مشددة في شعبة يشارة لها المنة
 في الاستدلال بان كان عطف مفروغ على مفروغ يشترط وقوعه بعد النفي وان كان عطف حلية
 على حلية يقع بعد النفي والاثبات جميعا غير ان العطف انما يصح عند اتساق الكلام والافتراس
 يعني ان لکن وان كانت للعطف لکن العطف انما يصح اذا كان الكلام متقدما بطائفة
 بالاتساق ان يكون لکن موصولا بالكلام السابق ولا يكون نفي فعل واثبات بعينه بل
 النفي راجعا الى شيء والاثبات الى شيء آخر وان قصدوا الشرطين فيكون الكلام متانفا
 بقدر الاستطاعة لما كان بمثابة الاتساق ظاهرة فيما بين الاصوليين لم يتيسر لما وذكروا
 مثال عدم الاتساق خاصة فقال كالامثلة ان زوجت بغیر ان مولانا بآية ودرهم فقال
 اجيزه النكاح و لکن اجيزه بآية وخمسين درهما ان فرسخ النكاح وجعل لکن بآية ان هذا نفي
 واثبات بعينه فان في هذا المثال الاول والا اجيزه النكاح فقد قطع النكاح عن اصل
 ولم يبق له وجه صحيح ثم لما قال بعده و لکن اجيزه بآية وخمسين يلزم ان يكون اثبات ذلك
 المنفي بعينه لان المراد في النكاح تاتج الا اعتبارا لثبوت نفي اول الكلام بآية فحملناه على ابتداء
 النكاح بهر آخر فرسخ النكاح الاول الذي عقده فيكون لکن الاستئناف للعطف وتوقال
 الاولى في جوابها لا اجيزه النكاح بآية و لکن اجيزه بآية وخمسين يكون هذا بعينه مثال الاتساق
 فينبغي اصل النكاح ويكون النفي راجعا الى قبلا لآية والاثبات الى قبلا لآية وخمسين فلا يكون
 نفي فعل واثبات بعينه والاول والآخرين وقولهم هذا هو الذي يقولوا احد باهر وبهذا اعتبارا منسلا لآية
 وفرغ الاسلام وذهب طائفة من الاصوليين وجماعة النحويين الى انها موصوفة بالشك وهو
 ليس بسد يد لان الشك ليس بشيء مقصود ولا النكاح مقصود تعيينه بل في الطلب وانما يلزم الشك من
 عمل الكلام وهو انما يجوز ولذا يلزم منه التخيير في الاشياء ولو سلم ان الشك مقصود فقد

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

[illegible]

عن علي بن ابي طالب عليه السلام
في بيان العطف على
الضعفاء

عن علي بن ابي طالب عليه السلام
في بيان العطف على
الضعفاء

عن علي بن ابي طالب عليه السلام
في بيان العطف على
الضعفاء

عن علي بن ابي طالب عليه السلام
في بيان العطف على
الضعفاء

العطف باختلاف الكلايين كمن يخرج من مئذنة ولكن كون السابق متذكرا بحيث يتصل
بغيره لثانيه بينا بعد في غير كونهما بمن حتى اول الالان لان حتى الثانيه يتي بها المنها بالان
في ان يتي بوجوده الآخر والالان استثناء في الواقع عليه خالفه ما سبق في الاحكام كما ان علم العطف
باو ينافي حكم العطف عليه بوجوه واحد ما فقط فيتعق بين او وبين كل من حتى والالان
مناسية بجزا شاستار تاها بالكل الفرق بين حتى والالان ان حتى يتي بمعنى العطف ان دون
الالان وان كون الثاني جزء من الاول عنده شرط في حتى دون الالان حتى في تحقيقه
حتى كقولنا ليس لك من الاثر في اوتوب عليهم او يعيدهم فان قوله اوتوب لا يصلح ان يكون
مستوفيا على قوله ليس لك منهم اتساق النظم ولا على قوله اللهم اوتني وهو ظاهر ولكنه يصلح قوله ليس
ان يتيه الى غاية التوبة او التعذيب فيكون او يعني حتى او الالان فيكون لهن ليس لك
من امر الكفاشي في دعاء الله وطلب الشفاعة حتى يعيدهم الله عليهم فانه يكون لك طلب
الشفاعة او يعيدهم فيكون لك الدعاء بالشفاعة في ان النبي ام استاذن الله ان يعيدهم
فترت قيل انه لما خرج وجهه عليه السلام ثم اصحابه ان يدعوا عليهم فقال عليه السلام يا معشر
الصلواتا ولكن يعني ادعوا اللهم اوتني فانه لا يعطون فترت ونى الصخر الدعاء عليهم وادعوا
الدعاء لهم وادعوا جري عليه الصلوات فترت كما صاحب الكشاف ان قوله اوتوب عليهم معطوف
على قوله يعطى طرفا من الذين كفروا او يعيدهم قوله ليس لك من الاثر في اوتوب عليهم
ان الدعاء لك منهم فاما ان يعلمهم اوتوب عليهم ان اوتوب عليهم ان اوتوب عليهم
من امرهم حتى ان اتت بعد بعثت لانهم لم يظفوا الصلوات انما هو في قوله ليس لك من الاثر
حتى لم يمتوا العطف عليه ولم يفتوا الى ما سبق فظا الامر بن صحيح كما ترى وحتى الثانيه كالي معنى
ان حتى وان عدت هتافي حروف العطف لكن الاصل مناسي الثانيه كالي بان كون باصل

الان في الالان ان حتى في الالان
العطف على الضعفاء
الان في الالان ان حتى في الالان
العطف على الضعفاء
الان في الالان ان حتى في الالان
العطف على الضعفاء

عن علي بن ابي طالب عليه السلام
في بيان العطف على
الضعفاء

البني لا يخرج وقتا ولا وقت الاذن منيب لكل خرج اذن واجيب عن الاول بان تقدير قوله
 خروجها بان اذن الك كلام منسب لا يعرف له وجه من غير ان الثاني بان يحسن حان من حيث
 الاذن وعلى التقدير الاول لا يثبت فلا يثبت انك اذن ما وجوب الاذن كل دخول في قوله
 وقوله ما يريدت البني الا ان يكون في كرم فسفاد من القرية السفلية والمنطقة وهي قوله ثم ان
 وكلم كان يؤذي البني الآتي وفي قوليات طالق بمشيئة الله ثم معنى الشرط يكون تقديره
 انت طالق ان شاء الله ثم قلنا يقع ولا يثير بمذللان الباء بمعنى الشرط ولا له في روية
 بل مشاهدان الباء للاتصاف على اصلها فيكون البني انت طالق طلاقا محصيا بمشيئة الله
 ولا يكون له صفة الباء الا ان يشاء الله ثم معنى لا تعلم قط فلا يقع الطلاق به ولكنه اعرض
 عليه بانه لم لا يجوز ان تكون الباء السببية ويكون البني انت طالق بسبب مشيئة الله ثم يقع
 الطلاق كما في قوله تعلم الصوة وقدره وامره وحكمه والجر بان الاصل في الطلاق المحظوظ
 ان لا يقع اما وقعه في علم الله ثم وجوهه فلا بد من معنى ان علم الله لا يمنع في الايجاب
 السببية ووقوع الطلاق به فالحال قال الشافعي رحمه الباء في قوله ثم واخبر برؤسكم لتعريف
 فنكون البني رؤسكم وبعض مطلق بين ان يكون شعرا او فوقه حتى قريب الكل
 فعلى اي بعض يحسكون آتيا للمعبر به وقال الكسح انها صفة هي رائدة فكان البني رؤسكم
 رؤسكم والظاهر من الكل فيكون مسح كل الرأس خضوا وليس كذلك اي ليس التبعيض والزيادة لا
 التبعيض مجازا ليعاير اليه ولو كان التبعيض حقيقة وتبعيض من اكرم الاشتراك والردف
 وكلما اختلف الاصل وكذا الزيادة ايضا اختلف الاصل بل في الاتصاف حقيقة على اصل
 ومضما لتعريف التبعيض في مسح الرأس طريق آخر كما قال الكسح اذا دخلت في الرأس كالمسح
 سده بالي فانه يقول كل ما كان على مسحة الرأس يدي فاما ان اصل الفصل مقبول فيرد على

[illegible]

[illegible]

في قوله مبتدأ وصلة ثم انشأ خبرا جريته الى رمضان اولى العترة نحو قوله فان كل منه وان كان
 قائم بنفسها اطرافها اصبحت بعد الكلام او حشر ليعمل ان غير مقفورة في وجود اعم السبل فاعترض
 في وجوده الى التنازع او اذ دخل السبب الاقصى في قوله ثم بيان الذي اسرى عبده ليلامس
 الى السبب الاقصى في الاخبار المشبهة لا بالقرن وان لم يكن قائم بنفسها فان كان صد الكلام
 تناهوا لا يتباين كان ذكره الخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 ليست قائم بنفسها وصد الكلام وهو لا يدرى تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 ذكره بالخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 غاية الاستطاعة في غاية الفصل لاجل استطاعة ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فهي خارجة عن استطاعة منقضى هذا بقوله فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 خارج عن القارة وان كان الكتاب تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 فذكر المالك الحكم ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 الصدوفان الصدوفان ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 وشك في الشك مثل الاجال في الايمان كما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فيناقبه كقائده في طلب الرواية عنه وهو قوله في رواية الحسن عن عمار بن يزل لكن اصل الكلام
 كان للتأنيب فلا يخرج التأييد عما قبلها تسمى به غاية الامتداد لان التأييد التأييد الحكم الى نفسه فاعترض
 بنفسها خارجة عنه وفي الظرفية هذا باصول معناه في التأييد والتأييد هو ما جاني به التأييد ولكنهم
 اختلفوا في عتده واثباته في خلاف الزمان في كون ابيه معيا لاما قبله غير فاضل عنه او كونه
 ظاهرا فاضلا عنه فقالا باسا في انه يشوب جميع بعده فان قال انت طالق عداوني عند
 ولم يمتنع في قول العترة وان نوى آخر التأييد فيقيد فيها باية التأييد لانه خلاف الظاهر

في قوله مبتدأ وصلة ثم انشأ خبرا جريته الى رمضان اولى العترة نحو قوله فان كل منه وان كان
 قائم بنفسها اطرافها اصبحت بعد الكلام او حشر ليعمل ان غير مقفورة في وجود اعم السبل فاعترض
 في وجوده الى التنازع او اذ دخل السبب الاقصى في قوله ثم بيان الذي اسرى عبده ليلامس
 الى السبب الاقصى في الاخبار المشبهة لا بالقرن وان لم يكن قائم بنفسها فان كان صد الكلام
 تناهوا لا يتباين كان ذكره الخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 ليست قائم بنفسها وصد الكلام وهو لا يدرى تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 ذكره بالخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 غاية الاستطاعة في غاية الفصل لاجل استطاعة ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فهي خارجة عن استطاعة منقضى هذا بقوله فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 خارج عن القارة وان كان الكتاب تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 فذكر المالك الحكم ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 الصدوفان الصدوفان ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 وشك في الشك مثل الاجال في الايمان كما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فيناقبه كقائده في طلب الرواية عنه وهو قوله في رواية الحسن عن عمار بن يزل لكن اصل الكلام
 كان للتأنيب فلا يخرج التأييد عما قبلها تسمى به غاية الامتداد لان التأييد التأييد الحكم الى نفسه فاعترض
 بنفسها خارجة عنه وفي الظرفية هذا باصول معناه في التأييد والتأييد هو ما جاني به التأييد ولكنهم
 اختلفوا في عتده واثباته في خلاف الزمان في كون ابيه معيا لاما قبله غير فاضل عنه او كونه
 ظاهرا فاضلا عنه فقالا باسا في انه يشوب جميع بعده فان قال انت طالق عداوني عند
 ولم يمتنع في قول العترة وان نوى آخر التأييد فيقيد فيها باية التأييد لانه خلاف الظاهر

في قوله مبتدأ وصلة ثم انشأ خبرا جريته الى رمضان اولى العترة نحو قوله فان كل منه وان كان
 قائم بنفسها اطرافها اصبحت بعد الكلام او حشر ليعمل ان غير مقفورة في وجود اعم السبل فاعترض
 في وجوده الى التنازع او اذ دخل السبب الاقصى في قوله ثم بيان الذي اسرى عبده ليلامس
 الى السبب الاقصى في الاخبار المشبهة لا بالقرن وان لم يكن قائم بنفسها فان كان صد الكلام
 تناهوا لا يتباين كان ذكره الخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 ليست قائم بنفسها وصد الكلام وهو لا يدرى تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 ذكره بالخارج ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 غاية الاستطاعة في غاية الفصل لاجل استطاعة ما وراء ما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فهي خارجة عن استطاعة منقضى هذا بقوله فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 خارج عن القارة وان كان الكتاب تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 فذكر المالك الحكم ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 الصدوفان الصدوفان ليلامس تناهوا ليلامس تناهوا الى الاطراف فيكون
 وشك في الشك مثل الاجال في الايمان كما فاعترض كل كافي المرفوع في قوله وليكم الى المرفوع فاعترض
 فيناقبه كقائده في طلب الرواية عنه وهو قوله في رواية الحسن عن عمار بن يزل لكن اصل الكلام
 كان للتأنيب فلا يخرج التأييد عما قبلها تسمى به غاية الامتداد لان التأييد التأييد الحكم الى نفسه فاعترض
 بنفسها خارجة عنه وفي الظرفية هذا باصول معناه في التأييد والتأييد هو ما جاني به التأييد ولكنهم
 اختلفوا في عتده واثباته في خلاف الزمان في كون ابيه معيا لاما قبله غير فاضل عنه او كونه
 ظاهرا فاضلا عنه فقالا باسا في انه يشوب جميع بعده فان قال انت طالق عداوني عند
 ولم يمتنع في قول العترة وان نوى آخر التأييد فيقيد فيها باية التأييد لانه خلاف الظاهر

محررات الامت

[illegible]

سبعة واحدة اخرى فثقتان حائلي الحال فسمى الثاني انت طابق واحدة اخرى حتى بعد اخرى
منقطع ذوق الحال لا يعلم اسمي ما تعلم تقديره كانت صفة ما قبلها اي ما قبل تقديره كل من قبل وبعد
بالاثر بان قبل انت طابق واحدة قبل واحدة وبعد واحدة تكون قبل وبعد واحدة صفة لما
قبل انت في الاول طلاق وفي الثاني طلاقان تلقن معنى الاول انت طابق واحدة اخرى كانت
قبل واحدة الاخرى الاية منقطع الاول وما يعلم حال الاية بمعنى الثاني انت طابق واحدة اخرى
كانت بعد واحدة الاخرى الماخية منقطعان معاودة كل في الطلاق علما في الاقرار بغيره في قوله
على درهم واحد قبل درهمين درهم واحد وفي المصود والاخرين درهمان هذا طاقا واحدة لمحضه فانما
قال غير ذلك عندي الف درهم كان وودعية لان المحضه مثل على الخطه دون الاقرار لان
عنديكون القرع القرب المتيقن به وجوب الامانة دون الدين لا يرتفع لئلا لا وصل بمقتضى
بان يقول لك عندي الف دينيا يكون دينيا غير متصل بصفة لا تكتفي بغيره استثناء لكن الاستثناء
الاول اصل فيه الثاني في حقه هو ايضا داخل في الظروف فقلنا القول على درهمين وغيره بالدين
فيما زعم درهم تام لان صفة الدرهم فليكون المعنى ان على الدرهم الذي مناهز لاني فاما يستثنى
شي فليزعم درهم تام ولو قال ان القرب كان استثناء فيلزم درهم الامانة فمقتضى مقدار الدرهم
وسوى مثل غيره لانه صفة درهم متناه وهو منصرف في الحقيقة لكن لما كان احواله تقديره بامثال
على الزينة واصل القاصي لا يصدر في صورة ان تخفيف سماعه في الشروط ان اصل فيها الامانة لم
تستعمل الامانة المعنى غير المتعلق لبيان ان الزينة غالب ان معنى الكلف الشروط كان
بعضها اسما كما تدل على امره دم على خطه الوجوه وليس كان الامانة لا تستعمل فيما لم يكن على
خطه الوجوه بل عمالا لا يصبر من التاديل لا يعمل ولا يستعمل على امره كان الامانة الاموال كل
لا يعمل اذا فاد احوال ان لم يعلق كانت طابق لم يطلق حتى يثبت احد بالان

[illegible]

لا يعلم قطعاً الا حين موت احدهما فانه قبل الموت يمكن في كل حين ان ينفذ فافادوا بطلان
وشارف موت الزوج تطلق وتخرج من الميراث ان كانت غير دخل بها انكلا او اذا كانت مدونة
بمالان امرأة انما تهرث بعد الدخول وكذا اذا شارف موت المرأة تطلق التمسك بشرط
واذا عند حياة المذكرة تصح للوقت والشرط على السواء في نكاح البتة ولا يجزى بها اخرى في
انها مشتركة بين الطرفين والشرط يقتضي تارة على مثال كل المأذنة من اجل الاول سبباً وانما في
سبباً ومن جزم المضاع بعد ما ودخل الفاء في جزاء المأذنة على مثال كلمات المفروق في
جزم ودخول الفاء بعد ما ودخل كان المذكرة بعد ما كتبت على شرط المأذنة والشرط الاول
مشرعاً واشترط انما انك لا تفتي به واذا تصكب خصامة فمثل به وشارف الثاني مشعر
واذا لم يكن كرتية ادى لها واذا جاز الحيس مع عي جندب واذا جزي بهما شرطه عن المذكرة
كانا حراف الشرط وهو قول ابى حنيفة صحيح لانه لما كانت مشتركة بين الشرط والنظر لا يلزم
فتعين عند اداء واحدة المعنيين بطلان الآخر ضرورة وعند حياة البصرة في الوقت حقيقة شرط
تستقل للشرط من غير سقوط الوقت عنها على سبيل المأذنة في مثل فانه لا وقت لايه طاعة ذلك
بما انما لا يسقط ذلك عن متى من لزوم المأذنة لباقي غير موضع الاستقام قالوا الى ان لا يسقط
ذلك عن اذ لم يعدم لزوم المأذنة له وهو قول ابى يوسف صحيح ولكن يرد عليه انما اذا
لم يسهط الوقت عنها لم يزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والواجب انما تسلم الان في الوقت الذي يجرى
حقيقى لها في الشرط انما لم تصدقها من غير اداء كالمبدأ المستصحب لشرط حتى اذا قال للمرأة
اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق عنه مالم يموت احد بالانه عند دونهما جزم الشرط
وسقط معنى الوقت فصداً كان قال ان لم اطلقك فانت طالق وفيه التمسك بالموت مالم يموت احد
وقال لا يقع كافر حتى لم اطلقك لانه عند بطلان السقط عنه معنى الوقت فصداً المعنى في

لانه في كل وقت لا ينفذ فافادوا بطلان
اشركوا في الميراث فافادوا بطلان
موت الزوج تطلق وتخرج من الميراث
بمالان امرأة انما تهرث بعد الدخول
واذا عند حياة المذكرة تصح للوقت
انها مشتركة بين الطرفين والشرط
سبباً ومن جزم المضاع بعد ما ودخل
جزم ودخول الفاء بعد ما كتبت على
مشرعاً واشترط انما انك لا تفتي به
واذا لم يكن كرتية ادى لها واذا جاز
كانا حراف الشرط وهو قول ابى حنيفة
فتعين عند اداء واحدة المعنيين بطلان
تستقل للشرط من غير سقوط الوقت
بما انما لا يسقط ذلك عن متى من لزوم
ذلك عن اذ لم يعدم لزوم المأذنة له
لم يسهط الوقت عنها لم يزم الجمع بين
حقيقى لها في الشرط انما لم تصدقها
اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق
وسقط معنى الوقت فصداً كان قال ان
وقال لا يقع كافر حتى لم اطلقك لانه
لانه في كل وقت لا ينفذ فافادوا بطلان
اشركوا في الميراث فافادوا بطلان
موت الزوج تطلق وتخرج من الميراث
بمالان امرأة انما تهرث بعد الدخول
واذا عند حياة المذكرة تصح للوقت
انها مشتركة بين الطرفين والشرط
سبباً ومن جزم المضاع بعد ما ودخل
جزم ودخول الفاء بعد ما كتبت على
مشرعاً واشترط انما انك لا تفتي به
واذا لم يكن كرتية ادى لها واذا جاز
كانا حراف الشرط وهو قول ابى حنيفة
فتعين عند اداء واحدة المعنيين بطلان
تستقل للشرط من غير سقوط الوقت
بما انما لا يسقط ذلك عن متى من لزوم
ذلك عن اذ لم يعدم لزوم المأذنة له
لم يسهط الوقت عنها لم يزم الجمع بين
حقيقى لها في الشرط انما لم تصدقها
اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق
وسقط معنى الوقت فصداً كان قال ان
وقال لا يقع كافر حتى لم اطلقك لانه

لانه في كل وقت لا ينفذ فافادوا بطلان
اشركوا في الميراث فافادوا بطلان
موت الزوج تطلق وتخرج من الميراث
بمالان امرأة انما تهرث بعد الدخول
واذا عند حياة المذكرة تصح للوقت
انها مشتركة بين الطرفين والشرط
سبباً ومن جزم المضاع بعد ما ودخل
جزم ودخول الفاء بعد ما كتبت على
مشرعاً واشترط انما انك لا تفتي به
واذا لم يكن كرتية ادى لها واذا جاز
كانا حراف الشرط وهو قول ابى حنيفة
فتعين عند اداء واحدة المعنيين بطلان
تستقل للشرط من غير سقوط الوقت
بما انما لا يسقط ذلك عن متى من لزوم
ذلك عن اذ لم يعدم لزوم المأذنة له
لم يسهط الوقت عنها لم يزم الجمع بين
حقيقى لها في الشرط انما لم تصدقها
اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق
وسقط معنى الوقت فصداً كان قال ان
وقال لا يقع كافر حتى لم اطلقك لانه

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

مَنْ لَمْ يَجِدْ

[illegible]

منقضية من حسن جعل كل تقدير سبق لاثبات النفقة وفيه إشارة إلى أن النسبة إلى الأب لا يمنع
وحي الذي تولد له ولد لاجل رزق الوالدات وكسوتهم فالتبني ليس له إلام الاختصاص بعرف به
إلى الأب هو الذي خص منه فانه يتبع كالأب فلهذا لا يدل على هذا المعنى كونه
ففيه إلام الاختصاص فكذلك إذا قيل إن الأب حق الشك في مال ولده عند الحاجة ثلاثة مكرهات في
الأيثار كالأب الواحد في نفقة ولده كما لا يثار كذا في هذه النسبة أحد على أصلنا كل ذلك في الصغير
وبها سواء في إيجاب الحكم إلا أن الماد الحق عند التعارض يعني أن كل أسس العبارة ولا إشارة
تطعن إلى المدعى الماد لكن ترجع العبارة على الإشارة وقت التعارض في خلاف قوله عن حق النساء
أنهن انقصت عقل ودين قلن من نقصان عقلائه ودينه قال عم ليس شهادة النساء نصف
شهادة الرجال قلن بل قال عم ذلك من نقصان عقلائه ثم قال عم تعدد أحد كل شرط
وهو في تعريضه لا عدمه ولا اتصل قلن بل قال عم ذلك من نقصان دينه فالمراد به ما كان
مسوقا لنقصان دينه لكنه فيه من إشارة أن أكثر الحصص خمسة عشر لولا أن لفظ الشطر مخرج
لنقصه أصل النفقة وتسكنا لخاص في أن أكثر الحصص خمسة عشر لولا أنه معارض في رد
أن عم قال قل أكثر الحصص الجارية بذكر الوتيب ثلثة أيام وليا ليس بكثره عشرة أيام لأن عبارة ثلثة
التي خرجت على الإشارة ولا إشارة وعموم كما لا يثار لأن كل استنباط ثبت بنفسه فمما يمكن
كل منها خاصا وإن يكون عاما مخصوص البعض وغيره مثال الإشارة المخصوص البعض قوله
ولا تقوله لمن يقتل في سبيل المعروفات فانه سبق لعلو درجات الشهادة ولكنه لغيره من شأنه وإن
لا يصلي عليه لانه في الحي لا يصلي عليه في شخص منسخره رضى فانه عم على عيسى عيين صلواته وبذلك
على يدي الشاطي فاما على رأينا فمما لا يثار من خص من عموم قوله على الموجود الآتي على الأب
جارية ولده فانه لا يثار حتى حريت عليه فقيمه على عرفه والاثبات به لا لا نفس فثبتت بعضا

[illegible]

ان مقتضى شرعي والمخروف انتهى وانما قيل ان مقتضى مقتضى كلاما يروى ان مقتضى
 بخلاف المخدوف فان المراد به المخدوف لا غير ولا يخلو بالمخدوف في حكم المقدار لا يخلو الى باب
 والملازمة والملازمة والافتضاء وليس قسما خارجا عن الملازمة ومما لا يخلو من مقتضى
 ولم يذكره والمظهر ان المراد به المخدوف هو قوله تعالى في تحرير قبة مقتضى الملك الذي ذكره في قوله
 في تحرير قبة ملكه فان احقاق المخدوف بالبيع في تحرير قبة مقتضى ملكه لم يقتضه وحكمه هو
 الملك ثابت بمقتضى الذي هو ثابت بمقتضى وقيل المراد به قوله عتق عبدك عني باف فافقت
 من البيع كذا قال في عبدك عني وكل بالاعتاق فما ثبت البيع افتضاء فلا يشترط
 شرائط فثبت مقتضى عن الايجاب القبول ولا يجري فيه خيار البروتة والعيب الشرطي بل يشترط
 فيه شرائط الاعتاق من كون الكثر ككافة بالا اعتاق فلا يصح من العصى الجنون وعلى هذا يعقل
 ابو يوسف لو قال عتق عبدك عني بغير ذكر الكافة فانه مقتضى ابيته كما ان الاول مقتضى البيع
 ويستغنى بهما البتة عن القبول كما يستغنى البيع عن الايجاب القبول بل اولى لان القبول شرط
 والايجاب والقبول كمن فلا يخلو اركان السقوط فاشترط اولى ذلكنا نقول ان الايجاب والقبول
 في البيع فاقبل السقوط كما في التعامل في خلاف القبول فاشترط اولى ذلكنا نقول ان الايجاب والقبول
 كما ثبت بدلالة النص الا عندنا ما يقتضيه في سواها في ايجاب الحكم القطعي الا انه يشترط الدلالة
 على الافتضاء عندنا لما يقتضيه في قوله عتق عبدك عني فاشترط في سواها في ايجاب الحكم القطعي الا انه يشترط الدلالة
 النص على ان لا يخرج من غسل الغسل المانع لان الماء واجب ان لا ينفق مقتضى صحته
 ان لا يخرج من الغسل المانع ولكنه لا ينفق بدلالة النص على ان لا يخرج من الغسل المانع وذلك لان الغسل
 لما هو منه الذي يبرئ كل احد هو نظيره فكذلك يحصل بها جميعا الا ترى ان من القبول
 ان ينسحب الماء لا ينفذ باستعمال الماء فيلان المقصود وهو ان لا ينفذ ما حصل على كل حال

فان مقتضى شرعي والمخدوف انتهى وانما قيل ان مقتضى مقتضى كلاما يروى ان مقتضى
 بخلاف المخدوف فان المراد به المخدوف لا غير ولا يخلو بالمخدوف في حكم المقدار لا يخلو الى باب
 والملازمة والملازمة والافتضاء وليس قسما خارجا عن الملازمة ومما لا يخلو من مقتضى
 ولم يذكره والمظهر ان المراد به المخدوف هو قوله تعالى في تحرير قبة مقتضى الملك الذي ذكره في قوله
 في تحرير قبة ملكه فان احقاق المخدوف بالبيع في تحرير قبة مقتضى ملكه لم يقتضه وحكمه هو
 الملك ثابت بمقتضى الذي هو ثابت بمقتضى وقيل المراد به قوله عتق عبدك عني باف فافقت
 من البيع كذا قال في عبدك عني وكل بالاعتاق فما ثبت البيع افتضاء فلا يشترط
 شرائط فثبت مقتضى عن الايجاب القبول ولا يجري فيه خيار البروتة والعيب الشرطي بل يشترط
 فيه شرائط الاعتاق من كون الكثر ككافة بالا اعتاق فلا يصح من العصى الجنون وعلى هذا يعقل
 ابو يوسف لو قال عتق عبدك عني بغير ذكر الكافة فانه مقتضى ابيته كما ان الاول مقتضى البيع
 ويستغنى بهما البتة عن القبول كما يستغنى البيع عن الايجاب القبول بل اولى لان القبول شرط
 والايجاب والقبول كمن فلا يخلو اركان السقوط فاشترط اولى ذلكنا نقول ان الايجاب والقبول
 في البيع فاقبل السقوط كما في التعامل في خلاف القبول فاشترط اولى ذلكنا نقول ان الايجاب والقبول
 كما ثبت بدلالة النص الا عندنا ما يقتضيه في سواها في ايجاب الحكم القطعي الا انه يشترط الدلالة
 على الافتضاء عندنا لما يقتضيه في قوله عتق عبدك عني فاشترط في سواها في ايجاب الحكم القطعي الا انه يشترط الدلالة
 النص على ان لا يخرج من غسل الغسل المانع لان الماء واجب ان لا ينفق مقتضى صحته
 ان لا يخرج من الغسل المانع ولكنه لا ينفق بدلالة النص على ان لا يخرج من الغسل المانع وذلك لان الغسل
 لما هو منه الذي يبرئ كل احد هو نظيره فكذلك يحصل بها جميعا الا ترى ان من القبول
 ان ينسحب الماء لا ينفذ باستعمال الماء فيلان المقصود وهو ان لا ينفذ ما حصل على كل حال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الذي يتعلق بالنسب الذي يتعلق بالشهوة من غير خفاء، فلا يضر خروج النسب من
والنفس لان وجوده لا يتعلق بالشهوة ولكن لما على نوعين مرة يكون عيانا بان ينزل في نفس
الامر في النوم او يقظة بالوعي او غيره وقد يكون لانه بان يقام دليله هو المنة والثاني ان
مقامه لانه سبب نزول الماء ونفسه تعيب عن بصره ونعلم من شجرة لعلته فانما السبب مقام
السبب او جبايا النفس عليه بغيره والاشياء وحيثما لا يكون في النصف الى سمي هذا ابتداء وجبايا
من الوجهة العارضة وهو تعيين مفهوم الوصف والشئ الذي ان الحكم انما هو الى شئ موضوع
بوصف خاص وعلى بشرط كان ليل على انفسه اي كان كل من الوصف والتعلق والاعلى في
الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي من حيث لم يخرج من الخارج الامة عند طول الحركة وكان
الامة الكتابية لفترات الشرط والوصف المذكورين في النفس وهو قوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحسنات المؤمنات فما ملككم ايما كنتم فليأكلن من المومنات أي من لم
يستطع منكم زيادة وقدرة ان ينكح المحسنات المؤمنات لابل يلوه مخرجين ولنفقتهن في شئان
فليكنن على كل من ملكوا كما هي ايمان انوا كنتم اذا يجوز نكاح امهات اصحابكم انما كنتم المومنات
فانه تعالى قد نص على ان لم يستطع الحركة فليكنن امهات فانه بالمنة على طاعتها بامانة وشرط
جميعا احكامنا ان طول الحركة في الامة وان الامة الكتابية ايضا لا يجوز نكاحها لكونها لم تستطع
وعندنا نجاز نكاح الامة الكتابية والمنونة على طول الحركة وعدمه جميعا او حاصلها حاصل
ما قاله الشافعي من شئان الاول ان لم يلحق الوصف بالشرط في كونه موجبا للحكم عند وجوده
وغيره موجب عند عدمه الا ترى ان من قال للمرأة انت طالق ركنه فكانه قال انت طالق
ان كنت ركنه فكان ان الطلاق يتوقف على الركوب في صورة الشرط فكان في صورة الوصف
جائزا في انما اعتبر التعلق بالشرط على ان في الحكم دون سبب نفى قولان دخلت الدار

هذا هو الوجه في ان النسب لا يتعلق بالشهوة بل بالوعي او غيره وقد يكون لانه بان يقام دليله هو المنة والثاني ان
مقامه لانه سبب نزول الماء ونفسه تعيب عن بصره ونعلم من شجرة لعلته فانما السبب مقام
السبب او جبايا النفس عليه بغيره والاشياء وحيثما لا يكون في النصف الى سمي هذا ابتداء وجبايا
من الوجهة العارضة وهو تعيين مفهوم الوصف والشئ الذي ان الحكم انما هو الى شئ موضوع
بوصف خاص وعلى بشرط كان ليل على انفسه اي كان كل من الوصف والتعلق والاعلى في
الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي من حيث لم يخرج من الخارج الامة عند طول الحركة وكان
الامة الكتابية لفترات الشرط والوصف المذكورين في النفس وهو قوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحسنات المؤمنات فما ملككم ايما كنتم فليأكلن من المومنات أي من لم
يستطع منكم زيادة وقدرة ان ينكح المحسنات المؤمنات لابل يلوه مخرجين ولنفقتهن في شئان
فليكنن على كل من ملكوا كما هي ايمان انوا كنتم اذا يجوز نكاح امهات اصحابكم انما كنتم المومنات
فانه تعالى قد نص على ان لم يستطع الحركة فليكنن امهات فانه بالمنة على طاعتها بامانة وشرط
جميعا احكامنا ان طول الحركة في الامة وان الامة الكتابية ايضا لا يجوز نكاحها لكونها لم تستطع
وعندنا نجاز نكاح الامة الكتابية والمنونة على طول الحركة وعدمه جميعا او حاصلها حاصل
ما قاله الشافعي من شئان الاول ان لم يلحق الوصف بالشرط في كونه موجبا للحكم عند وجوده
وغيره موجب عند عدمه الا ترى ان من قال للمرأة انت طالق ركنه فكانه قال انت طالق
ان كنت ركنه فكان ان الطلاق يتوقف على الركوب في صورة الشرط فكان في صورة الوصف
جائزا في انما اعتبر التعلق بالشرط على ان في الحكم دون سبب نفى قولان دخلت الدار

هذا هو الوجه في ان النسب لا يتعلق بالشهوة بل بالوعي او غيره وقد يكون لانه بان يقام دليله هو المنة والثاني ان
مقامه لانه سبب نزول الماء ونفسه تعيب عن بصره ونعلم من شجرة لعلته فانما السبب مقام
السبب او جبايا النفس عليه بغيره والاشياء وحيثما لا يكون في النصف الى سمي هذا ابتداء وجبايا
من الوجهة العارضة وهو تعيين مفهوم الوصف والشئ الذي ان الحكم انما هو الى شئ موضوع
بوصف خاص وعلى بشرط كان ليل على انفسه اي كان كل من الوصف والتعلق والاعلى في
الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي من حيث لم يخرج من الخارج الامة عند طول الحركة وكان
الامة الكتابية لفترات الشرط والوصف المذكورين في النفس وهو قوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحسنات المؤمنات فما ملككم ايما كنتم فليأكلن من المومنات أي من لم
يستطع منكم زيادة وقدرة ان ينكح المحسنات المؤمنات لابل يلوه مخرجين ولنفقتهن في شئان
فليكنن على كل من ملكوا كما هي ايمان انوا كنتم اذا يجوز نكاح امهات اصحابكم انما كنتم المومنات
فانه تعالى قد نص على ان لم يستطع الحركة فليكنن امهات فانه بالمنة على طاعتها بامانة وشرط
جميعا احكامنا ان طول الحركة في الامة وان الامة الكتابية ايضا لا يجوز نكاحها لكونها لم تستطع
وعندنا نجاز نكاح الامة الكتابية والمنونة على طول الحركة وعدمه جميعا او حاصلها حاصل
ما قاله الشافعي من شئان الاول ان لم يلحق الوصف بالشرط في كونه موجبا للحكم عند وجوده
وغيره موجب عند عدمه الا ترى ان من قال للمرأة انت طالق ركنه فكانه قال انت طالق
ان كنت ركنه فكان ان الطلاق يتوقف على الركوب في صورة الشرط فكان في صورة الوصف
جائزا في انما اعتبر التعلق بالشرط على ان في الحكم دون سبب نفى قولان دخلت الدار

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عشرة مساكين متبينة الطعام ايضا فاجاب عنه بقوله والطعام في اليمين لم يثبت في العقل
 لان الغفوات ثابتة باسم العلم وهو لا يوجب الا الوجوه واذا غفرت عشرة مساكين اسم علم من اسم
 العدد وهو لا يوجب الا وجوه واحكم عند جوده ولا يفي عند نفيه فاذا لم يوجب النفي في الاصل
 وهو كفارة اليمين فكيف يندى الى الفرع وهو كفارة القتل بخلاف الوصف فانه يوجب
 النفي عند نفيه على محله على عندنا فاذا نافية الطعام باليمين للان طعام الظهار وهو طعام
 ستين مسكينا ثابت في القتل في رواية عن الشافعي رحمه الله تعالى وعلى ما لا يملك المطلق
 على التقيد وان كانا في حادثة واحدة لا يمكن العمل بهما في القضاء ولا الثاني بينهما كما
 في الظاهر الصيام والتحرير قبل التماس الطعام اعم من ان يكون قبل التماس او بعده
 فاذا كان ذلك في حادثة واحدة ففي الحادتين بالطريق الاول في حكم في القتل باعتان
 رتبة مؤمنة وفي غيره باعتان رتبة اعم الا ان يكونا في حكم واحد مثل صوم كفارة بغير
 في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فان قراة العامة مطلقة وقراة ابن مسعود
 فصيام ثلثة ايام متابعات مقيدة بالتتابع والقراة انما تنجز لثلاثين في حق العامة
 فيجب ههنا ان يقيدها بقراة العامة ايضا بالتتابع لان الحكم هو الصوم الا يقيد بغيره
 متصاوين فاذا ثبت تقيد به بطل الملاقاة والشافعي رحمه الله تعالى على التقيد
 مع لانه قاعدة مستمرة دلالة لعل في القراة الغير المتواترة مشورة او احاد فالتشال ان
 على قبوله هو قوله على الاخر الى جامع المرأة في شهر رمضان بعد اتم شهرين في رواية
 شهرين متتابعين في رواية عليهما الحكم فاذا قرأتم ان يجب العمل بالثلاثة في الحادثة الواحدة
 والحكم الواحد ففي قوله اتم اعم من كل حر وعبد وقوله اودع من كل حر وعبد من المسلمين
 يعني ان العمل المطلق على التقيد بالحادثة واحدة وهو صيغة الفطر والحكم واحد وهو

ان العلم المتبني كذا قال في القتل
 في القتل باليمين لم يثبت في العقل
 لان الغفوات ثابتة باسم العلم وهو لا يوجب الا الوجوه
 وهو كفارة اليمين فكيف يندى الى الفرع وهو كفارة القتل
 النفي عند نفيه على محله على عندنا فاذا نافية الطعام باليمين
 ستين مسكينا ثابت في القتل في رواية عن الشافعي رحمه الله تعالى
 على التقيد وان كانا في حادثة واحدة لا يمكن العمل بهما في القضاء
 في الظاهر الصيام والتحرير قبل التماس الطعام اعم من ان يكون قبل التماس
 فاذا كان ذلك في حادثة واحدة ففي الحادتين بالطريق الاول في حكم في القتل
 رتبة مؤمنة وفي غيره باعتان رتبة اعم الا ان يكونا في حكم واحد مثل صوم
 في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فان قراة العامة مطلقة وقراة ابن مسعود
 فصيام ثلثة ايام متابعات مقيدة بالتتابع والقراة انما تنجز لثلاثين في حق العامة
 فيجب ههنا ان يقيدها بقراة العامة ايضا بالتتابع لان الحكم هو الصوم الا يقيد بغيره
 متصاوين فاذا ثبت تقيد به بطل الملاقاة والشافعي رحمه الله تعالى على التقيد
 مع لانه قاعدة مستمرة دلالة لعل في القراة الغير المتواترة مشورة او احاد فالتشال ان
 على قبوله هو قوله على الاخر الى جامع المرأة في شهر رمضان بعد اتم شهرين في رواية
 شهرين متتابعين في رواية عليهما الحكم فاذا قرأتم ان يجب العمل بالثلاثة في الحادثة الواحدة
 والحكم الواحد ففي قوله اتم اعم من كل حر وعبد وقوله اودع من كل حر وعبد من المسلمين
 يعني ان العمل المطلق على التقيد بالحادثة واحدة وهو صيغة الفطر والحكم واحد وهو

لقد روي في القتل باليمين لم يثبت في العقل
 لان الغفوات ثابتة باسم العلم وهو لا يوجب الا الوجوه
 وهو كفارة اليمين فكيف يندى الى الفرع وهو كفارة القتل
 النفي عند نفيه على محله على عندنا فاذا نافية الطعام باليمين
 ستين مسكينا ثابت في القتل في رواية عن الشافعي رحمه الله تعالى
 على التقيد وان كانا في حادثة واحدة لا يمكن العمل بهما في القضاء
 في الظاهر الصيام والتحرير قبل التماس الطعام اعم من ان يكون قبل التماس
 فاذا كان ذلك في حادثة واحدة ففي الحادتين بالطريق الاول في حكم في القتل
 رتبة مؤمنة وفي غيره باعتان رتبة اعم الا ان يكونا في حكم واحد مثل صوم
 في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فان قراة العامة مطلقة وقراة ابن مسعود
 فصيام ثلثة ايام متابعات مقيدة بالتتابع والقراة انما تنجز لثلاثين في حق العامة
 فيجب ههنا ان يقيدها بقراة العامة ايضا بالتتابع لان الحكم هو الصوم الا يقيد بغيره
 متصاوين فاذا ثبت تقيد به بطل الملاقاة والشافعي رحمه الله تعالى على التقيد
 مع لانه قاعدة مستمرة دلالة لعل في القراة الغير المتواترة مشورة او احاد فالتشال ان
 على قبوله هو قوله على الاخر الى جامع المرأة في شهر رمضان بعد اتم شهرين في رواية
 شهرين متتابعين في رواية عليهما الحكم فاذا قرأتم ان يجب العمل بالثلاثة في الحادثة الواحدة
 والحكم الواحد ففي قوله اتم اعم من كل حر وعبد وقوله اودع من كل حر وعبد من المسلمين
 يعني ان العمل المطلق على التقيد بالحادثة واحدة وهو صيغة الفطر والحكم واحد وهو

من الاموال المسماة ثمانية في الاسباب اربع الاربعة لركوة والاول مطلق والثاني مقيد بالامانة
 وقد علم المطلق بمسألة المقيد فاتفق في تركه لركوة في غير المسألة ايضا فاتفقوا فكانت الحاشية
 فتمتلكه الاكل المطلق على المقيد قد علمت قوله وشهدوا شهادتين من بياكم على قوله وتموا شهدوا
 فزوى عدل منكم حتى شرطتم العدالة في الاشهاد ومطقت من الاول اربعة في حاشية الدين والثاني
 في باب رحيته في الطلاق فاجاب ان قيد الامانة في المسألة الاولى وقيد العدالة في المسألة
 الثانية لم يوجب الفسخ عما عداه كما فهمت لكن الستة المعروفة في ابطال الركوة عن العوام والحوامل
 اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا في المسألة الاولى ان الستة الثالثة الدالة على نفي الركوة عن
 غير المسألة وهي قوله لا ركوة في العوام والحوامل والعلوه فان هذه الثانية كلها غير المسألة وعلمنا
 بحمل المطلق على المقيد والامر بالتثبت في بناء الفاسق اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا
 في المسألة الثانية بانفس الثالث الوارد في باب التثبت في بناء الفاسق وهو قوله لا يمسأله
 آتسوا الا ان جاءكم فاسق منبأ فقبضوه فاذا كان خبر الفاسق واجب لتوقف فلاحه ثم شرطه في العدالة
 في الخبر وعلمنا بحمل المطلق على المقيد وقيل ان القرآن في النظم ما وجبه رابع من الوجه الفاسق
 وبسبب ذلك رجع وقبول الجميع بين الظاهرين بحرف الواو يوجب القرآن في الحكم على الاشهاد
 فيه لان رعاية المناسبة بين الحمل شرط فاجاب الركوة على الصبي لاقرضا بنا بالصلوة في قوله
 اوتوا صلوا واؤا الركوة فهاهنا كانا متان فخطت احداهما على الاخرى بالواو فمتعني التسوية بينهما وحذا
 ايضا التماثل لركوة على الصبي لكن لا اصل اسطفا بل قوله لا ركوة في الصبي فغيره بالجملة انما قصدت
 فاشيخ لا والقائلون بالجملة الكلمة المطلقة على الكلمة تشل قوله يربط طالق من طالق بالجملة لا بالصلوة
 على الكلمة تشل قوله يربط طالق ومنه فانما يتبين ان الجملة لا تشل الاولين فقلنا ان حملت الجملة
 على الجملة لا يوجب اشتركان اشتركا تاما جرت في الجملة انما قصدت لا اعتبارا بالماضي فغيره بالجملة

من الاموال المسماة ثمانية في الاسباب اربع الاربعة لركوة والاول مطلق والثاني مقيد بالامانة
 وقد علم المطلق بمسألة المقيد فاتفق في تركه لركوة في غير المسألة ايضا فاتفقوا فكانت الحاشية
 فتمتلكه الاكل المطلق على المقيد قد علمت قوله وشهدوا شهادتين من بياكم على قوله وتموا شهدوا
 فزوى عدل منكم حتى شرطتم العدالة في الاشهاد ومطقت من الاول اربعة في حاشية الدين والثاني
 في باب رحيته في الطلاق فاجاب ان قيد الامانة في المسألة الاولى وقيد العدالة في المسألة
 الثانية لم يوجب الفسخ عما عداه كما فهمت لكن الستة المعروفة في ابطال الركوة عن العوام والحوامل
 اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا في المسألة الاولى ان الستة الثالثة الدالة على نفي الركوة عن
 غير المسألة وهي قوله لا ركوة في العوام والحوامل والعلوه فان هذه الثانية كلها غير المسألة وعلمنا
 بحمل المطلق على المقيد والامر بالتثبت في بناء الفاسق اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا
 في المسألة الثانية بانفس الثالث الوارد في باب التثبت في بناء الفاسق وهو قوله لا يمسأله
 آتسوا الا ان جاءكم فاسق منبأ فقبضوه فاذا كان خبر الفاسق واجب لتوقف فلاحه ثم شرطه في العدالة
 في الخبر وعلمنا بحمل المطلق على المقيد وقيل ان القرآن في النظم ما وجبه رابع من الوجه الفاسق
 وبسبب ذلك رجع وقبول الجميع بين الظاهرين بحرف الواو يوجب القرآن في الحكم على الاشهاد
 فيه لان رعاية المناسبة بين الحمل شرط فاجاب الركوة على الصبي لاقرضا بنا بالصلوة في قوله
 اوتوا صلوا واؤا الركوة فهاهنا كانا متان فخطت احداهما على الاخرى بالواو فمتعني التسوية بينهما وحذا
 ايضا التماثل لركوة على الصبي لكن لا اصل اسطفا بل قوله لا ركوة في الصبي فغيره بالجملة انما قصدت
 فاشيخ لا والقائلون بالجملة الكلمة المطلقة على الكلمة تشل قوله يربط طالق من طالق بالجملة لا بالصلوة
 على الكلمة تشل قوله يربط طالق ومنه فانما يتبين ان الجملة لا تشل الاولين فقلنا ان حملت الجملة
 على الجملة لا يوجب اشتركان اشتركا تاما جرت في الجملة انما قصدت لا اعتبارا بالماضي فغيره بالجملة

من الاموال المسماة ثمانية في الاسباب اربع الاربعة لركوة والاول مطلق والثاني مقيد بالامانة
 وقد علم المطلق بمسألة المقيد فاتفق في تركه لركوة في غير المسألة ايضا فاتفقوا فكانت الحاشية
 فتمتلكه الاكل المطلق على المقيد قد علمت قوله وشهدوا شهادتين من بياكم على قوله وتموا شهدوا
 فزوى عدل منكم حتى شرطتم العدالة في الاشهاد ومطقت من الاول اربعة في حاشية الدين والثاني
 في باب رحيته في الطلاق فاجاب ان قيد الامانة في المسألة الاولى وقيد العدالة في المسألة
 الثانية لم يوجب الفسخ عما عداه كما فهمت لكن الستة المعروفة في ابطال الركوة عن العوام والحوامل
 اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا في المسألة الاولى ان الستة الثالثة الدالة على نفي الركوة عن
 غير المسألة وهي قوله لا ركوة في العوام والحوامل والعلوه فان هذه الثانية كلها غير المسألة وعلمنا
 بحمل المطلق على المقيد والامر بالتثبت في بناء الفاسق اوجب نسخ الاطلاق يعني انما علمنا
 في المسألة الثانية بانفس الثالث الوارد في باب التثبت في بناء الفاسق وهو قوله لا يمسأله
 آتسوا الا ان جاءكم فاسق منبأ فقبضوه فاذا كان خبر الفاسق واجب لتوقف فلاحه ثم شرطه في العدالة
 في الخبر وعلمنا بحمل المطلق على المقيد وقيل ان القرآن في النظم ما وجبه رابع من الوجه الفاسق
 وبسبب ذلك رجع وقبول الجميع بين الظاهرين بحرف الواو يوجب القرآن في الحكم على الاشهاد
 فيه لان رعاية المناسبة بين الحمل شرط فاجاب الركوة على الصبي لاقرضا بنا بالصلوة في قوله
 اوتوا صلوا واؤا الركوة فهاهنا كانا متان فخطت احداهما على الاخرى بالواو فمتعني التسوية بينهما وحذا
 ايضا التماثل لركوة على الصبي لكن لا اصل اسطفا بل قوله لا ركوة في الصبي فغيره بالجملة انما قصدت
 فاشيخ لا والقائلون بالجملة الكلمة المطلقة على الكلمة تشل قوله يربط طالق من طالق بالجملة لا بالصلوة
 على الكلمة تشل قوله يربط طالق ومنه فانما يتبين ان الجملة لا تشل الاولين فقلنا ان حملت الجملة
 على الجملة لا يوجب اشتركان اشتركا تاما جرت في الجملة انما قصدت لا اعتبارا بالماضي فغيره بالجملة

[illegible]

عن ابن الجوزي ولا بد ان ليس شيا من شيا من العورة وادنى ما يكون به الكفاية هو الا ان يرد الروا
 اخرج ان لا يترك كما لم تترك السنة المذكورة والافانته الاصطلاحية هو ما كان مرويا عن الرسول
 قوله او فعلا لا ما ثبت بالعقل وقال ابو يوسف عطف على قوله قلنا وتفرغ على اصل
 ان لا يترك في شيء كراهته عند علي غير ترتيب الف يعني لا يترك في هذه القاعدة قال ابو يوسف
 خاصته ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالنسبة وانما المعلوم به
 السجود على مكان طاهر فاذا عاد على مكان طاهر جاز عنه ولا اشتغال بالسجود على مكان نجس
 يكون مكره بائنه لا يفسد الصلوة لانه لم يقرب اليه نجس حين عادها وقال الساجد على
 النجس بمنزلة الحامل لما لم يمس لانه سجد على نجس اخذ وجبه صفة نجس لا طهر الجوارح فافتر
 الطهارة في بعض اجزاء الصلوة والتطهير من محل النجاسة فرض دائم فيصير مقبلة لا تقدر
 كما في الصوم فلما ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم والصوم يقرب بالاكل
 في جز من وقته فكذا الكف من محل النجاسة فرض في الصلوة وهو يقرب بالسجود على
 مكان نجس بنفسه وقضاء فرضه من بيان اقسام الكتاب بوجاهة او بعد ما ثبت
 من الكتاب من الاحكام الشرعية وعنايته لا يجوز الاسلام وكان ينبغي ان يذكر ابعادا لبقايا
 في حيز بحث الاحكام لا يتكلم في ذلك صاحب التوضيح فقال فصل الشروعات
 على نوعين عزيمته يعني ان الاحكام المشروعة التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 الشرعية والثاني الرخصة فالشرعية هي التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 شرعية باعتبار النوازل كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بل يكون حكما اصليا من الله
 ابتداء سواء كان متعلقا بالفعل كالصلاة او متعلقا بالترك كالحرمة وهي اربعة انواع
 لانه لا تخلو من ان كيف جازها او لا الاول هو المرض والثاني لا يخلو ما يعاقب تركه ولا الاول

فلا يترك ما هو عليه من العورة وادنى ما يكون به الكفاية هو الا ان يرد الروا
 اخرج ان لا يترك كما لم تترك السنة المذكورة والافانته الاصطلاحية هو ما كان مرويا عن الرسول
 قوله او فعلا لا ما ثبت بالعقل وقال ابو يوسف عطف على قوله قلنا وتفرغ على اصل
 ان لا يترك في شيء كراهته عند علي غير ترتيب الف يعني لا يترك في هذه القاعدة قال ابو يوسف
 خاصته ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالنسبة وانما المعلوم به
 السجود على مكان طاهر فاذا عاد على مكان طاهر جاز عنه ولا اشتغال بالسجود على مكان نجس
 يكون مكره بائنه لا يفسد الصلوة لانه لم يقرب اليه نجس حين عادها وقال الساجد على
 النجس بمنزلة الحامل لما لم يمس لانه سجد على نجس اخذ وجبه صفة نجس لا طهر الجوارح فافتر
 الطهارة في بعض اجزاء الصلوة والتطهير من محل النجاسة فرض دائم فيصير مقبلة لا تقدر
 كما في الصوم فلما ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم والصوم يقرب بالاكل
 في جز من وقته فكذا الكف من محل النجاسة فرض في الصلوة وهو يقرب بالسجود على
 مكان نجس بنفسه وقضاء فرضه من بيان اقسام الكتاب بوجاهة او بعد ما ثبت
 من الكتاب من الاحكام الشرعية وعنايته لا يجوز الاسلام وكان ينبغي ان يذكر ابعادا لبقايا
 في حيز بحث الاحكام لا يتكلم في ذلك صاحب التوضيح فقال فصل الشروعات
 على نوعين عزيمته يعني ان الاحكام المشروعة التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 الشرعية والثاني الرخصة فالشرعية هي التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 شرعية باعتبار النوازل كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بل يكون حكما اصليا من الله
 ابتداء سواء كان متعلقا بالفعل كالصلاة او متعلقا بالترك كالحرمة وهي اربعة انواع
 لانه لا تخلو من ان كيف جازها او لا الاول هو المرض والثاني لا يخلو ما يعاقب تركه ولا الاول

فلا يترك ما هو عليه من العورة وادنى ما يكون به الكفاية هو الا ان يرد الروا
 اخرج ان لا يترك كما لم تترك السنة المذكورة والافانته الاصطلاحية هو ما كان مرويا عن الرسول
 قوله او فعلا لا ما ثبت بالعقل وقال ابو يوسف عطف على قوله قلنا وتفرغ على اصل
 ان لا يترك في شيء كراهته عند علي غير ترتيب الف يعني لا يترك في هذه القاعدة قال ابو يوسف
 خاصته ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالنسبة وانما المعلوم به
 السجود على مكان طاهر فاذا عاد على مكان طاهر جاز عنه ولا اشتغال بالسجود على مكان نجس
 يكون مكره بائنه لا يفسد الصلوة لانه لم يقرب اليه نجس حين عادها وقال الساجد على
 النجس بمنزلة الحامل لما لم يمس لانه سجد على نجس اخذ وجبه صفة نجس لا طهر الجوارح فافتر
 الطهارة في بعض اجزاء الصلوة والتطهير من محل النجاسة فرض دائم فيصير مقبلة لا تقدر
 كما في الصوم فلما ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم والصوم يقرب بالاكل
 في جز من وقته فكذا الكف من محل النجاسة فرض في الصلوة وهو يقرب بالسجود على
 مكان نجس بنفسه وقضاء فرضه من بيان اقسام الكتاب بوجاهة او بعد ما ثبت
 من الكتاب من الاحكام الشرعية وعنايته لا يجوز الاسلام وكان ينبغي ان يذكر ابعادا لبقايا
 في حيز بحث الاحكام لا يتكلم في ذلك صاحب التوضيح فقال فصل الشروعات
 على نوعين عزيمته يعني ان الاحكام المشروعة التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 الشرعية والثاني الرخصة فالشرعية هي التي شرعها الله لعماده على نوعين احدهما
 شرعية باعتبار النوازل كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بل يكون حكما اصليا من الله
 ابتداء سواء كان متعلقا بالفعل كالصلاة او متعلقا بالترك كالحرمة وهي اربعة انواع
 لانه لا تخلو من ان كيف جازها او لا الاول هو المرض والثاني لا يخلو ما يعاقب تركه ولا الاول

هو الواجب فقال لا يحل ان لا يتحقق تلك الملائمة والافلاول سوانته وانما في هو الغفل
والعلم وادخل في الغرض باعتبار الترك وكذا المكون في الواجب والبلش ما ليس مشروع بالسني
الذي قلنا فالاول فرغية هي الاكثلي زيادة ولا نقصان ثبت دليل الشبهة فيه فاعاد
المرجمات والصلوات وكيفية كائنها تبين الزيادة والنقصان وثابت بتطويع
الاكثلي الشبهة وقال تعالى في تبيان بعض المباحات والنوازل الثابتين كذلك لان الواجب
عن غيرة مدونة ثم يتناولها الاكثليان والاركان الاربعة هي الصلوة والزكوة والصوم والحج
وكما لا روم علما وتعد يقابا لقلب قبل جائته وفان الاصل ان التصديق في تعذرية الاعتقاد
الصدق وبما يخص من العلم العقلي وقد يحصل للاعتقاد والصدق بمكان كان الكفار الذين
يدعون اليه في الدنيا عموما بالبدن في العبادة بدنية هو ادخل بالبدن في الملائمة عموما
او ادخل بالبدن في زيادة ما في سبيل الكفر فذكره في تعريف على الغرض والتصديق في نفس تارة
لانه ينسحب على العلم والادب واخره في العلم والادب اوله في الرخصة فانه لا يفسد
والثاني والجب وهو ثابت دليل فيه شبهة كادام المخصوص البعير والحبل وخبر واحد كصدقه لعم
والاصح فاما خبر واحد الذي فيه شبهة فيكونان وبهم حكم الاروم علما على البعير وهو
مثل الغرض في العلم دون العلم حتى لا يفرغ منه لعدم العلم ونفس تارة كادام تصدق بانها لا
بان الذي العلم بسلو اجبالا يتناولون بها فان التناول بالشرعية لغوا ناص اجبالا
بأنه لا اعتبار للاخبار بل لان الواجب لا يثبت الا باخبار الاحاد فاما ما لا اعلا في فاما ذلك لعل
اجبالا والادب وغير ذلك الاول بان يعزل به عن تصديق واخره في العلم والادب فاما في
الادب فاما في العلم والشهوة بل مما توارث العلماء والاجل الذين والخطاة والذات شبهة وهي
الطريقة المسلكية في الدين وحكمه لان الطالب لما راها متمسكة غير فافرض لا واجب فافترض

[illegible]

من اجل ان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن

حال المزمع والكتاب على ان كل اثنين من المزمع والنقل ليسا على شياب على فعله ولا يما قبل
 حركة ولا يقال ان يخالف ما ذكره الفقهارة لو شك في ارباعه وقد على ان كل اثنين من المزمع والنقل ليسا على فعله ولا يما قبل
 الاساره ليست باعتبار نفس الكتبتين بل باعتبار اسلامه وانتم لا ينقل بل مفرض وقيل الشافعي
 لما شاع النقل على هذا الوصف وجب ان يتحقق كذلك يعني ان لا يلزم في حال البقاء كما كان
 لم يلزم قبل الابتداء فان شرع في النقل لا يلزم ان يمتد ولو امتد لا يلزم قصاره سواء كان محدودا
 او ممتدا فانا ان ارادوا حيث صيانه ولا يسهل اليها الا بالزعم الباني لان المصلحة والعدم
 مما لم يقم عليه الا اذا كان تاما لكونه شفعاء وصور يوم فان ادعى النقل الصلوا والعدم فعليه
 ان يمتد الا يلزم البطلان عليه وهو امر متصور ولا يتصلوا احكامهم فان امتد وجب ان يقتضيه
 تكون في صيانه ولا يقال ليس فيه البطلان العمل على خلق عنه لا فانقول ان الاجزاء المودعة
 لما كان لغرضه ان تصير عياده بعد التام ولم تها فكان لا يطلها وهو كما انحصار رسمه رسمه
 اى شرع مقبض على التذلل ان انحصار بعد تعالى من حيث الذكر لاس حيث الفعل بان
 قال شرع على ان كل اثنين من المزمع والنقل ليسا على شياب على فعله ولا يما قبل
 النقل باجماع بنيان ونيك فادوب تنظيم ذكر اسم العدة تعالى ابتداء الفعل في التذلل بالاتفاق
 فلو ان يجب لصيانه ابتداء الفعل بقاوه اولى بالاتهام والعدم لان الدوام اشمل من الابتداء
 في اليسر والفعل اولى من التسمية في الاتهام وحده حلف على قوله غير ذلك ولم ير فالانما ليست
 بشتره كسني وليس لما حقيقة محدة توجد في جميع النواع على السوية بل فيها اول الالوان
 ثم عرف كل فرع على حدة وتقسيمها باعتبارها بالاطلاق عليه اسم الرخصة فقال في كل فرع من افرع
 نوعان من الحقيقة احدهما احق من الآخر ونوعان من الجاهل احدهما احق من الآخر وتقسيمها ان
 الحقيقة هي التي يتحقق غير موهوبه بخلاف كانت الموهبة فانه كانت الرخصة ايضا في مقابلتها حقيقة

من اجل ان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن

من اجل ان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن
 لان كل واحد من هذه الاشياء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بغيره
 فلو كان له وجود مستقل لكان له وجود مستقل عن غيره وهذا لا يمكن

[illegible]

[illegible]

فانه يجب علمه ان في اى كتاب من اى وجه الصدق فهو دون المستحق فحق الواحد حتى جازيت
 الزيادة على كتاب تعالى ولا غير واحد بل يصل على الصصح وقال المصنف ان من لم يتو
 فنيق علم اليقين ولا يعرف جاده كالمتوا على امر وكبر ان اتصاله في شبه صدرة ونفى
 لم يشتر في قرن من القرون الثالثة التي شتمت على ستم كبر الواحد ومول خبره وريه الواحد والواحد
 فصاعد الى الخالق ذلك رواه من فرق بينا وقال يصل خبر الاثنين دون الواحد والواحد والواحد
 فيه بعد ان يكون دون الشهور والواحد الا فينى في القرون الثالثة المالم تلغى رواه الله المشبه
 والمتوا في خلاصة بعد ذلك بالتي قدر كان لان كلهما سواء في شأن لا يخرج جرح الاحادية والله
 يستباعد على العلم اليقين بالكتاب وهو قوله فلو ان الفرس كل فرقة منهم طائفة فتموا
 في الدين وليندروا قوموا انما جبر الهم علم محمد على اى خلاصه من كل جماعة في خلاصة
 قليلة من يومهم فينتفعوا في الدين اى تذهب هذه الجماعة لتفصيل احسن العلماء وسيرة وافي آفاق
 العالم الا في العلم وليندروا قوموا في الثانية في البصيرة لتأجل ترتيب لما شرف حافظه الا ان الامام
 عن الكفا راها راجحت هذه الطائفة التي في هذه الفرقة تعلم ميزون ايضا تفصيله لتتفقوا وليندروا
 ووجه الرجوع الى الطائفة فيهم اليوم وعلم راجع الى الفرقة فانه تعالى اوجب له ان لا يرد على
 الطائفة هي اسم الواحد الاثنين فصاعدا لواجب على الفرقة قول قوموا العلم فينبغ
 ان خبر الواحد واجب العلم في الآية توجيه اخرى فيمكن في خلاصه ان كل واحد لا يكون ما نحن
 على ما بينت ذلك في التفسير الاحمدى ولكن ان يكون الواحد والكتاب هو قوله واما خلاصة الله
 شاف الذين او توالى الكتاب لتبينه للناس لا كثرة في فقد واجب على كل من اوتي علم الكتاب بيان
 ومخط للناس ولان الله لا يوجب العلم على كل من اوتي العلم والواحد جبر العلم والواحد جبر العلم
 انهم كل خبره في الصدقة حتى قال في جهابها كصدقة النابتة في خبر سلمان في امة

Handwritten Persian text from a manuscript, likely a historical or administrative document. The script is dense and cursive, typical of early modern Persian manuscripts.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

باصطلاحه في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم
 من كل زوج شاة فليكن منكم من يذكر
 من الله ما يحب من الله ما يحب
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم
 من كل زوج شاة فليكن منكم من يذكر
 من الله ما يحب من الله ما يحب

باصطلاحه في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم
 من كل زوج شاة فليكن منكم من يذكر
 من الله ما يحب من الله ما يحب
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم
 من كل زوج شاة فليكن منكم من يذكر
 من الله ما يحب من الله ما يحب

نقول ان الخبرين باصطلاحهما لا يشهد في طريق وصوله والقياس في شكوك باصطلاحه ووصفه
 فلا يصح ان يخرج طعان عن عرف البعد والاضطراب دون الفقه كاشد في هرة ان وافق حديثه
 القياس على وان خلاصه لم يتركه الا بالضرورة وهي ما نزل على الحديث لا سيما بالراي من
 كل وجه فيكون مخالفاته لا تتم فاعلموا على البصائر والراي عرض اخر فيه وانقل
 بالحق كان تنقيصا في فعل الراي نقل الحديث بالحق على سبب عدمه وانظروا في ذلك
 ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخالفة القياس من كل وجه فلهذا الضرورة في كل الحديث
 وبعين القياس في الراي انما هو في هرة واما في باي هرة واما في باي هرة واما في باي هرة
 المقام فتبينه كريت الضميمة على في اللغة جسر البهايم من جلب اللبن ايا ما وقت اراوة
 البعير لجلب الشربة بعده ان في شربة كثيرة ولينه وشربة ثمن غل في خطا وبعده ذلك
 فلا يحاسب الا قليلا وحينئذ هو راوي به هرة ان النبي محمد قال لا تصعبوا لاي شيء من
 اتباعنا بعد ذلك فخرجوا في النظر من اجل ان كل واحد منكم ما من خطا واما
 من ثم واما ان النبي الشري به لا لا اعتراض فان فيها فخر حسن من خصمه ما ورو
 ما عاين ثم عرض اللبن الذي اكل في يوم امل فان في الحديث مخالف القياس من كل
 وجه فان ضلال الضميمة واما في البهايم اكلها بمقدار المش في الشاة في القيمة في ذلك القيم
 فضعف اللبن المشروب شيبي ان يكون باللبن او بالقيمة ولو كان بالقيمة فتبين ان القياس
 بطله اللبن وكثره لا لا يجب صاع من التمر القليل من اللبن او كثره فذهب ملك والشافعي رحمه
 الى ظاهر الحديث وان النبي صلى الله عليه وسلم روي الى ما ترويه قيمة اللبن واليه حديثه في
 الحديث ان يرد ما يروج على الباطل بالشر ما وسكنا انما في بعض النسخ حين يرد ما ترويه
 المعروف بالقيمة والعلامة في بعض بن ابان واما في كثره لا تخبرين واما عند الكثر في

فلا يجوز ان يخرج طعان عن عرف البعد والاضطراب دون الفقه كاشد في هرة ان وافق حديثه
 القياس على وان خلاصه لم يتركه الا بالضرورة وهي ما نزل على الحديث لا سيما بالراي من
 كل وجه فيكون مخالفاته لا تتم فاعلموا على البصائر والراي عرض اخر فيه وانقل
 بالحق كان تنقيصا في فعل الراي نقل الحديث بالحق على سبب عدمه وانظروا في ذلك
 ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخالفة القياس من كل وجه فلهذا الضرورة في كل الحديث
 وبعين القياس في الراي انما هو في هرة واما في باي هرة واما في باي هرة واما في باي هرة

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in a cursive script, likely a continuation of the main text or related commentary.

ومن تابعه من يصحبه فليس معه الا رد في شدة طاعة المدعي على القياس بل جبر
كل واحد على مقدمه على القياس انما لم يكن مخالف للكتاب والسنه للشبهة ولما قبل غيره
حديث كل من اهل البيت في الجبر واجب العرفية من مخالف القياس لان المؤمنين ان كان
حياتية الدية كاملة وان كان يتاخر في فيه ولما حديث المصنف على من مقدمه في
الصلة فهو وان كان مخالفا للقياس لكن رعا عدة من الصحابة الكبار ووافر في
ولما كان مقدا على القياس وان كان مجهولا في رواية الحديث والعلامة الثاني السب
بان لم يعرف الا حديث واحد من كذا يقتضيه من معناه لا يخلو عن خمسة اقسام فان
روى عنه سلف او خلفا فيه وسكتوا عن الطعن صارا كالعرف في كل من الاقسام
الثلاثة لان عدائهم سلف شاهدة بمسكتة عن الطعن بمنزلة يعلم فلما قيل ان مخالف
فيه فاعروا في مثله ما روي ان ابن مسعود منع من بيع امرأة ولم يعلم له امر حتى
مات عنها فاجتهد شهره وقال بعد ذلك سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
فان سمعت من احدوا ان خطا مني ومن الشيطان ارضي لما همش من انما انا نبي
لا سلطة فقام عقل بن سنان وقال شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نص في نفي بنت وثقت
شخصا ما كمن لم يزل من سوء مولا لم ير مثله فلو اخطت فضاؤه فضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى
على بن يقطين قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اني اراي على علي بن عبد الله بن ابي طالب
وهو ان العفو عليه واليه اسما فلا تسبوا به بما لم يزل انطلقا قبل المدخل ولم يعلم لما
مر على بعضه على سبب الارأى والقياس وقدم على خذرا واحد ونحوه من اهل البيت معقل بن سنان
لان اتفاق من الفقهاء على موقوف والحسن لما روي عنه صارا كالعرف بالعدا في
سوء القياس ايضا وهو ان الموت لو كثر لم يثنى كما لو كثر المسمى وان لم يثنى من سلف الا ان

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing additional examples and legal reasoning.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, providing further commentary or concluding remarks on the legal topics discussed.

استسكنوا فلا يتقبل هذا هو القسم الرابع من الجمل وشالار دوت فاطمة بنت قيس ان زوجها
 طلقة ثلثا ولم يعرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة وروى عنه عمر بن الخطاب
 كتاب ربا ومنتبه بنما يقول امرأة لا تدري ما قدرت ام كتبت اخفطت ام نسيت فاني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول لها نفقة والسكنى وقد قال ذلك عمر بن الخطاب في حجة فليذكر
 عثمان اجماعا على ان الحديث مستكبر ولكن قيل ان عمر بن الخطاب استسكنها القياس على
 النكاح البتة وروى عن النكاح بطلاق برجمي بجلالت الاقربان في قول من السنة هو نفسه
 ما رواه الكتاب قوله ولا يخرج من بيتي من باب اسكنى وقوله ولا يطاع ما يتبع
 بالمعروف في باب النفقة وان لم يظهر زاهوا لم يقسم القيس من الجمل اي ان لم يظهر
 في السلف فلم يقبل برجمي ولا جرح ولا عمل ولا يلابس بشرط ان لم يكن مخالفا لقياس
 وقائمة اضافة الحكم الى الحديث دون القياس ان لا يكون الخصم فيه ما يمكن من القياس
 من منه به الحكم وما خرج من بيان قيس الراوي شرح في شرطه فقال انما يدل الخبر بغير شرط
 في الراوي وهي رابعة العقل والضمير والاعادة والاسلام فالعقل هو في بين الراوي
 يعني بطريق مبتدأ من حيث يشي اليه كالحواس في فوضي بسبب ذلك انطوون في
 بذلك الطريق من كان ينبغي الى ذلك المكان ذلك الحواس مثلا ونظره الى ما خرج
 ذلك البصر الى البنا ثم يفتدي منه طريق الى ان لا يدرك من حواس في علم وحكمة فبذلك العقل
 هو فوضي الحواس في ما كان الانتقال من الحواس الى العقل فاما اذا كان معقولا صفا
 فاما يفتدي بطريق العلم من حيث يوجد فيه فبذلك المطلوب للعقل فبذلك القلب بطله
 وفيه تمييز على القلب بكونه العقل او على طريق اهل الاسلام فقلب بين الله
 بكونه بالاشياء وبعد اشتراقه بالعقل كمان في الملك الظاهر بكونه العيون بعد الاشتراق

منه فلو كان العقل هو الذي لا يدرك بالاشياء وبعد اشتراقه بالعقل كمان في الملك الظاهر بكونه العيون بعد الاشتراق
 من حيث يشي اليه كالحواس في فوضي بسبب ذلك انطوون في ذلك الطريق من كان ينبغي الى ذلك المكان ذلك الحواس مثلا ونظره الى ما خرج
 ذلك البصر الى البنا ثم يفتدي منه طريق الى ان لا يدرك من حواس في علم وحكمة فبذلك العقل هو فوضي الحواس في ما كان الانتقال من الحواس الى العقل فاما اذا كان معقولا صفا
 فاما يفتدي بطريق العلم من حيث يوجد فيه فبذلك المطلوب للعقل فبذلك القلب بطله وفيه تمييز على القلب بكونه العقل او على طريق اهل الاسلام فقلب بين الله بكونه بالاشياء وبعد اشتراقه بالعقل كمان في الملك الظاهر بكونه العيون بعد الاشتراق

فبذلك العقل هو فوضي الحواس في ما كان الانتقال من الحواس الى العقل فاما اذا كان معقولا صفا فاما يفتدي بطريق العلم من حيث يوجد فيه فبذلك المطلوب للعقل فبذلك القلب بطله وفيه تمييز على القلب بكونه العقل او على طريق اهل الاسلام فقلب بين الله بكونه بالاشياء وبعد اشتراقه بالعقل كمان في الملك الظاهر بكونه العيون بعد الاشتراق

[illegible]

أو العليم والقدير والنافع هـ. يادى المشتقات من العلم والقدرة وقبول الحكمة وشرايعه
 عقل ان يكون مرفوعا معطوفا على الاثر وقيل ان يكون مجزوا معطوفا على قوله يا سائر
 والشرطية البيان الجمال كما ذكرنا في الشرطية في الاسلام بيان الشرع بالاجابان يقول
 جابا، بفتح صلي المد عليه وسلفه وحق وان المستمع جميع صفاته قديم ثابت حق وقدره كان
 صلي المد عليه وسلم كفى بالايان الاجمالى حيث قال الاعرابي شهيد بلال رمضان الشاذلي
 الا لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال ثم نقبل شهادته ومكمل بصوم وقال الجاريتان
 قالت في السار فقال من انا فقال انت رسول الله فقال لما لكما عتقا فانما سؤمت
 وقال بعض المشايخ لا بد من الوصف على التفصيل حتى اذا بلغت المرأة فاستوفيت اسلام
 فاستوفيت ما تبتين من زوجها وقيل ذلك ردها وفيه عجز عظيم لا يخفى الله لا يبل خبر
 الكافر فانما هو بعضي العتق والذي شئت فقلته فغيري على الشرط الا ربته على غيره
 ترتيب الف والكا في الج الى الاسلام والفا الى العتق والصبي والعتق الى كمال العقل
 والذي شئت فقلته الى العتق والفا الى العتق وهو في العتق والمرأة والعبد فقيل وايتهم
 في الحديث لوجوه والشرط وان لم تقبل شهادته في المعاملات كما قبل في التقييد في
 الاقطار على عدم اتصال الحديث بآمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو نوعان ظاهر وباطن
 فالمرسل من الاخبار بان لا يذكر الراوي التوسل التي يبينون رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 قال الرسول صلى الله عليه وسلم كذا وهو اربعة اقسام اما ان يرسله الصحابي او يرسله المقرن انما
 والاشارة ويرسله من وضمهم احوال من وجدوا وجوهه وان كان من الصحابي
 فقيل بالاجماع لان غالب حاله ان يسمع بنفسه منهم وان كان يسمع من صحابي
 اخر ولم يكن بنفسه حاضر فحين قال ارسلى الصحابي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وان

[illegible][illegible]

[illegible]

واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 من هذا الكتاب ما يدل على انه قد كان
 في بعض النسخ من هذا الكتاب ما يدل على انه قد كان
 في بعض النسخ من هذا الكتاب ما يدل على انه قد كان

۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional context for the main text.

على الوجه الذي يحسن بلفظه ومعناه والمرحستان يعلقه بمعناه اي بلفظه انما يؤدي معنى الصلوة
وهو اجمع عن العائتلان الصعابة رض كانا ليقولوا قال عم كذا او قربا منه او نحو ما سجد
البعض لا يجوز ذلك لانه مخصوص بمواضع الكفر فلا يوسن في غير تلك المواضع من الزيادة او نقصان
والحق في التخصيص الذي ذكره المصنف ليقوله فان كان محكما لا يحل غيره فجزءه بلفظه بالمعنى
المرتب في وجوه اللغة اذا ثبت بمعناه عليه بحيث يجعل الزيادة والنقصان وان كان
ظاهرا لا يحل غيره وان يكون عاما لا يحل التخصيص حقيقة كقول المجاز في قوله بلفظه بالمعنى
الاجتهاد لا ينفك على اللواحق الخلف في لفظة بمعناه مثلا قوله من بل في قوله فاعلمه كلمة
من عامة تخص مثلا المرأة فان لفظة فاعل يقول كل من بل في قوله فاعلمه بلفظه
في قوله الخلف في الاحكام وما كان من جوامع الكلام بان كان لفظة او اجتهاد في معان بلفظه كقوله عمر
الفرم بالكرم والكرم بالضم والجمع او اجتهاد او اشكل والمشتراك بالجمع بلفظه بالمعنى
اي بالاجتهاد والغير واما في جوامع الكلام فلا نعم ما كان مخصوصا بالغير فاعلمه بلفظه
في اشكل والمشتراك فلا ناهية لاتباعه بل مخصوص بالكون جملة على غيره وما في الجملة فلعلم
الوقوف على معناه بدون الاستفسار للجملة ولما فرغ من بيان الغشيات الاربع خرج
في بيان ملحق لمحق الحديث من جانب الراوي او من غيره فقال الراوي هذا فاعلمه بلفظه
فان كان انكرا جاحدا بان يقول كذا ثبت على عدم ريب لك بلفظه العمل بالحديث اتصافا
وان كان انكرا متوقفا بان قال لا اذكر اني رويت لك هذا الحديث او لا اذكره فاعلمه بلفظه
فمنه لكري واحد بن من بل في جملة نقل العمل ومنه الثاني والملكس في الآية فاعلمه بلفظه
بلفظه الراوية فاعلمه بلفظه من سقلا اعل به لانه ان خالفه لوقوف على نسو او موضوعه فقد
سقلا لا يحتاج به وان خالفه لفظه لالبالة باوان نقله فقد سقطت عنه لانه قال لا اذكر

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing further examples and explanations related to the main text.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion or providing further examples and explanations related to the main text.

11/15/51

عاشته ان قال اعلم ايها المراهق كنت بلا فؤاد ولبس انكضاجا باطل فثم انما زوجت بنت خينها باطلا و
وليسا وانا قال خفاف يمين استنار اعداؤك انك انكضاجا باطل فثم انما زوجت بنت خينها باطلا و
وان كان فعل الرواية وطمع في تارة لم يكن جديلا على الاول فلان الشاير ان كان
والشاهد بغيره لاجل الحديث واما على الثاني فلان الحديث يتبعه بعد ووجه الشك في
ستوجه لجل التاثير في الامة بعد ما وقع بين الراوي وبينه بان كان شاكرا خائبا في
منه لا يشك في العمل لا الاول الا ان كان في ابن عمر ثم قال المتبايعان باختيار لم يفرقا
فقد قيل ففرق الاقوال وتفرق الابدان ولو لم يكن عمر الراوي يتفرق الابدان كما هو قول
اشعري من وتبين ان في نيل من تفرق الاقوال والافساح اى اشاع الراوي على العمل
بشك العمل فلا فاضى بخلاف ما رواه في تفرق عن الحديث كما ذكرى ما بن عمر ثم كان يرفع يديه
عند ما كان وعنده في الراس من البركة وقد كثر عن مجاهد قال سمعت ابن عمر عشرين
سنة في رواية يرفع يديه الى السماء في تفرق الاقوال في دليل على اتساعه على العمل على العمل
يجب المطن اذا كان الحديث ظاهر العمل في الخفاء عليه من بينه شاعروا في المطن من غير
الراوي او تظاهروا في عبادته من اجساد من اتساعه ثم قال البركة بالبركة بعد ما تفرق في عام
في تفسر كماله في حق كماله في عام من زمان الى زمان فيقول ان عمر من في حلاله
خافه ولو لم يكن بالروم خلف ان لا يفي احد بالادلة كان انفي حلاله سلف على تركه فسلم ان
انفي منه كان سياسة لاحد او حديث الحمد وكان ظاهر الاكتمال الفاعل على الخفاء والذين
نصبه الاقامة الحمد ووجه تفرق في حكايا كماله في الخفاء عليهم فانه لا يوجب جرحا فيه في حديث ووجه
الرواية بالبركة في السلطة رواه زيد بن خالد الحبشي ما يوجب موسى الاشعري لم يزل في ذلك
لا يوجب كونه جرحا عليه من المحادث النادرة التي تتحمل الفاعل الى موسى الاشعري

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

على ان عدة الحامل وضع الحمل سواء كانت مطلقة او متوفى الزوج قبيلها عموم وحكمهم
من وجه متعارض بينهما في المادة الاجتماعية هي الحامل المتوفى عنها زوجها انما يؤول
تعتد بالعدة لاطلين احتياطيا هي ان كان وضع الحمل من قريب تعتد اربعة اشهر وعشرا
وان كان وضع الحمل من بعيد تعتد به اقدم العلم بالتاريخ وابن مسعود ربه يقول تعبد
بوضع الحمل وقال مجاهد بن جبر بن شاذل بانه ان سورة النساء القصص اعمى صورة العلة
ان في قولها واولات الاحمال نزلت بعد التي في سورة البقرة فلما علم التاريخ فان قوله واولات
الاحمال اجلس ان اضعين حملن بانها النور والذين يوفون منكم في قدرائهم ولاه فيقول
وهكذا قال عمر بن الخطاب وصفت وزوجها على سريرة انقضت عدتها وعل لمان تزوج وبانها
الوضيفة والسامعي راجع جميعا واولا اعطى على قوله صيرامي من قبل اختلاف الزمان
ولانه كما في الموضع فانما اذا اجتمعت على حكم يمان على المظالم يحلونه موخر الاداء المبيع
وذلك لان الابطاة تصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان النقص للمبيع موافقا للاباحة
الاصلية وابوجهنا فكم يكون النقص الحرم ناسخا للاباحية نين ما هو مستعمل في خلاف ما علمنا
بالمبيع لانه يكون نقص الحرم ناسخا للاباحة الاصلية فكم يكون نقص المبيع ناسخا للحرم فيلزم حرار
النقص وهو غير معقول فكذا اصل كبره لا يفرغ عليه كثير من الاحكام وما على قول من قبل الابطاة
اصلا في الاشياء وتقبل المرتباصل فيما قبل الترتباصل او حتى لا يفرغ دليل الابطاة اعمى
وقد طرأت الكلام في تفسير الاحكام والتمسك اولى من الثاني هذه قاعدة مستطرفة
لما سبق يميني او انما عرض الثبوت والثبوت الثاني فالثبوت اولى بالعلم من الثاني عند الكفر
بتمسك بان يميني انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني
بالثبوت ما ثبت امر عارضنا انما لم يكن ثابتهما مضى وبان الثاني ما يميني الامر الزامه بيمينه

من قوله واولات الاحمال نزلت بعد التي في سورة البقرة فلما علم التاريخ فان قوله واولات
الاحمال اجلس ان اضعين حملن بانها النور والذين يوفون منكم في قدرائهم ولاه فيقول
وهكذا قال عمر بن الخطاب وصفت وزوجها على سريرة انقضت عدتها وعل لمان تزوج وبانها
الوضيفة والسامعي راجع جميعا واولا اعطى على قوله صيرامي من قبل اختلاف الزمان
ولانه كما في الموضع فانما اذا اجتمعت على حكم يمان على المظالم يحلونه موخر الاداء المبيع
وذلك لان الابطاة تصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان النقص للمبيع موافقا للاباحة
الاصلية وابوجهنا فكم يكون النقص الحرم ناسخا للاباحية نين ما هو مستعمل في خلاف ما علمنا
بالمبيع لانه يكون نقص الحرم ناسخا للاباحة الاصلية فكم يكون نقص المبيع ناسخا للحرم فيلزم حرار
النقص وهو غير معقول فكذا اصل كبره لا يفرغ عليه كثير من الاحكام وما على قول من قبل الابطاة
اصلا في الاشياء وتقبل المرتباصل فيما قبل الترتباصل او حتى لا يفرغ دليل الابطاة اعمى
وقد طرأت الكلام في تفسير الاحكام والتمسك اولى من الثاني هذه قاعدة مستطرفة
لما سبق يميني او انما عرض الثبوت والثبوت الثاني فالثبوت اولى بالعلم من الثاني عند الكفر
بتمسك بان يميني انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني
بالثبوت ما ثبت امر عارضنا انما لم يكن ثابتهما مضى وبان الثاني ما يميني الامر الزامه بيمينه

من قوله واولات الاحمال نزلت بعد التي في سورة البقرة فلما علم التاريخ فان قوله واولات
الاحمال اجلس ان اضعين حملن بانها النور والذين يوفون منكم في قدرائهم ولاه فيقول
وهكذا قال عمر بن الخطاب وصفت وزوجها على سريرة انقضت عدتها وعل لمان تزوج وبانها
الوضيفة والسامعي راجع جميعا واولا اعطى على قوله صيرامي من قبل اختلاف الزمان
ولانه كما في الموضع فانما اذا اجتمعت على حكم يمان على المظالم يحلونه موخر الاداء المبيع
وذلك لان الابطاة تصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان النقص للمبيع موافقا للاباحة
الاصلية وابوجهنا فكم يكون النقص الحرم ناسخا للاباحية نين ما هو مستعمل في خلاف ما علمنا
بالمبيع لانه يكون نقص الحرم ناسخا للاباحة الاصلية فكم يكون نقص المبيع ناسخا للحرم فيلزم حرار
النقص وهو غير معقول فكذا اصل كبره لا يفرغ عليه كثير من الاحكام وما على قول من قبل الابطاة
اصلا في الاشياء وتقبل المرتباصل فيما قبل الترتباصل او حتى لا يفرغ دليل الابطاة اعمى
وقد طرأت الكلام في تفسير الاحكام والتمسك اولى من الثاني هذه قاعدة مستطرفة
لما سبق يميني او انما عرض الثبوت والثبوت الثاني فالثبوت اولى بالعلم من الثاني عند الكفر
بتمسك بان يميني انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني او انما عرض ان يميني
بالثبوت ما ثبت امر عارضنا انما لم يكن ثابتهما مضى وبان الثاني ما يميني الامر الزامه بيمينه

[illegible][illegible]

بالثبت لأزيدة وقتنا لايجري التحالف الا عند قيام السلطة وكان حذف القيد من غير
الروافد لتقلد انفسه واذ اختلف الراوي فيجعل الحيزين ويحل بها كما هو بيننا في ان
الطلق لا يحل على القيد فيمكن ان يجرى انعم من بين الطعام قبل القبض وشي
انه نعم من بين ما يقبض فلم يقيد بالطعام فعلقنا لا يربح الموضوع قبل القبض لا يربح
بين الطعام قبل وما فرغ المحرم من بيان البازنة المشتركة بين الكتاب والسنة شرع في
تحقيق اقسام البيان المشتركة بينهما فقال **فصل** في ذكر الجوعين للكتاب والسنة هما
تعمل البيان ان تحمل ان سبينا الحكم نوع بيان من اقسام الخمسة السليمة بالاستقراء
وهو ما ان يكون بيان تقرير وهو ترك الكلام بايقض احتمال الجواز والمخصوص فالاول
مثل قوله تعالى ولا طائر يطير فيها طائفة فان قوله طائر يحل الجواز المستقر في غير كمال العقل البرية
طائر فلهذا يطير فيها طائفة قطيع هذا الاحتمال ولو كان الحقيقة والثاني مثل قوله نعم في الكلام
اجمع فان الملازمة بين شمل جميع الملازمة ولكن يحل المخصوص فاقبل بقوله كلهم اجمع
هذا الاحتمال فذكر المومر اربعان تفسيرية كان الجمل ولا مشتركة فاقبل لقوله نعم وانما الاصطلاح
فأما الزكوة فعلقها البيان بالسنة القولية والفعلية والشركية فلهذا نعم قوله نعم وان قوله
لفظ مشترك بين العلم والحيض بينه وبين عمر بقوله طلاق الاثمة ثمان وعدة تاحيضان فأما
يل على ان عدة الحرة ثمان فليس الاثمة الجواز والاثمة الصريحان موصولة ومفعولة لا موصولة
للمكملين الصريح بيان الجمل واشتركة الموصولة لان التصديق الخطاب ايجاب العمل وقوله
موقوف على فهم السني الموقوف على البيان فلو جاز تاحيض بيان الذي الى تكليف العمل
ونحن نقول بغيره لا تلازم باعقابه الحقيقة في الحكم سناختار البيان العمل للباس خيلان
تأخير البيان من وقت الحاجة لا يمنع واما من الخطاب فيجوز ان يراى في قوله نعم فانما قوله

شأن المخصوص عندنا في ما يجب الحكم قطعاً وبعده المخصوص باليقطع مكان تقييد الإيصال
اتخصيص بيان تقييد من القطع إلى الاحتمال فيقتضي بشرط الوصول وعنده ليس تقييد بل هو
تقرير للظنية التي كانت قبل التخصيص فيخص موصو لا مخصص لا ولا مقرر عندنا أن
العام الأصح تراخياً وروعيانياً لأنه أسوة الأول إن العدم هو الذي يستلزم بقررة
عامة متين طلبه إن يعلموا قال أيهم فقال إن العدم ليس أن يتجاوز بقررة ثم لما حاولوا
أن يعلموا أنها ما هي كيفية دون ذلك الله تعالى بالتفصيل على أنظر في التمثل
فقد خص العام هنا بوجوه بقررة تراخياً فاش إلى جواب بقوله ويان بقررة في إسرائيل
قبل تقييد الطلق لأن قبل تخصيص العام لأن قوله بقررة مذكورة في موضع الالتفات وهو مائة
وتمت القرو واحد لكنها مطلقة بحسب الأوصاف فكانت مخالفة لما صح تراخياً لأن النسخ
لا يكون إلا تراخياً انتهى إن قوله ثم خطاباً للنسخ عم فاسلك فيها من كل زوجين ^{بينهم}
وأما ما في داخل في أسفينة من كل جنس من الجوزان من زوجين اثنين فكذا ما في داخل الملك
أيضاً فمما لأجل عام فتناول لكل الأولاد ثم خص من كان ابن بن نوح بقوله أنه ليس من الملك
فقد خص العام تراخياً بهذا أيضاً فاجاب بقوله والأجل لم يتناول الابن لأن أهل البني من كان
تابعاً في الدين والعتادة لا من كان في النسب منه فليكن الابن المكافراً لأنه لا يخص بقوله
أنه ليس من الملك حتى يكون تخصيص العام تراخياً ولكن يراد عليه أنه متشبه ببناء ولا يتردد
وأما ما في البيت على القول فمذموم لكن الدال في النسب هو ولما استجيب إلى الاستثناء ولكن
فوجاهم لم يفتن إلا بانه شفقة عليه حتى سال من العدم وقال يب ان ابني من ليل وأنت
وعندك الحق وانت حكم الحاكمين قال نوح انه ليس من الملك بل عمل غير صالح أن الله ان
قوله ثم حكم ما تعبدون من دون الله خصب حتم كونه عامه لكل مبرور سواء فقال عبد الله

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

محمد درویش مولانا عبد السلام اہل خانہ

۱- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۲- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۳- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۴- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۵- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۶- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۷- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۸- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۹- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»
 ۱۰- در مورد آیه ای که در این آیه آمده است که «وَلَا تَقْرَأُوا الْبُحْرَانَ»

اسی ان ہر الاصنام التی تعبدهم وہاں ہم عدلی الارباب العالمین اسمی کن رب العالمین
 فاذہیں بعد علی فاذہیں تعلیم اخلاقی الاصنام فیکون کلاما مبتدئا قبل ان یرکبوا
 عبدہم وہاں ہم مع الاصنام والمعنی فان کل عبد تمودہ عدلی الارباب العالمین فیکون
 متصلا بکذا فی قولہ استنبأ انی تعقب کلک مطوقہ بضمها علی بعض بان یقول رب
 علی الف ولعمرو علی الف ولکبر علی الف اللہ لا یقر علی الحج کاشہ وکن فی الشیء یرجع
 فیکون متصلا بالہ من کل الف من الاول فکذا فی راجع لکون مثل ہذا فی وسط
 بان یقول ہذا طلق وزنی طلقی وعمرہ طلق ان دخلت الدار فیکون طلاق کل
 من الزوجہ متصلا بدخول الدار ہذا لان کلامن الاستثناء والشرطیان غیر منفصلین
 یكون حکما استثناء واما فیصرف الاستثناء بالیالیہ کلاما بشرط انہ یبدل لان الاستثناء
 یمخرج الکلام من ان یكون عاملا فی النہج فینبغی ان الیصح لکن لیس ہر ذرۃ عدم استعمالہ
 تعلقی بالقبلہ لہی عنہ بصرف الی الآخر فکلاما بشرط فاذہا لخرج اصل الحکم ان یکن
 عاملا واما تبديل بالحکم من التبعی فی التعلیق فیصلح ان یکن متعلقا بالنہج سابق بوجوۃ
 المطف وکن فی النہج علیک انہ کذا بشرط الاستثناء فاما قبل ہذا من بیان التبعی فہذا
 الشرط من التبديل ولا تصانیفہ بعد حصول المقصود واما بان ضرورۃ مطف علی قولہ
 بیان تبیین فی البیان الحاصل بطریق الضرورۃ وہو ہنوع بیان علیج علیج ہنوع لہای السکوت
 انما الموضع البیان ہذا الکلام ودون السکوت وہما لکن یکن فی حکم المطف اسم البیان اما
 ان یکن فی حکم المطف او انما کلاما لہد والسکوت عنہ یکن فی حکم المطف کقولہ تعالی
 وورثہ ابواہ فلا یرثہ لکن صدور الکلام واجب الشرط لطلوع فی ذلک الابواب من غیر
 تعیین نصیب کل منہا ثم تخصیص الامر بالکلام صابرا لان الالب تجزئ البات کلاما

[illegible][illegible]

[illegible]

تمتعوا في داركم غلظا أيام خطاياهم فقام لهم صلواتهم وقرعوا سبع سنين فلما حكاه علي بن
يرسف عم وكل ذلك غلظا لمن الأخبار والعصص في الأولى في نظيره قوله ثم فاعفوا
حتى يأتي العذاب ثم وقوله ثم فأسكنوا في البيوت حتى يتوبوا الموت أو يحل العسر
سبيلًا ونحوه أو تابيدت أفعالهم ولا عطف على قوله توبت فأنفذ الله تعالى به ثبت
بعضا من يدرك فيه يراى غلظا لا بد ولا كاشف أن التي قبض عليها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لان التابيد الصريح في الثاني النسخ وكذلك الثاني بعدينا فلما نسخ انقض عليه يوم
وقد ذكرنا في نظيره التابيد الصريح قوله تنفي حتى التوبتين فالذين فيها ما رواه ورده عليه
يكن ان يراو بالكت الطويل واجيب بان ذلك فيما إذا التفت بقوله فالذين كما في حق
العصاة وما إذا قرأ بقوله لا بد فأنه صاعدا كما في التابيد الحقيقي والكل غلظا في الثاني
دون الأحكام والآولى في نظيره قوله تنفي في الحدود في القذف والتأجيل ثم الشهادة أو
فأنه لا نسخ بشرط الحكم من عقد القلب عندنا ونأمن من الفعل بمعنى لا بد بعد وصول
الامر إلى الخلف من زمان قليل يمكن فيه من اعتقاد ذلك الامر حتى يقبل النسخ بعد ولا يشترط
في فصل زمان يمكن فيه من فعل ذلك الامر فلما قلنا لا بد من عدمه لم يرد من زمان الحكم
من الفعل حتى يقبل النسخ فأن الثاني النبي محمد بن حسين صلواته على من يملأ العرش ثم نسخ ما زاد على
النجس ساعة ولم يكن احد من النبي عم ولا من بعدهم فاعلموا انما يمكن النبي عم من اعتقاد
وأنه لا الله فليكن اعتقاد من اعتقادهم بغير اعتقادهم جميعا ثم ثبت لما كان محكما
المدة ليس القلب عندنا اعتقاد لكل البدن جمعا فأوجب الأصل لايمان كل وجود التسع
البدن وعندهم بمرور زمان مدة اهل البدن فلا بد ان يكون من الفعل البدن ثم في بيان ان
أوجب من الحجج الاربع فصل منتهى الاعتقاد والقياس لا يصلح نسخا في كل من الكتاب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فی عدم جواز نسخ الکتاب بالسنه بقوله ثم افادونی لکرمی حدیث فاعضوه علی کتاب التفسیر
ثم افادته فاقبلوه والافادوه خلیف نسخ بها و فی عدم جواز نسخ السنه بالکتاب بقوله
ثم یقین الناس ما نزل الیم فلو نسخت السنه لم یصلح بان لا یقلنا لما کان النسخ بیان مد
الحکم المطلق جازان بین الهدیه و کلام رسول الله و کلام ربه فمثال نسخ الکتاب
بالکتاب نسخ آیات بعضه الصغیر آیات القتال و نسخ السنه بالسنه قولهم ان کنت نیت کسر
عن زیاده اقبحوا لا یخرد و ما نسخ السنه بالکتاب ان التوجه فی الصلوة فی سبیل الله
فی وقت قدوم الهدیه کأن ثابتا بالسنه بالاتفاق ثم نسخ بقوله ثم قول جبک شطرس
السجد الحرام و نسخ الکتاب بالسنه مثل قولهم لا کلک الفناء من بعدی بعد التسنین
بما روت عائشه رضوان الله علیها عن ابن عمر بن الخطاب عن انس السدا ما شاور قول من نسخ
بالاتیه التي قبلها فی السلاوة معنی قولهم انما اهلنا الکتاب انما جاک الامانی آتیت بخیر من الآتیه
فاحسن للسنه باحلال الاصل و کثیره فادوا قولهم ترجی من تشاء منهن و تودی الیک
من تشاء و کذا لک لاورد و ما فی نظیر نسخ الکتاب بالسنه فقد وجدنا فی نسخ الکتاب بالکتاب
یصلح النظر من السنه علی آخرت فی التفسیر الاصحی و لما فرغ من بیان اقسام النسخ
شرح فی بیان اقسام المنسخ مثل کتاب قتال و المنسخ النورع السلاوة و الحکم جمیعاً و
ما نسخ من القرآن فی حقیقه الرسول محمد بالانسان کما تروی ان سورة الاحزاب کانت تعطل
سورة البقرة فی ضمن ثلث آیات و الا ان یقیت علی ما فی الصحاح فی ضمن سبعین آیه
و کما تروی ان سورة الطلاق کانت تعطل سورة البقرة و الا ان یقیت علی ما فی الصحاح
فی ضمن اثنی عشر آیه و الحکم و ان السلاوة مثل قولهم لکم ذکرکم ولی دین و نحوه قدر سبعین آیه
کلی منسوخه آیات القتال و قولهم اثنی عشر و ن آیة فی باب عدم القتال منسوخه آیات

٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠

وكان ينبغي ان يذكر ابدال النون القوية متصلا كما فعله صاحب التوضيح فقال فصل افعال

البنی عم سئمی الزلزلة اقسام مباح و مستحب و واجب و فرض و امانا مستثنی الزلزلة لان
الباب بل بیان اقتداء بالاعتبار و الزلزلة ليست مما یفتدی به و می اسم لفعل حاد و وقع
فیه بسبب القصد لفعل مباح فلم یکن قصده الحرام ابتداء و لا یستقر علیه بعد الوقوع کما
من یختفی فی الطریق فخرس ثم قام عاجلا فاذا کان من قصده الخوف و ما استقر علیه
کما کان من قصده و می عمر بالضم متادیا لفظی فخصی علیه بقتل فلم یکن القتل
مقصودا و لم یکن علیه یزیم و قال یزید بن علی الشیطان و لکن ذلالتیه بالنسبة
الیله و الا فخصی حقه عمر لم یکن شیء واجبا اصطلاحا لانه ثابت بدلیل فی شکیته و کما ت
الاولی کلما قطع فی حقه انما یختلف و فی اقتداء افعال لم یقصده عنه سواء لم یکن
طبعیا و لم یکن مخصوصا به بقتل فخصم یجب التوقف فی حق یظن ان البنی عم علی ای وجه
فخصم من الایات و الذب و الجواب و قال بعضهم یجب اتباعه فلم یجوز لیل الشیخ و قال اکثر
یستغفره الایات یستغفرها الاول الدلیل علی الجواب و الذب و التمسک بهذا الذکر من
ما هو الخفاء عنده فقال و یصح عندنا ان ما علمنا من افعاله صلعم و اتعاقل جبهه الوجه
او الذب و افعاله بانه یفتدی به فی الیقاعه علی ملک الجبهه حتی یقوم و یدل الخصم من افعاله
واجبا علیه یكون واجبا علیه و ما کان مندوبا علیه یكون مندوبا علیه و ما کان مباحا له
یكون مباحا له و ما لم یعلم علی آیه جیه قلنا فخصی علی اونی منازل فغدا و هو الایات
لانه لم یفعل حراما و هو الایات فغدا یكون مباحا و لا یفرض عن تقسیم المستثنی فی حقه انما شرع
فی تقسیمها فی حقه و فی بیان طریقه فی الظاهر الاحکام الشرع بالوجه فقال الملوحی انما
ظاهره و باطنه فانما شرع الایات الاول بان ثبت لبسان الملک و جبر علی عمر ففرض

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

واما في الملايكن الاختراعه كالحرق الغالب فلا يضمن بالاتفاق وهذا الاختلاف المذكور بين العلما في وجوب التخلي وعده في كل ثابت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير ان ثبت ان ذلك بلغ غير قائله منسك سئل العيني في كل قال صحابي قولا ولم يبلغ غير من الصحابة في اختلاف العلما في تقليد بعضهم تقليده وبعضهم لا فاما اذا بلغ صحابيا اخر فانه لا يعلم امان يسكت هذا الاخر سئل ادا خالفه فان يسكت كان اجماعا فيجب تقليد الاجماع باتفاق العلما وان خالفه كان ذلك بمنزلة خلاف المجتهد في تقليد ان يعلى بابا شاول لا يمتدحى الى الشئ الثالث لا يمتدحى بالاطلاق لاجل الكرك من بين الخلاصين على بطلان القول الثالث بكونه يمتدحى ان نعمهم لا المقام واما السامعي فان لم يمتدحوا في زمن الصحابة كشرع كان منسك عند البعض وهو المجمع فيجب تقليده كما روى ابن عليا بن محمد بن علي بن شريح القاضي في ايام خلافته في ذكره وقال ورعي عرفتها من بن اليهودي فقال شريح اليهودي قال ورعي في يدي فطلب شاب من بن علي بن فاني علي بن عبد الله بن الحسن فقبير مولاهم ليشده عند شريح فقال شريح المشاهدة مولاك فقد اجزنا لك لانه صا ومثاقا واما مشاودة بنك لك فلا يجزى لك وكذا من ذهب على رضى بن بجزيرة مشاودة الدين الملب وقاله شريح في ذلك فلم ينكره على نعم فلم الدرعي اليهودي فقال اليهودي امير المؤمنين مسمى الى القاضي فخصني عليه فمضى بعده قت والعدنانا له رعا واسلم اليهودي فسلم الدرعي على نعم لليهودي ووجهه فرسا وكان معه حتى استشهد في سنة صغين وكنه اسروق كان تابيا خالفه ابن عباس في مسألة الذر بنج الولد فان ابن عباس يقول من نذ بنج الولد يلزمه اهل قبا سألني ودية النفس فقال اسروق اهل يلزمه بنج شاهه استلما لا بعدا اسمعيل فلم ينكره احد فصا اجماعا ورعى عن ابني

[illegible]

الى الاقله الثاني لانهم رجال ونحن رجال لان قول الصوابي انما يقبل لاعتقال الساع
 واصابة راسه بركه تعبته النبي عم وهو مفتقد في الثاني وهو غير شمس الاية وبذلك ان
 ظهرت فتواه في ضمن الصوابية وان لم تظهر فتواه ولم يزم في الراي كان مثل ساء
 اية الفتوى لا يصح تعديده ولما فرغ من اقسام السنة خرج في بيان الاجماع فقال
باب الاجماع وهو الاتفاق والاتفاق وفيه اثبتة اتفاق مجتهدين صالحين من
 امة محمد عن في حصوات على امر في او فعل في ركن الاجماع فوعان غيرية وهو ان كل من ياب
 الاتفاق في اتفاق الكل على الحكم بان يقولوا بجماع على ذلك ان كان ذلك الشيء من باب
 القول او شرعهم في الفعل ان كان من باب اى كان ذلك الشيء من باب الفعل كما
 انا شرح ابل الاجتهاد جميعا في المضاربتة والارزاة او اشركة كان ذلك اجماعا مستعمل
 شرعيته او رخصته وهو ان يكلم او يفعل البعض دون البعض اى يتفق بعضهم على قول
 او فعل وسكت الباقون منهم ولا يرون عليهم بعد معنى مدقة التامل ثم في ثلثة ايام او
 مجلس اعلم في ثلثة ايام اجماعا سكتا وهو مقبول عنه ناوية طراف الشافعي مع لان سكت
 كما يكون الواجبة كون المأبذة ولا يدل على الرضا كما روي عن ابن عباس انه خالف
 في مسألة العمل فصيل بل اظهرت جركا على عمره فقال كان رجلا امسيا فبذته وبعثته
 والجباب ان لا يغير معراج لان عمره كان اشتد انقياد الاتساع والحق من غير حتى كان يقول
 الاخير فيكم ما لم تعلموا ولا خيرى ما لم سمعوا فيكون في حق الصوابية تخصيص في امور الدين سكت
 عن الحق في موضع الحاجة وقد قال عم السالك عن الحق شيطان اخرس وابل الاجماع
 من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الاجتهاد وليس فيه هوى ولا فسق صفة له
 مجتهدا كان قال ابل الاجماع من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط

في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط
 في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط
 في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط

في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط
 في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط
 في الاجماع ان لا يفتقد مجتهد من جهة مدقة العمل في قوله قال من كان مجتهدا صالحا الى اقلية فتعريفه عن الراي فانه لا يشترط

بما ابراهيم قال ان بعض القاضى يبرئ بالايضاح عند محمد لان خلاف للاجماع الا ان
يكونه عند ابى حنيفة في رواية اخرى عنه لا تجل للاختلاف السابق وابو يوسف
في رواية عنه وفي رواية من محمد والشروط اجماع الكل وظل لالواحد في خلاف الاكثر
يعنى في غير انعقاد الاجماع لو خلاف واحد كان خلافاً غير معتبر ولا ينعقد للاجماع لان
الظن لا يثبت في قوله اجماع انتهى على الضلاله يتناول الكل فعمل ان يكون الصواب
الخاص وقال بعض المعتزلة يتبعوا الاجماع بالاتفاق الاكثر لان الحق مع الجماعة لقوله
يؤيد على الجماعة فمن شذذ في التار والجراب ان معناه بعد تحقق الاجماع من شذ
وخرج منه ومن في النار وكذا في الاصل ان غيبت الماده بشرط على سبيل اليقين يعنى
ان الاجماع في الامور الشرعية في الاصل يقيد اليقين والعقلية في غير هذه وان كان
في بعض المواضع بسبب المعارض الايضاح القطع كالاجماع السكوتي لقوله تع وكذلك
جعلناكم امته وسطا لتكلموا شهداء على الناس وضعهم بالوسطية وهي العدالة فيكون اجماعهم
حجة وكذا قوله تعالى انتم خير امه اخذت للناس والذين يناديكم بان الله باركوا معكم الدين
فيكون اجماعهم حجة وكذا قوله تع ولئن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى يشاقق
خير رسول المؤمنين لقوله ما لولى فاجلت مخالفه للمؤمنين شكل مخالفه الرسول فيكون اجماعهم
كجبر الرسول حجة قطعية وانما دفعه بعض المعتزلة والواضع فقالوا لان الاجماع
ليس بحجة لان كل واحد منهم محتمل ان يكون خطا فكذا الجميع ولا بد من قوة الجمل المثل

[illegible][illegible]

الباقون من الصحابة وهو السامعي بالاجماع السكوني ولا يكفر فاحده وان كان من الادر
 القطعية ثم اجعل من بعدهم ابي عبد الصمعي من اهل كل عصر على حكم لم يغير فيه خلاف
 من بعدهم من الصحابة فهو بمنزلة الخبير المشهور ^{رحمته} الطائفة دون العيين كما جاءهم على
 قول سبقهم فيه مخالف يعني اختلفوا الاول على قولين ثم اجمع من بعدهم على قول واحد فكذا
 دون الكل فهو بمنزلة خبر الواحد يوجب العمل دون العلم ويكون مقدما على القياس كغيره
 والامة اذا اختلفوا في مسألة في ابي عصر كان على احوال كان اجماعهم على ان يعدل اهل
 ولا يجوز لمن بعدهم احد قول آخر كما في الحال المتوفا عنها وجائز قيل بعدة الحال قيل
 بابطال الاجليل ولا يجوز ان تعتد بعدة اوقات اذا لم تكن ابيد الاجليل قيل بل في صحابة
 خاصة ابي بطلان القول الثالث في الصحابة فقط فانهم ان اختلفوا على قولين كان
 اجماعا على بطلان القول الثالث دون سائر الامة ولكن الحق ان بطلان القول الثالث
 مطلق تجري في اختلاف كل عصر وهذا يسمى اجماعا كبرك الامة نشأ من اختلاف قولين وهو
 اقسام قسمها يسمى ابيد المقال الفصل وقد بينا صاحبنا توضيح بالايتصور المزمع عليه
 ونعني ان هذا الاصل هو المنشأ الاختصاص المذهب في الارادة وبطلان الخيال من استحدث
 ولكن يريد عليه انان اريد بالاختلاف الاختلاف متشاقفة في زمان واحدة يعني ان يكون
 مذهب المتشاقفي واحد من جنس اهل المذهبين اختلفوا في موضع مع الكسح في زمان
 واحد وان اريد بالاختلاف اعم من ان يكون في زمان واحد ام لا فكيف لا يمتد اختلافنا
 كما اعتبر اختلاف المتشاقفي واحد من جنس اهل المذهبين اختلفوا في موضع مع الكسح في زمان
 في التفسير الاحمدى وبذلك جمدى وفاقى فيه ولم يسبقني الى تشكك احد فطالعنا شئت
 ولما فرغ المصنف عن بحث الاجل اعترض في بحث القياس فقال باب القياس

[illegible][illegible]

ولما حمدا عليه ولا يقال انه يناقض قول المدته فانظرنا في الكتاب من شيء يخص شيء في
القرآن فكيف يقال فان لم يجد في كتاب الصمد لا نقول ان عدم الوجهان لا يقتضي عدم
كونه في الكتاب واما المحقول فمعقول الاعتبار واجب لقولهم فاعتبروا يا اولي الابصار يوم
تأروى في قضية عتوبات الكفار كما سيأتي فمخاها وميواتها في هذا الصالحين قبلنا من الثوابات
اي العقوبات بالنقل والتمثيل وانساب نقتل من عدم من العداوة وتكذيبا رسول الله
عنه احتراز من شيكها من الجزاء وفيه يحصل المعنى قيسوا يا اولي الابصار لاحوالكم باحوال هذه
الكفار واطلوا لكون ان تصعد العداوة الرسول وتكذبونه بطول الجوار واعتزل كما تبلى اولئك
الكفار به وذا هو اثبات بعبارة النص والقياس الشرعي نظير ذلك ان قلنا ان العداوة
والعقوبة حكم فيحدى من الكفار للمؤمنين الى حال ^{الصلوة} اولي الابصار فلذلك الملة المستقيمة
على الحرمة كمن يحدى من القيس عليه الى القيس فتكون حجية القياس مع الدليل
المعقول فالجواب ان قولهم فاعتبروا يا اولي الابصار لو اجرى على عمومهم من كل ردي
الى نظيره وان كان واقعا في حق العقوبات خاصة كان اثبات حجية القياس بطلانا
اثباتا بانشارة النص الينا بمرته وان نقص بالثامن في العقوبات لوروده فيها كان اثباتا
حجية القياس بطلانا اي ثباتا لانه النص لما بالقياس والايام الدور وكذلك التامل
في حقائق الله الاستدعاء غير انما شلريان للاستدلال المعقول بوجه آخر وهو ان بيان
شأننا في حقيقة الاسد وبو الهيكل العلوم في غاية الجراحة وزيادة الشجاعة ثم يحدى حاربه اللغظ
الرجل الشجاع بواسطة الشركة في الشجاعة والقياس نظيره اي القياس الشرعي نظيره
من التامل في العقوبات لانه لا يخرج من سلبها والتامل في حقائق الله الاستدعاء غير انما
فيكون اثبات حجية القياس عقلا بلا الدلائل اجماعا بالقياس ليلزم الدور وبيان اي بيان

[illegible]

أذ لو كان حكمه مقصوراً عليه بالفضل فكيف يقاس عليه غيره فإن قيل يجوز أن يراد بالفضل النقص
الخال على حكم القياس عليه يكون الباطن من أن يكون المعنى من أن لا يكون النقص المأل
على حكم القياس عليه خصوصاً حكمه في حق الأثر والناك أن النقص الآخر هو النقص المأل على حكم
القياس عليه كشهادة خزيمة وحده فانه مقصور بقوله من شمله خزيمة فوجب ولا ينبغي أن
يقاس عليه من هو على حاله من كثرة الخلفاء والمرشدين أو قبل ذلك كاستصحابه من ذلك
باري أن النبي عم شريته من غير أن يكون له في ذلك ما لا يعلى استغناء وقال في حكمه
فقال من يشهدني ولم يضرني أحد فقال خزيمة أنا أشهد به أنه لم يضرني أحد فثبت
النافذة فقال كيف تشهدني ولم يضرني فقال يا رسول الله انصدك فبما تناب من خبر
السماء أفلا انصدك ما يجازي خبر من أو بآخر الثلاثة فقال من شمله خزيمة فوجب فثبت
كشهادة بطلين كرامة وتفضيل على غيره من أن النقص واجب اشتراطه في حق العامة
فلا يقاس عليه غيره وإن لا يكون مع ذلك من القياس أي لا يكون الأصل مخالف القياس
أذ لو كان فهو بنفسه مخالف القياس فكيف يقاس عليه غيره وكذا الصوم مع الأكل والشرب
نابا فانه مخالف القياس إذا القياس يقتضي من الصوم وما يتبعناه من الأكل والشرب
أكل سبباً على منسك فانما المنسك أنه منسك أنه فلا يقاس عليه في الأكل والشرب كما قالوا
وإنما في حق منسك القياس الذي ثبت بالفضل عليه إلى غيره هو الظاهر والفضل فيه ما يشترط
وإن كان واحد نصيبه كغيره من شرطه ولا بد أن يكون حكمه شرطاً لا نصيباً وأنشأ في
بعضه بالانصاف فإنما لا تكون الفروع نظراً للأصل لا دون منه والراجح عدم وجه والنقص في الفروع
هو فرع الحكم على كل من هذه المراتبة فربما على أساسيات وفيها هو رأي جمهور الأصحابين وقتنا
فهو بالأصل وقادير بعض الشاغلين فقال لا يتصور مع شرطه إلا ما يشترط في الفروع

فإن كان الحكم مقصوراً عليه بالفضل فكيف يقاس عليه غيره فإن قيل يجوز أن يراد بالفضل النقص
الخال على حكم القياس عليه يكون الباطن من أن يكون المعنى من أن لا يكون النقص المأل
على حكم القياس عليه خصوصاً حكمه في حق الأثر والناك أن النقص الآخر هو النقص المأل على حكم
القياس عليه كشهادة خزيمة وحده فانه مقصور بقوله من شمله خزيمة فوجب ولا ينبغي أن
يقاس عليه من هو على حاله من كثرة الخلفاء والمرشدين أو قبل ذلك كاستصحابه من ذلك
باري أن النبي عم شريته من غير أن يكون له في ذلك ما لا يعلى استغناء وقال في حكمه
فقال من يشهدني ولم يضرني أحد فقال خزيمة أنا أشهد به أنه لم يضرني أحد فثبت
النافذة فقال كيف تشهدني ولم يضرني فقال يا رسول الله انصدك فبما تناب من خبر
السماء أفلا انصدك ما يجازي خبر من أو بآخر الثلاثة فقال من شمله خزيمة فوجب فثبت
كشهادة بطلين كرامة وتفضيل على غيره من أن النقص واجب اشتراطه في حق العامة
فلا يقاس عليه غيره وإن لا يكون مع ذلك من القياس أي لا يكون الأصل مخالف القياس
أذ لو كان فهو بنفسه مخالف القياس فكيف يقاس عليه غيره وكذا الصوم مع الأكل والشرب
نابا فانه مخالف القياس إذا القياس يقتضي من الصوم وما يتبعناه من الأكل والشرب
أكل سبباً على منسك فانما المنسك أنه منسك أنه فلا يقاس عليه في الأكل والشرب كما قالوا
وإنما في حق منسك القياس الذي ثبت بالفضل عليه إلى غيره هو الظاهر والفضل فيه ما يشترط
وإن كان واحد نصيبه كغيره من شرطه ولا بد أن يكون حكمه شرطاً لا نصيباً وأنشأ في
بعضه بالانصاف فإنما لا تكون الفروع نظراً للأصل لا دون منه والراجح عدم وجه والنقص في الفروع
هو فرع الحكم على كل من هذه المراتبة فربما على أساسيات وفيها هو رأي جمهور الأصحابين وقتنا
فهو بالأصل وقادير بعض الشاغلين فقال لا يتصور مع شرطه إلا ما يشترط في الفروع

فإن كان الحكم مقصوراً عليه بالفضل فكيف يقاس عليه غيره فإن قيل يجوز أن يراد بالفضل النقص
الخال على حكم القياس عليه يكون الباطن من أن يكون المعنى من أن لا يكون النقص المأل
على حكم القياس عليه خصوصاً حكمه في حق الأثر والناك أن النقص الآخر هو النقص المأل على حكم
القياس عليه كشهادة خزيمة وحده فانه مقصور بقوله من شمله خزيمة فوجب ولا ينبغي أن
يقاس عليه من هو على حاله من كثرة الخلفاء والمرشدين أو قبل ذلك كاستصحابه من ذلك
باري أن النبي عم شريته من غير أن يكون له في ذلك ما لا يعلى استغناء وقال في حكمه
فقال من يشهدني ولم يضرني أحد فقال خزيمة أنا أشهد به أنه لم يضرني أحد فثبت
النافذة فقال كيف تشهدني ولم يضرني فقال يا رسول الله انصدك فبما تناب من خبر
السماء أفلا انصدك ما يجازي خبر من أو بآخر الثلاثة فقال من شمله خزيمة فوجب فثبت
كشهادة بطلين كرامة وتفضيل على غيره من أن النقص واجب اشتراطه في حق العامة
فلا يقاس عليه غيره وإن لا يكون مع ذلك من القياس أي لا يكون الأصل مخالف القياس
أذ لو كان فهو بنفسه مخالف القياس فكيف يقاس عليه غيره وكذا الصوم مع الأكل والشرب
نابا فانه مخالف القياس إذا القياس يقتضي من الصوم وما يتبعناه من الأكل والشرب
أكل سبباً على منسك فانما المنسك أنه منسك أنه فلا يقاس عليه في الأكل والشرب كما قالوا
وإنما في حق منسك القياس الذي ثبت بالفضل عليه إلى غيره هو الظاهر والفضل فيه ما يشترط
وإن كان واحد نصيبه كغيره من شرطه ولا بد أن يكون حكمه شرطاً لا نصيباً وأنشأ في
بعضه بالانصاف فإنما لا تكون الفروع نظراً للأصل لا دون منه والراجح عدم وجه والنقص في الفروع
هو فرع الحكم على كل من هذه المراتبة فربما على أساسيات وفيها هو رأي جمهور الأصحابين وقتنا
فهو بالأصل وقادير بعض الشاغلين فقال لا يتصور مع شرطه إلا ما يشترط في الفروع

في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة

في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة

والاشارة السعدية وكون الحكم الشرعي ثابتا بالنقص لا فرعاً عن الشيء الآخر وهو ان كان مما يقيم
 كمن ليست له ثمرة صميحة فلا يستقيم التعطيل لان ثابت اسم الزنا واللواط لا يثبت كحكم شرعي يفرج
 على احوال الشرط وهو كون الحكم شرعاً فان انشأ في ربح يقول ان الزنا مع ما هو مترجم في محل شتم محرم
 ولا معنى موجود في اللواط بل هي فوذة في الحرمة والشدة وتضييع الماء في غيري عليه اسم الزنا
 وحكمه واليه ذهب ابو يوسف ومحمد بن وهب في قياسه في اللذة ولكنه فرق بين ان يعطى اللواط
 اسم الزنا وبين ان يجري عليه حكمه فقط لا بل يشترك الملة قال الاول قياس في اللذة ومن
 الثاني ان يكونون لهم اكثر مما يحاسب انشأ في ربح فأنهم يعطون اسم المحرم لكل باي امر العقل وقد قال
 لهم واحد من النصف لم تسمى العادة قاهرة فقلوا الالة يتفرع خيالها فقال ان لفظك ايضا
 يتفرع خيالها فينبغي ان يبي قاهرة ثم قال لهم لم يسمي المحرم جبراً فقلوا انه يتفرع جبراً فيترك
 على وجه الارض فقال ان لم يكنك ايضا متحرك فينبغي ان تسمى جبراً فيترك وسكت ولا يصح عليها
 الذي تفرع على الشرط الثاني اي لا يستقيم التعطيل لصحة ظاهراً الذي كما عليه انشأ في ربح يقول
 ان يصح طلاقه فيضع ظاهراً كالمسلم او لم يوصى الشرط الثاني وهو تعدي الحكم بمعية كونه اي يكون
 هذا التعطيل تقييداً للحرمة الثابتة بالكفارة في الاصل وهو لم يسلط الاطلاق في الفرع عن النافية لان
 تمامها سبب انتهى بالكفارة ولما رآني يكون موبداً فينبغي موبداً بالكفارة التي هي دائرة بين
 العباداة والمعقوبة وقيل موبداً في التحريم ولكن ليس بالالتزم الذي يخلو من عدم ولا تعدي الحكم
 من الناس في الفطر الى الكفر والخاص لان عذر جهادون عذره ففرج على شرط الثالث
 وهو كون الفرع نظير الاصل فان انشأ في ربح يقول لما عذر الناس ربح كونه عازداً في نفس
 الفعل فلان يعذرنا عما فعلنا ولذلك وجب عليه ابعاءه من نفس الفعل الاولى ونحن نقول ان
 عذر جهادون عذره فان ليسان يقع بلا اختيار وهو منسوب الي صاحب الحق وفضل النجاشي

في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة

في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة
 في قوله لا يشترط في الفعل ان يكون له معنى في نفسه بل يشترط ان يكون له معنى في الجملة

المستعدون وقبيل انديز من حقا
واحد يا موسى وسعد

الاعراض

من حیث موجود

باعتبار من
الشيخ في شرحه ما هو عليه
هو ولا غير فيه الا ان
تفرقة من الابن استكونوا
بالقدر اوسع

عقود و اسناد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منارة للهدى

[illegible]

من لا يكون ذاك الغنى فليكن له
من لا يكون ذاك الغنى فليكن له

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

سبك قالتم نعم قل فدين السراحي بالقبول ففاس النبي عمر الحج على دين العباد والمضي الجاني
بينهما هو الدين وهو عبارة عن جن ثابت في الذمة واجب الاواد والوجوب حكم شرعي وفردا
وعقدوا الظاهر انهم ايضا تقسيم الوصف فالوصف الفرد والعلية بالقدر وحده او بالجنس وحده
محملة للنسأ والوصف العدد والقدر مع الجنس على محملة لتفاضل فالاصل ان قوله سا
وحكا لا يشبهة في انه قابل للوصف وان قوله لا زاما وعارضا لا شك في انه قسم للوصف
ولما جلي واضنى وكذا الفرد والعدد فقد اوردوه على سبيل المقابلة والتداعل والظاهر انه
قسم للوصف اولم يجهل مثلا الا في قسم الوصف وقد يسمى المعنى الجاني الوصف مطلقا
في عرفهم سواء كان وصفا او اسما وكلما على سبيل ما في هذا الكلام من تعفن فخر الاسلام
والناس اتباع له ويجوز في النص وغيره اذا كان ثابتا بجاهي يجوز ان يكون ذلك بمعنى
متخصصا في بعض الطوائف في سورة الزمر وان يكون في غير النص ولكن ثابتا بجاهي كالثبوت
المتى مرت الا ان ثم شرع في بيان ما يعلم ان هذا الوصف وصف وذن غيره فقال ولا
كون الوصف عليه صلحا وعدالة فان الوصف في القياس بمنزلة التشابه في الدعي
فلما يشترط في التشابه للقبول ان يكون صالحا وعاو لا فكذا في الوصف وكما ان في التشابه
لا يجوز العمل قبل التصحيح ولا يجب قبل العدالة فكذا في الوصف ثم بين معنى الصلاح والعدالة
على غير ترتيب اللف فبدأ ولا يذكر العدالة بقوله لظهور اثره في جنس الحكم المعلن به ان
ظهور الوصف في جنس الحكم المعلن به من خارج قبل القياس وان ظهر اثره في عين ذلك
الحكم المعلن به من غير الظاهر الاول في جملة ما يترقى الى اربعة انواع الاول ان يظهر اثره من
ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليه كاتر عين الطوائف في عين سور
الزمر والثاني ان يظهر اثره من ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم وهو الذي ذكره

[illegible][illegible]

الرجوع والعدم فلهذا من دليل ولا يفي عدم الدليل بخلاف اشترحات فانها ليست كذلك
وعند الجمهور ليس بمحتمل أصلاً في النفي ولما في الالتماس لقوله تم وقائلون يدخل الجنسية إلا من
كان هوداً أو نصارى تلك المائيم قل أو بر إنكم إن كنتم صادقين إنما ينبغي أن يطلب المحبة
والبرهان على النفي والالتماس جميعاً ما عُدِّي في كل هذا المقام ولما فرغ من بيان التعليل
الصحيحة والعائدة شرع في بيان ما يوجب التعليل لاجل صحتها وفاسد فعال وجعله بالمثل
لما ربيته إلا أن أصبح عندها هو الرابع على سياقي وقال بعض الشاخصين إن بيان الحكم الصحيح
بعد الفرغ من شرطه حركة وهو خطأ، فأحس بل بيان حكمه الذي سيجي فيما بعد في قوله
وحكمه الأصابع بما لم أر في هذا بيان بانتهى بالتعليل الأول ثبات الوجوب ووصفه
أثبت أن الوجوب المحمودة ووصفه بما أضاف إلى ثبات الشرط ووصفه بما أضاف إلى ثبات أن شرط
الحكم أو وصفه بما أضاف إلى ثبات الحكم ووصفه بما أضاف إلى ثبات الحكم مشروع أو وصفته
فقال به من استندت وقد عينا بالترتيب فقال بالجنسية كحكمة النفس مثال للثبات
الوجوب ثبات أن الجنسية وحدها موجبة كحكمة النفس التي أن ثبتت للرأي والتعليل
وأما ابتداءه بإشارة النص لأن ربوا الفضل لما ورد مجموع القدر والجنس فثبت به الفضل
وهي النسبة متبني أن تحرم شبهة العدة أي الجنس وحده والقدر وحده وصفته السوم في
زكوة الأناضال مثال للثبات وصف الوجوب فإن الأناضال موجبة للزكوة وصفها وهو المرم
عالم لا ينبغي أن يحكم فيه وشيئة بالتعليل وأما ابتداءه بقوله عم في جنس من الأبال السامة شأ
وتحدهما كسر الاشتراط السامة الإطلاق قوله تعالى قد من إلهام صدقة لغيرهم وكثيرهم
بما أشتبه وفي الفلك مثال للشرط فإن اشتد شرط في الفلك ولا ينبغي أن يحكم فيه بالرأي
والعادة وأما ثبته بقوله عم الفلك لا يشهد وقال كسر لا يشترط فيه الاشتداد للعلل

[illegible][illegible]

[illegible]

ولو كان المقصود التواضع والركوع في الصلوة لم يلزم في الأصل الخارجا فلهذا لم نعمل على بل علمنا
 بالقياس إلى استترة مصحة وتلقاها بجزء فامة الركوع مقام سجود التلاوة بمثلها الصلوة فان
 الركوع فيها مقصود على حدة ولجود على حدة فلهذا يوجب احداها من الآخر ثم استثنى بقوله
 انما ينفي تنصع تعديته الى غيره لانه احلاقياسين غاية ان ينفي يقال الجبل بخلاف الاسام الاخر
 يعني ما يكون بالاثراء والاجماع او الضرورة لا لتاسد وله من القياس من كل وجه الا ترى
 ان الاختلاف في اثنين قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع قياسا او يوجب استحسانا فانما اذا
 اختلفا في اثنين بدون قبض المبيع بان قال البائع بعثتها بالفضين وقال المشتري اشتريتها
 بالف فالقياس ان الاكيلف البائع لا ان المشتري لا يدعى عليه شيئا حتى يكون هو منسكرا
 فينبغي ان يسلم المبيع الى المشتري وتحلفه على الكفا الزيادة ولكن الاستحسان ان يقال ان
 المشتري يدعى عليه وجوب تسليم المبيع عند نقد الماقل والتابع يكره والبائع يدعى عليه زيادة
 الاثنان والمشتري يكره فيكونان مريضين من وجه ومنكرين من وجه فوجب الحلف عليه فاذا تماثلوا
 فيمنع القاضي المبيع وها حكمه اي تماثلوا جميعا من حيث القياس المنفي حكم مقول يتعدى الى اثنان
 بان مات البائع لم يشتري جميعا واختلف واثارها في اثنين قبل قبض المبيع على الوجه الذي قلنا
 يتماثلان فيمنع القاضي المبيع كما كان بخلاف في اثنان من والاجارة اي يتعدى حكم المبيع الى الاجارة
 بان اختلف الموهب والمستاجر في مقدار الاجارة قبل قبض المستاجر لا يترتب كل واحد منهما فسخ
 الاجارة لعدم الضرر وعقد الاجارة يحتمل الفسخ فلما بعد القبض فلم يجب بين البائع والاباشر
 فكم نص تعديته يعني اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الاثنان بعد قبض المشتري المبيع فم
 كان القياس ينفي كل الوجود ان كيلف المشتري فقط لانه يكره زيادة الاثنان الذي يجريه البائع
 ولا يدعى على البائع شيئا لان المبيع سالم في يده ولكن الاثر وهو قوله ان اذا اختلف المتبايعان

ولو كان المقصود التواضع والركوع في الصلوة لم يلزم في الأصل الخارجا فلهذا لم نعمل على بل علمنا
 بالقياس إلى استترة مصحة وتلقاها بجزء فامة الركوع مقام سجود التلاوة بمثلها الصلوة فان
 الركوع فيها مقصود على حدة ولجود على حدة فلهذا يوجب احداها من الآخر ثم استثنى بقوله
 انما ينفي تنصع تعديته الى غيره لانه احلاقياسين غاية ان ينفي يقال الجبل بخلاف الاسام الاخر
 يعني ما يكون بالاثراء والاجماع او الضرورة لا لتاسد وله من القياس من كل وجه الا ترى
 ان الاختلاف في اثنين قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع قياسا او يوجب استحسانا فانما اذا
 اختلفا في اثنين بدون قبض المبيع بان قال البائع بعثتها بالفضين وقال المشتري اشتريتها
 بالف فالقياس ان الاكيلف البائع لا ان المشتري لا يدعى عليه شيئا حتى يكون هو منسكرا
 فينبغي ان يسلم المبيع الى المشتري وتحلفه على الكفا الزيادة ولكن الاستحسان ان يقال ان
 المشتري يدعى عليه وجوب تسليم المبيع عند نقد الماقل والتابع يكره والبائع يدعى عليه زيادة
 الاثنان والمشتري يكره فيكونان مريضين من وجه ومنكرين من وجه فوجب الحلف عليه فاذا تماثلوا
 فيمنع القاضي المبيع وها حكمه اي تماثلوا جميعا من حيث القياس المنفي حكم مقول يتعدى الى اثنان
 بان مات البائع لم يشتري جميعا واختلف واثارها في اثنين قبل قبض المبيع على الوجه الذي قلنا
 يتماثلان فيمنع القاضي المبيع كما كان بخلاف في اثنان من والاجارة اي يتعدى حكم المبيع الى الاجارة
 بان اختلف الموهب والمستاجر في مقدار الاجارة قبل قبض المستاجر لا يترتب كل واحد منهما فسخ
 الاجارة لعدم الضرر وعقد الاجارة يحتمل الفسخ فلما بعد القبض فلم يجب بين البائع والاباشر
 فكم نص تعديته يعني اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الاثنان بعد قبض المشتري المبيع فم
 كان القياس ينفي كل الوجود ان كيلف المشتري فقط لانه يكره زيادة الاثنان الذي يجريه البائع
 ولا يدعى على البائع شيئا لان المبيع سالم في يده ولكن الاثر وهو قوله ان اذا اختلف المتبايعان

ولو كان المقصود التواضع والركوع في الصلوة لم يلزم في الأصل الخارجا فلهذا لم نعمل على بل علمنا
 بالقياس إلى استترة مصحة وتلقاها بجزء فامة الركوع مقام سجود التلاوة بمثلها الصلوة فان
 الركوع فيها مقصود على حدة ولجود على حدة فلهذا يوجب احداها من الآخر ثم استثنى بقوله
 انما ينفي تنصع تعديته الى غيره لانه احلاقياسين غاية ان ينفي يقال الجبل بخلاف الاسام الاخر
 يعني ما يكون بالاثراء والاجماع او الضرورة لا لتاسد وله من القياس من كل وجه الا ترى
 ان الاختلاف في اثنين قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع قياسا او يوجب استحسانا فانما اذا
 اختلفا في اثنين بدون قبض المبيع بان قال البائع بعثتها بالفضين وقال المشتري اشتريتها
 بالف فالقياس ان الاكيلف البائع لا ان المشتري لا يدعى عليه شيئا حتى يكون هو منسكرا
 فينبغي ان يسلم المبيع الى المشتري وتحلفه على الكفا الزيادة ولكن الاستحسان ان يقال ان
 المشتري يدعى عليه وجوب تسليم المبيع عند نقد الماقل والتابع يكره والبائع يدعى عليه زيادة
 الاثنان والمشتري يكره فيكونان مريضين من وجه ومنكرين من وجه فوجب الحلف عليه فاذا تماثلوا
 فيمنع القاضي المبيع وها حكمه اي تماثلوا جميعا من حيث القياس المنفي حكم مقول يتعدى الى اثنان
 بان مات البائع لم يشتري جميعا واختلف واثارها في اثنين قبل قبض المبيع على الوجه الذي قلنا
 يتماثلان فيمنع القاضي المبيع كما كان بخلاف في اثنان من والاجارة اي يتعدى حكم المبيع الى الاجارة
 بان اختلف الموهب والمستاجر في مقدار الاجارة قبل قبض المستاجر لا يترتب كل واحد منهما فسخ
 الاجارة لعدم الضرر وعقد الاجارة يحتمل الفسخ فلما بعد القبض فلم يجب بين البائع والاباشر
 فكم نص تعديته يعني اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الاثنان بعد قبض المشتري المبيع فم
 كان القياس ينفي كل الوجود ان كيلف المشتري فقط لانه يكره زيادة الاثنان الذي يجريه البائع
 ولا يدعى على البائع شيئا لان المبيع سالم في يده ولكن الاثر وهو قوله ان اذا اختلف المتبايعان

الثامن الموضعين عليه والطوافات وشمال بالمرثرة بالاجماع ما قلنا بان لا يقطع به السارق
 في المرة الثالثة لأن فيه تقويت جنس النضجة على الكمال فان لم يلبس بميان تأتية فقلنا ان
 حلاصة شريح تأخر الاستلقاء بالاجماع وفي تقويت جنس النضجة اطلاق ثم ان فساده الوضغ
 لا يحجب على العلة المؤثرة اصلا وانما انقضت فانما تنجس بحدوده وان لم تنجس بحدوده حقيقة
 اشارة بقوله لكنه انما تصور من انقضت بحيث تنجس بالطرق الاربعة وبشيء الذي بالوصف ثم انما
 الثابت بالوصف ثم الحكم ثم النقص على ما يأتي وليس مفاده ان يجب دفع كل نقص بطرق الاربعة
 بل يجب دفع بعض النقص ببعض الطرق وبعضها ببعض تميزا والمجموع يبلغ اربعة
 فالتعليق العلة المؤثرة فاذا انقضت الصورة عليها ودفعه كما تقول في المحاسن
 من غير السبيلين ان جنس خارجي وكان حدثا كالبول فيرد عليه اي على هذا التعليق النقص
 من جانب الشافعي راجع اذا لم يسلم فانه جنس خارج وليس بجنت فدفعه الى الوصف
 اي دفعه هذا النقص بالطريقين الاول ليدوم الوصف وهو ان يسبح كرجل بل ابدان تحت
 كل جلدة وما قاله ان الابلدة ظهر الدم في مكانه فلم يخرج ولم يتقل من موضع الى موضع
 تحالاف الدم السائل فانه كان في العروق وانتقل الى فوق الجلدة ونزح من موضع
 ثم انما الثابت بالوصف ولا شيء ثم ندفعه ثانيا بعد المعنى الثابت بالوصف ونحوها
 لو سلم انه وجب وصف الخروج لكنه لم يوجد المعنى الثابت بالخروج والاول هو وجب غسل ذلك
 الموضع فانه يجب ولا غسل ذلك الموضع ثم يجب غسل البدن كله ولكن يقتصر على الاربعة
 ودفع الحرج فانه اي سبب وجب غسل ذلك الموضع صلا الوصف حتى ينجس ان خرج
 التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يخرج في هذا وجب غسل ذلك الموضع وجب غسل
 سائر البدن البته وبذلك لم يجب غسل ذلك الموضع فانما حكم لعدم الطهارة لانه لم يوجد

[illegible][illegible]

ليس شرط للاحصان فكما ان المسلمين يرجح بعضهم ويكبل بعضهم فكذلك الكفار فيجعل جلد
الماتة علة لرفع الشيب بالقياس على المسلمين يستوفى الواقع حكم شرعي وتخذنا لما كان
الاسلام شرط للاحصان والكفار ليس عليهم الا الجلد كما كانا وثيقا عارضناهم بالقلب
فبقول المسلمون انما يكبل كبرهم بالمال لانه يرجح شيهم على الاسلام ان الجلد علة لرفعهم في المسلمين
على الرجح على الجلد نعم فمذه معاينة لانما مثل على خلاف مدعى العقل الذي هو رجح شيهم
وفيهما منافضة ليلزم ان لا يصلح علة للتخلص منه يعني ان من ادوان لا يراد على علة
القلب في المال فظرفية من الابداء ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال فانه يمكن ان يكون
الشيء وثيقا على شيء وذلك شيء يكون دليلا عليه كالنار مع الدخان بخلاف العلة فانه
يتعين ان يكون احداهما علة والاخر معلول فالقلب يصير ولكن هذا التخلص لا يقع بهنا
لنا فمضى مع اذالساواة بينهما لان الرجح عقوبة غليظة ولا شروط والجلد ليس كذلك وتوقفنا
لوقلتنا الصوم عبادة عزيم بالندز فتزوم بالشرع اذ لو قلب بعضهم فيقول ناليزم بالندز لانه
يزوم بالشرع قلنا بينهما سواة يمكن ان يستدل بحال كل منها على الآخر ولا ضيق فيه والثا
قلب الوصف شأها على بعضهم بعد ان كان شأها لذي بعضهم فلو قلب الجواب لم يعمل نظره
بطنا ويطنه نظر اقلان نظره الوصف كان اليك والوجه الى بعضهم فان قلب بدده فضا نظره
اليه ووجه اليك فهو حارضة من حيث انه يدل على خلاف مدعى بعضهم وفيه منافضة من
ان دليله لم يدل على معاده وهذا هو الذي يسميه اهل المناظرة بالمعارضة بالقلب ويجري في كثير
من الاحيان في المناظرة العامة الورود كما يبينه في تبينه كقولهم في صوم رمضان انه صوم
فرض فلا يتاذى الشيئين التي في الصوم القضاء فجعلت الفرضية على الاثنين فعارضناه بالقلب
وجعلنا الفرضية دليلا على عدم الاثنين قلنا لما كان صوم فرضا استغنى عن الاثنين

ليس شرط للاحصان فلما ان المسلمين رجم بعضهم ويكذب بعضهم قلنا الكفار جعل جلد
الماتة لآدم النيب بالقياس على المسلمين يكون في الواقع حكم شرعي ونحن لما كان
الاسلام شرط للاحصان والكفار ليس عليهم الا الجلد بل كانا وقيا عارضناهم بالقلب
فيقول المسلمون اننا يكذبونهم فانه لا يرد عليهم اى الاسلام ان الجلد لآدم النيب
على ارجع عليه الجلد فمعه فانه لا يرد عليهم اى الاسلام ان الجلد لآدم النيب
وقد انما نقتضيه لعلهم ياتوا بالصلح على الفلص منه يعني ان من ادوان لا يرد على عدله
القلب في المال فظهر لغيره ان الابداء ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال فانه يمكن ان
اشي وادله على شي واذك اشئ يكون وادله عليه كالتاريخ الدخان بخلاف العلوية فانه
يتعين ان يكون احدهما على الآخر معلولا فالقلب يصير ولكن هذا المخلص لا يقع ههنا
لناضى روح اذ السادة يهنا لان الرجم عقوبة غليظة وشرط والجسد ليس كذلك ونفينا
لو قلنا الصوم عبادة يلزم بالند فقلزم بالشرع اذ لو قلب الخصم فيقول انما يلزم بالند لانه
يلزم بالشرع قلنا يهنا سادة يمكن ان يستدل بحال كل منها على الآخر ولا يهنا فيه الشا
قلب الوصف شا با على الخصم بعد ان كان شا با لادى الخصم فلو قلب الجواب جعل ظهره
بطنا ولبنة ظهر فان ظهر الوصف كان اليك والوجه الى الخصم فان قلب بده فصار ظهره
اليه ووجه اليك فهو معارضة من حيث انه يدل على خلاف مدعى الخصم وفيه مناقضة من
ان دليله لم يدل على معارضة وهذا هو الذي يسميه اهل المناظرة بالمعارضة بالقلب ويجرى في كثير
من الاحيان في المناظرة العامة الورود كما يهزوه في تبهم فتقول لهم في صوم رمضان ان الصوم
فرض فلا ياتى الاتباعين الذين لا تقوم القضاة فجعلت الفرعية على اثنين فعارضناه بالقلب
وجعلنا الفرعية وليا على عدم التعيين فقلنا لما كان صوم رمضان استقنى عن تعيين النية

[illegible]

فیه کصوره القضاء لأن^ه ای وصف المفرضیتا فی موردہ الشافعی رحمہ صرح فی
العدم بخلاف التعیین الہی اور وہ فقہاء عدی الی الوصل فی مضمونہ البیع الفاسد
ای انارہ والودیعۃ الی الماکک والمفصوب لہ اور البیع الفاسد الی البطل بائی جہ
کانت یخرج عن العمدۃ ولا یشرط تعیین البیع من حیث کونہ ودیعۃ او مضایبہا یا
لا یستعین بالتمثل الرویۃ انہ فی کون ثبات التعیین علی حکم اقوی من ثبات المفرضیت
علی مکملہ وقیل علیہ فی ہذا النذر لو کان تعلیل الخصم بحجج المفرضیتہ اذا کان تعلیلہ بخصم
المفرض فلا یناسب بمقابلتہ ابرامسأدہ والودیعۃ والمفصوب والبیع الفاسد وبکثرة
اصولہ ای انما شدہ لقیاس واحد اصل واحد و لقیاس آخر اصلان و اصول تخرج ہذا
علی الاول والآخر بالاصل المقیس علیہ ولا یمکن ہذا من قبل کثرة الادلۃ لقیاسیہ و کثرة
اوجہ الشبہ شیء فان ہذہ کلہا فاسدہ و کثرۃ الاول صغیرۃ کثرت فی مسح الراس لہ مسح
غلا میں تلبیثشان اصلہ مسح الخف و البیضۃ والیتیم بخلاف قول الشافعی رحمہ انہ یرکن
فیفس تلبیثشانہ لاصل الخافض و بالعدم عند عدم ہو لکس ای ان کا کان مصنف
یطرد و یغسکس کان اولی من مصنف یطرد و لا یغسکس فالاطوارح ہوا و وجہ الخف و وجہ
و اطوار لکس ہوا و عدم عند عدم غسل قولنا فی مسح الراس ای مسح غلا میں تکرارہ و نہ
ینکس لہ قولنا لا یمکن ہوا فیفس تکرارہ کس لہ وجہ و نحوہ بخلاف قول الشافعی رحمہ
انہ یرکن فیفس تکرارہ فانہ لا ینکسکس لہ قولہ لا یمکن یرکن لایسن تکرارہ فان البعضیہ
والاستثنای لیس یرکن مع ذلک لیس تکرارہ ثم لا یرکن بین حکم تعارض ان تکرارہ
فقال و اذا تعارض ضربا تزجج ما تعارض اصل القیاس لیس کان الرجحان فی الذات
احقر منه فی الخال ای من الرجحان الی اصل فی الخال لان الخال فائزہ بالذات ہاجزہ

[illegible]

في الوجود والظهور والتأخر في مقابلته المتبرع فيه يقطع حق المالك بالبيع والتأني في قوله على
القاعدة المذكورة وذلك بانها اذا خصصت كل شاة رجل ثم عجزوا عنها ولم يشاءوا فانه قطع
عنه الحق للمالك عن الشاة ويضمن قيمتها للمالك لانه تعارض ههنا رايان صحيح فان ان
عطل الى ان يصل الشاة وكان للمالك يضمن ان يافدها للمالك ويضمنه نقصان ان نظر
الى ان البيع والتأني كما ان الغاصب يضمن ان يافدها الغاصب ويضمن القيمة ولكن
رعايته لا الجارية بقوى من رعايته للمالك لان الصنعة قائمة بذات من كل وجه والعين
بالكس من وجه فحق المالك في العين ثابت من وجه دون وجه وحق الغاصب في الصنعة
ثابت من كل وجه فكان الصنعة بمنزلة الذات والعين بمنزلة الوصف وان كان الامر
في ظاهر الحال بالعكس اذ كانت الشاة اصلا والصنعة وصفا على ان يربط اليه الشاة في
واشار اليه المصنف بقوله وقال الشافعي رحمه صاحب الاملا وهو المالك حتى لان الصنعة
قائمة بالمصنوع ثابتة لغيري الشافعي رحمه على ظاهره وجوبه على ائمة وموافقه عن بيان
المرجحات الصريحة شرع في الفاسدة فقال والشيخ غلبت الاشياء وبالمعنى وقوله لا يفسد
فاسد عن بقوله وجب عليه كل هذا الاملا الشافعي رحمه فقال غلبت الاشياء قول الشافعية ان
الاخيصة لوالده والولد من حيث الحرمة فقط ويشبهه بن العم من وجه شيخي جواز عطاء
الوكوة كل منها لآخر وكل نخل حليمة كل منها لآخر ونحو شاة كل منها لآخر فيكون الحاقه
بابن العم اولى فلا يمتنع على الاخ اخا فلكم وعندنا بمنزلة ترجيح احد القياسين بقياس آخر
وقد عرفت بطلانه ونحو العموم قول الشافعية ان وصف الطعم في حرمة الربوا اولى
من التقدير بالجنس لا يميز القليل وبما تحفته والكثير وجوب القليل بالكيل لا بالتناول
الاكثير فربا بطل عندنا لما جازعنا من القليل بالكيل القاصدة فلا رجحان للعموم على خصوص

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

[illegible]

ولكن فيما معنى العبادة وهوانه لا يصرف مصارفه لكره ولا تحصيل لامل في العمل فلهذا لا يترك
على كسب الحلال الطيب ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج فانه في نفسه مؤنة لا ارضى الى
يزرعها ولا استمرها السلطان منه واما ما يبدى آخره ولكن في معنى العقوبة من حيث انه
يجب على الكفار الذين اشتغلوا بغير اعتدالها بنحو الاخرة وراوا ظهورهم وحق فاقوا نفسه
اشي ثابت بذاته من غير ان يتلق بذة العبد في نفسه حتى يجيب عليها واول من استبهاه الله تعالى
الاجل نفسه وتولى اخذه وقسمته من كان تليفته في الارض وهو السلطان خمس النعائم
والعائدون فان الجهاد حق الله فينبغي ان يكون العصاب به وبالعقوبة كلها الله تعالى
لكن اوجب اربعة احاسه للنافعين منه من عليم واطبق خمس لنفسه وكذا العائدون فانما هم
لما خلق الله في الارض من الذئب والخنزير فينبغي ان يكون كل واحد منهم ولكن الله تعالى
اصل اللواحي والاملاك اربعة احاسه منه وفضلنا وحقوق العباد كبذل التلقات
والمنصوبات وغير ما من اليد وملك المبيع واليمن وملك الخلق ونحوه وهذه الحقوق
اسي جنبها سواء كان حقا لله او للعباد لله كقوله عز قريش تقسم الى اصل وخلف فقوم مقام
الاصل عند التقدير فالايان اصله التصديق والاقرار جميعا عند الله تعالى ثم صارا لاقرار
ومده اصله استنبذ خلفا عن التصديق في حق احكام الدنيا بان اقيم الاقرار مقامه في
حق ترتيب احكامه كما في المكره على الاسلام اجري الاقرار مقام جميع التصديق والاقرار
والن عدم التصديق منهم صارا احوال الايوين في حق الصنف خلفا من الاصل في احوال
الصنف الايمان حتى يجعل سلما بالاسلام احوال الايوين ويجري عليه احكامه بالاثبات وصلوا بالاثبات
ونحوها ثم صارت تبعية اهل الازد خلفا عن تبعية الايوين في اثبات الاسلام في الصنف الذي
سواء اهل الاسلام واخرجه الى خارجكم عليه بالاسلام في الصلوة عليه كالم تبعية ونحوها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

على قال
كل من كان الامان
اعدا الصديق وان شرب جيبا
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

خلفا عن خلف بل كل فلك خلف عن احوال الصفيح لكن البعض مرتب على البعض في الكبر
الطهارة بالماء اصل التيمم خلف عنه ولا يقدر بلا خلاف ثم هذا الخلاف عندنا مطلق حتى
يرتفع التيمم بالتراب فيتم فثبت به البات الصلوة الى غاية وجود الماء عند الشافعي مع ضروري
اي لا يرتفع به الحديث اهله ولكن يبيح الصلوة بغيره في ضرورة الاحتياج فلا يجوز تيمم بغيره لان
مكتوباته ان يجب لكل مكتوب تيمم آخر ثم ترك من قوله لا خلف عندنا مطلق فيكون
الخلافا بين الماء والتراب في قول ابي حنيفة وابي يوسف فان ابا حنيفة قال فان لم
تجد ماء فامض بغيره ليعيد الطهارة بغيره خلفا عن الماء وعند غيره فيكون الوضوء بغيره
الحاصلين من الماء والتراب لا يتبين الموثقين لان الله لم يسل ولا بالوضوء بغيره فاعلموا
ثم امر التيمم عند البعض بالوضوء وفتى عليه في هذا الاختلاف المذكور مسألة فثبت التيمم
للتوضيين لانه يجوز عند اثنين من فان التراب ان كان خلفا عن الماء لكن التيمم ليس
بمخلف عن الوضوء بل محاسن فيجوز ان كان واحدا بالآخر سيما كان ولا يجوز عند محمد وروافده
لان التيمم ان كان خلفا عن الوضوء وكان التيمم خلفا عن التوضي فلا يجوز الاقتصار بالمال
والخلافه لا ثبت الا بالوضوء او لا الله فلا ثبت بالمال كما لا ثبت الا بالوضوء في شرط
كونه خلفا عن الاصل في حال على احتمال الوجه ويحتمل السبب منع الاصل ولا يمنع
الخلف ما اذا لم يحتمل الاصل والوجه فلا يصح الخلاف عنه وكذا ان كان الاصل موجودا بنفسه
فلا يصح الخلاف ايضا ونظيره اي شرة احتمال الاصل للوجود في عين الغموس والخلف
على مس السواء فان في عين الغموس لا يجب الكفار فاذ لا يتصور البتة ان يكون الاصل
فان كان الماضي قد فات عن الحالف ولا قدرة عليه وفي الحالف على مس السواء
يتصور البتة يمكن لان الانبياء والملائكة ميسورة ولا اوليا وايضا يمكن بحرق العادة ولكن لا يجوز

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك
ما لا يفسد خلطه من ذلك

۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴
 ۵۳۵
 ۵۳۶
 ۵۳۷
 ۵۳۸
 ۵۳۹
 ۵۴۰
 ۵۴۱
 ۵۴۲

[illegible]

المعلق يعني ان الايجاب المعلق بالشرط هو قول ان دخلت الدار فانت طالق يكون
سببا في حال وجود الشرط والايجاب المضاف الى الوقت بان يقول انت طالق غدا
سبب للحال لكن تاجر حكمه الى الغد وهو من اقسام العلل في الحقيقة وانما هي سببا باعتبار
الاضافة فيكون ان يكون هذا هو القسم الرابع للسبب فيمكن ان يكون الرابع هو قول سبب
شبه العلل كما ذكرنا في الميمون بالطلاق والعنف وهو الذي يسمى سببا مجازيا في اقسام
ومن هذا سبب بعضهم الى ان اقسام السبب ثلثة سبب الحقيقة وسبب في معنى العلة
وسبب مجازي لأن الايجاب المضاف الى اقسام العلل في الحقيقة وسبب في معنى العلة
العله هو السبب المجازي بعينه والثاني العلة وهو ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء
بلا واسطة كخارج السبب والعلة والعلة وهو علم العلل الموضوعة كالبيع والكتابة
والعلل المستنبطة بالاتجاه وهو سبعة اقسام لان علل اشهر في الحقيقة ثم ثلثة يادرس
احكامها تكون علما سابقا ان تكون موضوعة للحكم وايضا الحكم الهابط او الثاني ان يكون
عليه معنى بان يكون مؤثرة في الحكم والثالث ان يكون حكما بحيث ثبت الحكم بعد وجودها
من غير تزلخ فاذا وجدت هذه الاوصاف الثلاثة في شيء واحد كان عليه كلمة حاشية والآلة
فناقصه فبا اعتبار استكمال هذه الاوصاف ونسبة ينبغي ان تكون الاقسام سبعة بهذه
الريقة الاول ما يكون اسما ومعنى وحكما وهو الجامع للاوصاف والثاني ما يكون اسما لا معنى
ولا حكما والثالث ما يكون معنى للاسما ولا حكما والرابع ما يكون حكما للاسما ولا معنى في هذه الثلاثة
ما يوجد فيها وصف لا يعدم وصفان في الشيء من ان يكون اسما ومعنى ولا حكما ولا اسما ولا معنى
اسما ولا حكما لا معنى ولا سابع ما يكون معنى ولا اسما فاذا الثلاثة ما يوجد فيها وصفان لا يعدم
وصف لكن المعنى لم يذكر ما هو معنى للاسما ولا حكما وما هو حكما للاسما ولا معنى وذكر كونهما معا

141

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الأخبار عن المحبة أقدم مقام المحبة في قول الرسل والمرأة أن كنت تبغين فانت طالق فقد
أحبك طلاق لأن المحبة أمر طاهر لا يوقف عليه إلا بالاذن لا يكتفى بمقتصر على المجلس المشقة
بالتخيير والتخيير مقتصر على المجلس والثالث الشرط وهو ما يتعلق بالوجود ودون الوجوب اختاره
بمعنى العلة ونبغي أن يراود عليه قوله ويكون خارجاً عن مبدئية تخرج بالجور كذا قيل وهو محتمل
بالاستقراء الأول شرط محض لا يكون له تأثير في الحكم بل يتوقف عليه انعقاد العلة كقولهم
بأنسبة إلى وقوع الطلاق المعلق به في قوله إن دخلت الدار فانت طالق والثاني
شروط في حكم المعلن في حكم اضافته الحكم إليه وهو وجوب الضمان على صاحبه كحجر البير في الطريق
فإن شرط تلف ما يمانع بالسقوط فيه لأن العلة في الحقيقة برأئيل لميلان طبعه ثقيل على
أسفل ولكن الأرض كانت مانعة له وكذا البير الزلزال مانع وضعه للمانع من قبيل الشروط
شبه محض ليس بعلة له فاقم المحقق الذي هو الشرط مقام العلة في حق الضمان إذا احتج في
غير ذلك وما كان محض في ملكه أو لغيره الإنسان نفسه على البير كحجر البير في الضمان على المخاذ أصلاً
وشرح الزرق فانه شرط لميلان ما فيه أو لا زرق كان مانعاً أو لا شرط وألغى كونه مانعاً
لا يلحق بالإنسان أيضاً الحكم إلا وهو شرط على الشيء خلق عليه فاضيق للشرط ويكون صاحب الشرط
ضاماً لتلف ما فيه ونقصان الخرق الضمان والثالث شرط له حكم الأسباب وهو الشرط الذي
يتمل فيه وبين الشرط فعل فاعل مختار لا يكون ذلك الفعل منسوباً إلى ذلك الشرط ويكون
ذلك الشرط سابقاً على ذلك الفعل وأختاره جبالاً فخل فعل فاعل طبيعي كحجر البير في تكم
أصله وأما كان ذلك الفعل منسوباً إلى ذلك الشرط كقوله باب نقص الظلم أو ظلمه نسبة
إلى الفسخ فأما في حكم المعلن عنه من حيث تضمن الفسخ عنه فمضاهياً له ولو كان الشرط
سابقاً على العلة كدخل الذي في قوله انت طالق إن دخلت الدار وهو من غير أن تعلم قوله

[illegible][illegible]

۱- اقسام الشريعة
 ۲- اقسام الشريعة
 ۳- اقسام الشريعة
 ۴- اقسام الشريعة
 ۵- اقسام الشريعة
 ۶- اقسام الشريعة
 ۷- اقسام الشريعة
 ۸- اقسام الشريعة
 ۹- اقسام الشريعة
 ۱۰- اقسام الشريعة

[illegible]

وقوله له كباية وحججه عليه ولا يصح ايمان من عاقل لعدم ورود الشرح به وهو قول الشافعي في
وجوب القول لقول الله تعالى ولكن المعذرين حتى يثبت رسول او قامت لهم حجة بما هم في حجة
لما استقر على القطع والثبتات فوق العمل الشرعي لان العمل الشرعي لما ثبت ليس حجة لما استقر
وعمل العقيدة محجة بنفسها وغير قابل للفسخ والتبديل فلم يتقبل دليل الشرع كالمادة العقل
مثل رتبة الله تعالى وعذاب القبر واليزان والمصروف وعناصير الآخرة وتكملي في ذلك
بعضة بل لا يتم حديث قال لا يبدى في راتك فوك في ضلال اسير فكان في القول بالعمل
قبل الوحي لما قال انك ولم يقل اوحى الي وقالوا لا اذن من محفل غلو خوف من الطلب
وترك الايمان والعصى اعاق كل عطف بال ايمان الجاهل عقلا وان لم ير عليه السمع ومن لم
تبلغ الدعوة بان ينشأ على شاس الجبل اذ لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان من اهل النار لوجوب
الايمان بحج العقل ولما في الشرع فعند حجي تقوم عليه الحجج وبها مردى عن ابي حنيفة
عن الشيخ ابي منصور الفيني عن الاقرع مينا ومن المعتزلة الذي انتمى وهو ان العقل
موجب عدم معرفتنا ما كن المعصوم من قول الشيخ ابي منصور في ابي حنيفة
ما ذكره المصنف من ان العقل في الذي لم تبلغ الدعوة انه غير كاف بحج العقل فانما لم يعتقد
باناد الكفر كان معذورا فلم يصاحف معه يمكن فيما " " ولا استدلال وانما يات
الشرع تعالى بالبرية فانه لم يدرك الحواجب لم يكن معذورا وان لم تبلغ الدعوة لان الاموال
ولو كرهه القائل بمنزلة الدعوة في تبني القلب عن عدم النفعلة بالنظر في الآيات الظاهرة
وليس على هذا الاموال دليل لعدم عليه لانه يختلف باختلاف الاشخاص فرب عاقل يرتد
في زمان قليل الى الاستدس في غير فيفوت اقتديره الى الله تعالى وقيل انه قد ثبتت
للمع اعتقاد ارباب المال المعذومين في حيز لا للشرع ان محفل عن الاعتقاد حتى يهلك

[illegible][illegible]

او اخذ قية الشرب كمن اياه لدرجة فان خذوا لان المحتج عنه هم وليس لهم وجه ولهم هذا
 من قبل شئ ان الشخص ضمن ان لا يكثر من معقودات العلم ضمن ان كان قبله كما قبل
 الدعوة ولا ينقص ايمان العاصي العاقل عندهم وعندنا العلم وان لم يكن مكلفا لان الوجوب
 بالخطاب وهو ما قطعناه لقوله عن من رفع العلم فثلث عن العاصي حتى يتعلم عن المجنون حتى
 يتيقن وعن الناجي حتى يتيقن فلما فرغ من بيان العقل شرع في بيان الالهية الموقوفة
 عليه فقال والالهية ثومان النوع الاول الالهية وجوب هي بناء على قيام العقائد الالهية
 نفس الوجوب لا تثبت الا بعد وجوده صالحه للوجوب له وعليه في عبارة عن العهد
 الذي صاها بنا يوم الميثاق بقوله لا استبركتم قالوا بلى شهدنا انما اقررنا ربوبية يوم
 الميثاق فقد اقررنا بجميع شرائع الصالحة لنا وعلينا والا الذي يولده وادته صالحه للوجوب
 وعليه بنا على ذلك العهد الماضي وما دام لم يولد كان جزء من الامم يتفق بقبولها ويؤيد
 في البيع تباعا ولم تكن منته صالحه لان يجب عليه ان يمتثل لفقده الاقارب فمن المبيع
 الذي اشتراه الولي لو ان كانت صالحه لما يجب لمن القرض طارث والوصية والنسب
 فاقا ولما كانت صالحه لما يجب له وعليه غير ان الوجوب غير مقصور بنفسه وانما المقصور
 او اوجه فلما اقتصروا لك في حق العبي في ان كان يطل الوجوب لعدم حكمه فان كان من حقوق
 العباد من العلم لقضائ التلقات والكوف من المبيع وفقده لزومات ولا انا بذكر
 ويكون ادا وليا كما كان وكان الوجوب غير خال عن حكمه وما كان عقوبة او جزاء لم يجب عليه
 ينبغي ان يكون بالعقوبة منها القصاص بالجزاء افضل المصادرة بالغرب الا لا يلام دون
 المردود وحرمان اليرث ليكون مقبلا لا حقوق المردود خارجة عنها ولا ضرر عند سائر
 الاداب فمن باب ما لا يوجب لمن انا الجزاء حقوق الله تعالى يجب حتى يصح القول

[illegible]

في حق احكام الآخرة لا ترفع نفقة في حقها وانما قلنا بالارزوم او الاداء لو استوصف بعض
 ولم يصف للاسلام بعد اعقل لم تبين امراته ولو زوجه الا اذا كان استناعا لمزوان كان
 جميعا الا قيل عليه كالمكر للرجل عصفوا به وهو القسم الثاني والاول بالكر هو الردة فينبغي ان يرد
 بتبرده عند بل حنيفة ومحمد في حق احكام الدنيا والآخرة حتى تبين منه امرته والميراث
 من اقارب المسلمين ولكن القليل لانه لم توجد منه الحاربه قبل البلوغ ولو قلنا بل يرد في كل
 عليش كالمرة وقد بل في يوسف والشافعي في حق الاصح رده في حق احكام الدنيا لا ما من غير
 وانما قلنا بصحة ايمانه كونه نفعا محضا وابدوا من الامرين في حين كونه حسانا في زمان
 وقبيل في زمان وبما هو قسم الثالث كالنكوة ونحوها البيع منه الاداء من عمر زوم عمدة
 وضمان فان شرط فيه لا يجب تمامه بل ينفي فيه وان افسده لا يجب عليه القضاة وفي
 بذا الاداء بالارزوم عليه نفقة محض لسر حيت انه يتاواه وانما يشق ذلك بعد البلوغ وانما
 من غير حقوق الله تعالى ان كان نفعا محضا لقبول البتة والصدقة تصح مباشرة او
 مباشرة لبعض من غير رضا الولي واذن وبما هو قسم الرابع وفي الضرر بعض الذي لا يشق
 نفقة وينادي كالطلاق والودعة ونحوها من اطلاق والتصدق والبتة والقرض بطلان
 فان ينما انما تلك من غير نفقة يعود اليه ولكن قلل شمس الامة ان طلاق يصبي وانه اذا
 اليه حابة الا ترى انه اذا سلمت امرته يعرض عليه الاسلام فان ابى فرق بينها وبين طلاق
 عند بل حنيفة ومحمد فانما سلمت وقت الفرقة بينه وبين امرته وبطلان عند محمد وح اذا
 كان محجوبا بانما صحت امرته وطلبت التعز في كان ذلك طلاقا عند البعض فلو ان حكم
 الطلاق ثابت في حقها عند الحاجة وبما هو القسم الخامس منه ثم انقسم الساموس هو قوله وفي
 الدار بينهما اي بين النفقة والضرر كالبيع ونحوه يملك برأي الولي فان البيع ونحوه من المعاملات

وَاللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ
فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَنْ يَتَّبِعِ الْغَايِبَ
وَمَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْكِتَابِ
وَمَا يَتَّبِعِ الْغَايِبَ
وَمَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْكِتَابِ
وَمَا يَتَّبِعِ الْغَايِبَ
وَمَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْكِتَابِ

[illegible]

قوله ان كان الاصل في عدم الاستدافان لم يمتد الحق بالنوم في وجوب قضاء الصلوة
 وان امتد فليجوز بالجحون فيسقط به الا اذا كان في الصلوة اذا زاد على يوم وليله باعتماد الصلوة
 عند محمد ربح وباعتبار الساعات عنه هكذا يتبين في الجحون وعند الشافعي ربح اذا غمى عليه
 وقت صلوة فاملة لا يتجيب القضاء ولكن استحسن بالفرق بين الاستداف وعدمه لان حمار
 بن ياسر غمى عليه يوما وليله نقصان الصلوة وان غمى عليه اكثر من يوم وليله فاقم نقصان
 الصلوة وامتداده في الصوم نادر فلا يعتبر حتى لو غمى عليه في جميع اشهر ثم افاق بعد ضميه
 يزره القضاء واذا كان امتداده في الصوم نادر افاض الزكوة او كى ان يذبح استغراقا له
 والرق عطف على ما قبله وهو غير محلي بجملة الشرع وهو عاجز لا يقدر على النقصات
 وان كان بحسب الجس اقوى بما قسم من الحشر جزاء على الكفر لان الكفار استنكفوا عبادته
 الله تعالى فجعلهم الله تعالى عليه عبيده وهذا في الاصل اى اصل وضعه الله تعالى اذ اقرت له
 ابتداء الاعلى الكفار ثم بعد ذلك وان سلم بقى عليه وعلى اولاده ولا ينقك عنه الملتصق كالخروج
 لانه ثبت ابتداء الاعلى الكافر ثم بعد ذلك ان اشترى بسلام رخص خراج بقى الخراج على حاله فلا ينق
 واليه شاربته لكونه في البقاء خاصا بالعموم الحكمية اى صار في البقاء حكما من احكام الشرع
 من غير ان يراى في معنى الجزاء به يصير له عرضة للملك والابتدال اى بسبب هذا الرق يصير
 العبد محلا لكونه مملوكا ويقتل ولا العرضة في الاصل خروجه القصاب التي يبيع بها وسوته يده
 وهو وصف لا يتجزى ثبوته وزواله الا من الله تعالى فلا يصح ان يوصف العبد بكونه موقوف
 البعض دون البعض بخلاف المالك اللازم له فانه من العبد يوصف بالتجزى زوالا وثبوته
 فان الربط بوباع عبده من اثنين بآجال اجمع ولو باع نصف العبد بقي المالك لى نصف
 الآخر بالاجماع وهو اعم من الرق فان قد يوصف بغيره الانسان من العروض ودون الرق

قوله ان كان الاصل في عدم الاستدافان لم يمتد الحق بالنوم في وجوب قضاء الصلوة
 وان امتد فليجوز بالجحون فيسقط به الا اذا كان في الصلوة اذا زاد على يوم وليله باعتماد الصلوة
 عند محمد ربح وباعتبار الساعات عنه هكذا يتبين في الجحون وعند الشافعي ربح اذا غمى عليه
 وقت صلوة فاملة لا يتجيب القضاء ولكن استحسن بالفرق بين الاستداف وعدمه لان حمار
 بن ياسر غمى عليه يوما وليله نقصان الصلوة وان غمى عليه اكثر من يوم وليله فاقم نقصان
 الصلوة وامتداده في الصوم نادر فلا يعتبر حتى لو غمى عليه في جميع اشهر ثم افاق بعد ضميه
 يزره القضاء واذا كان امتداده في الصوم نادر افاض الزكوة او كى ان يذبح استغراقا له
 والرق عطف على ما قبله وهو غير محلي بجملة الشرع وهو عاجز لا يقدر على النقصات
 وان كان بحسب الجس اقوى بما قسم من الحشر جزاء على الكفر لان الكفار استنكفوا عبادته
 الله تعالى فجعلهم الله تعالى عليه عبيده وهذا في الاصل اى اصل وضعه الله تعالى اذ اقرت له
 ابتداء الاعلى الكفار ثم بعد ذلك وان سلم بقى عليه وعلى اولاده ولا ينقك عنه الملتصق كالخروج
 لانه ثبت ابتداء الاعلى الكافر ثم بعد ذلك ان اشترى بسلام رخص خراج بقى الخراج على حاله فلا ينق
 واليه شاربته لكونه في البقاء خاصا بالعموم الحكمية اى صار في البقاء حكما من احكام الشرع
 من غير ان يراى في معنى الجزاء به يصير له عرضة للملك والابتدال اى بسبب هذا الرق يصير
 العبد محلا لكونه مملوكا ويقتل ولا العرضة في الاصل خروجه القصاب التي يبيع بها وسوته يده
 وهو وصف لا يتجزى ثبوته وزواله الا من الله تعالى فلا يصح ان يوصف العبد بكونه موقوف
 البعض دون البعض بخلاف المالك اللازم له فانه من العبد يوصف بالتجزى زوالا وثبوته
 فان الربط بوباع عبده من اثنين بآجال اجمع ولو باع نصف العبد بقي المالك لى نصف
 الآخر بالاجماع وهو اعم من الرق فان قد يوصف بغيره الانسان من العروض ودون الرق

قوله ان كان الاصل في عدم الاستدافان لم يمتد الحق بالنوم في وجوب قضاء الصلوة
 وان امتد فليجوز بالجحون فيسقط به الا اذا كان في الصلوة اذا زاد على يوم وليله باعتماد الصلوة
 عند محمد ربح وباعتبار الساعات عنه هكذا يتبين في الجحون وعند الشافعي ربح اذا غمى عليه
 وقت صلوة فاملة لا يتجيب القضاء ولكن استحسن بالفرق بين الاستداف وعدمه لان حمار
 بن ياسر غمى عليه يوما وليله نقصان الصلوة وان غمى عليه اكثر من يوم وليله فاقم نقصان
 الصلوة وامتداده في الصوم نادر فلا يعتبر حتى لو غمى عليه في جميع اشهر ثم افاق بعد ضميه
 يزره القضاء واذا كان امتداده في الصوم نادر افاض الزكوة او كى ان يذبح استغراقا له
 والرق عطف على ما قبله وهو غير محلي بجملة الشرع وهو عاجز لا يقدر على النقصات
 وان كان بحسب الجس اقوى بما قسم من الحشر جزاء على الكفر لان الكفار استنكفوا عبادته
 الله تعالى فجعلهم الله تعالى عليه عبيده وهذا في الاصل اى اصل وضعه الله تعالى اذ اقرت له
 ابتداء الاعلى الكفار ثم بعد ذلك وان سلم بقى عليه وعلى اولاده ولا ينقك عنه الملتصق كالخروج
 لانه ثبت ابتداء الاعلى الكافر ثم بعد ذلك ان اشترى بسلام رخص خراج بقى الخراج على حاله فلا ينق
 واليه شاربته لكونه في البقاء خاصا بالعموم الحكمية اى صار في البقاء حكما من احكام الشرع
 من غير ان يراى في معنى الجزاء به يصير له عرضة للملك والابتدال اى بسبب هذا الرق يصير
 العبد محلا لكونه مملوكا ويقتل ولا العرضة في الاصل خروجه القصاب التي يبيع بها وسوته يده
 وهو وصف لا يتجزى ثبوته وزواله الا من الله تعالى فلا يصح ان يوصف العبد بكونه موقوف
 البعض دون البعض بخلاف المالك اللازم له فانه من العبد يوصف بالتجزى زوالا وثبوته
 فان الربط بوباع عبده من اثنين بآجال اجمع ولو باع نصف العبد بقي المالك لى نصف
 الآخر بالاجماع وهو اعم من الرق فان قد يوصف بغيره الانسان من العروض ودون الرق

والفرق بين الرقبة والرقبة هو ان الرقبة هي التي تسمى بالرقبة على كل واحد من الرقبين والرقبة هي التي تسمى بالرقبة على كل واحد من الرقبين

[illegible]

لكن الطارة للصلاة شرط في فوت الشرط فلو ان اداها وانما وافق فيه القياس النقل
وقد جعلت الطارة عنهما شرطاً للصوم تصدقاً لاختلاف القياس في الصوم يتأدى بالاشتراك
والجناية فينبغي ان يتأدى بالحيض والنفس لولا انحصار وقد تقر من ههنا ان التأدي
الصلاة والصوم في حال الحيض والنفس بخلاف المأذون يعقوب بن هاشم انما هو شأن
شرط الطارة في خلاف القياس فلم يتبدل القضاة ما اخرج في قضاء ما اذا الصوم
عشر ايام في ما بين احد عشر شهراً على الصحيح وان فرض ان يستوعب النقص شهر
وصحان كما طعن انه نادرا لا يابا بحكم الشرع ايضا لاجل فيه اذا قضاء الصوم شهر واحد
احد عشر شهراً لاجل فيه خلاف الصلوة فان في قضاء صلوة عشر ايام في كل عشرين
يوماً ما يقتضي الى الحج غالباً فلذا انسخي والولدت حطفت على ما قبله وهو احرار الاموال المستغنية
الساوية وانه ياتي في الماليتين احكام الدنيا بما فيه تكليف حتى بلغت الزكوة وسائر القربى
وانما خص الزكوة اولادهم من يتوجه انما عبادة ماليت لا تتعلق بفعل الميت فهو ما
الولي كما زعم الشافعي ربح وذلك لانها عبادة لا بد لها من الاختيار والمقصود منها الاداء
دون المال فهي تساوي الصلوة والصوم في البطالان وانما بقي عليها لما لا غير فان شاء
الشفاعة بفضلها ولو صدق ان شاء غدا بعد له وحكمة وبها هو حال حتى انما طعن على
فلا يخلو لان كونهما لغز عليهما وحدهما على الزيادة شار الى الاول بقوله واما عليه لم
غيره فان كان جمعا متعلقا بالعين حتى يتبين كلهم من يتصل به حتى المهرن والمستاجر
يتصل به حتى المستاجر والمبيع يتصل به حتى المشتري والوديعة يتصل بها حتى المودع فان
هذه الاعيان باخذها صاحب الحق ولا من غير ان يتصل في الزكوة وتقسيم على الغنا والورثة
وان كان زيتها لم يجر الزكاة حتى يصير اليها الى الزكاة مال او لا يولد له الزكاة وهو قس

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

المولى الى الولاء وبذل الكتاب وكذا اذ مات الكتاب عن وفاء اى مال واف لمبدل الكتاب
المولى حيا يودى الوفا ورثه المكاتب الى المولى لما ثبت له التحصيل المحرم حتى يكون باقى عنه
ميراثا ورثه وليقوت اولاده المولودون والاشترى في حال الكتابه وليقوت به في آخره جز من
اجزاء حياته وانما قلنا عن وفاد لاننا اذا لم نترك وفاد لا ينبغي الاولاده ان يكسبوا الوفا ويؤدوا
الى المولى وقلنا معطوف على قوله يقيت اى ولما قلنا تغسل المرأة زوجها في عدة النكاح
فما كان الزوج في العدة والمالك هو المحتاج الى الغسل بخلاف ما اذ ماتت المرأة حيث لا ينسبها
زوجا لانها مملوكة وقد بطلت الهبة للملكية بالوت ولما لا تكون العدة عليها بعد اوقال
اشافى ينسبها زوجها لما تغسل في زوجها لقوله لم يات به خبر فغسلناك كقول ابن ابي نعيم
بابا غسلناك وما لا يصلح الى حاجة كالتقصاس فيحمل ان يكون معطوفا على النقصى بالاجبة
ينبغي لى ليس التقضى بالاجبة وما لا يصلح الى حاجة كالتقصاس فيحمل ان يكون ابتداءا
وقع مبتدا وخبر انما ورده بقرين التقضى بالاجبة وانما يمكن التقصاس مما لا يصلح الى
لا تشرح حقيقة ليرك انما وهو تنقي الصدور لا اوليا بدفع شر القاتل ووقت الجنابة
على اوليا من وجب لانتفاعهم بحياة فاجبة التقصاس للورثة ابتداء لانه ثبت ليست
اولا ثم ينقل اليهم كالحقوق والسبب في نقلها لان اهلها حياة فكانت الجنابة قد
في حقه من وجب نصحه نحو المخرج باعتبار ان سبب النقص للورث ونحو الوارث قبل موت
المخرج لان الحق باعتبار نفس الواجب للوارث وقال ابو حنيفة رح ان التقصاس غير
مورث اى لا يثبت على وجه تجري فيه سهام الورثة بل يثبت ابتداء للورثة لما قلنا ان
النقص ذك شرهم ولكن لما كان معنى واحد لا يحل التجزئ فثبت لكل واحد على سبيل الكمال
لولاية الاخ لا لاخته ولما لا استوفى الاخ الكبير قبل كبر الصغير يجوز له خلاف ما اذا كان

[illegible]

194

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

ماہنامہ اعلیٰ حالات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس

کتابخانه عمومی

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ بِشَاكِرِينَ

مجلس شورای اسلامی

مکتوبه ای به

عَنْ قَالِ خِيَارِ الشَّيْخِ طَوَّافٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

...

شرطها لسان بان ينكر العاقلان قبل العقد انها من لان في العقد ولا ثبت ذلك بل لا اقل
فقط الا انه لم يشترط ذكره في العقد بخلاف خيل الاشارة الى ان غرضها من البيع بان لا زال له العقد انما
اذلك بعبارة ليس يوجب في الحقيقة وكلما يحصل بذكره في العقد وانما لا يشترط ان الغرض من العقد
الانسان بان البيع ليس بان يابل معلقا بالحيرو فذلك كما يحصل بذكره في عين العقد والتميز لا يوجب
فلا ياتي في الالهيته هي في اللغة اخذة من الالجابا اي الاضطرار فاصلا بان يوجب شي الى ان
يأتي ادراكا بخلاف ظاهره فيظهر بخصوصه فالحق انها يعقدان البيع بينهما اجل متعدي وعرض
ولم يكن في الواقع بينهما بيع وانزل عنهم ذلك ان الحكم فيما سوا في انما ياتي في الالهيته ثم اعلم ان
جنس هذا النزل على ان تغرق العاقلان في السنين يظهر لافقه بخصوصه انما لا يعقد بينهما في الواقع
فقط بخصوصه الناس ثم بعد تعرف الناس لا يخرج من حيث حالات بينهما في العقد وقربها لعدم تفصيل
فان تواضعا على النزل باصل البيع اي اتفاقا في السنين ان يظهر البيع بخصوصه الناس وان كان
بيعا اصل البيع ففقه بخصوصه وفارق لمجلس ثم جاءوا بلفظ على الدنيا اي انها لا تأتيا بين
على تلك الواقعة وانزل في البيع والواجب للمالك ان يقبل القبض ولو لم يرض
حتى لو كان البيع بعد واقعة الشترى بعد القبض لا يفقه كما في البيع بشره انما الالهيته لا يمنع
ثبوت المالك كون البيع صحيحا فحق الفاسد ولي وان اتفاقا على الاعراض اي على انما
عن الموضع المتقدمة وعقد البيع على سبيل الالهيته صحيح وانزل المثل فان اتفاقا على انه
ثم يفسر ما شق عند البيع من الالهيته على الواقعة والاعراض بل كما يخالي الذين عندهم ان اتفاقا
في الدنيا والاعراض فقال احد بانها البعده على الواقعة المتقدمة وقال الاخر عقد على سبيل
البدن فافهم صحيحا على حقيقة خلافها فاما جعل البوصية من صحة الالجابا دول لان البوصية
اي الاصل في العقد وحصل عليه الملامح بخلافه فاذ ان اتفاقا على انها لا تأتيا الذين وانما

قال تعالى ومن
لزم الم اكل حلال
فاحسن التلبية
اي قبل الله
لان الله قد سكون
عن اضطرابه
واحدل الله
المعتقون
توفاق الله
اي على الله
وذكره رادون
يعطي الله
التيه ان وصلت
والرضا والخيضاء
والا اصبغ النافسه
بعد انقبض
عضواً والحكم
بعضا والحكم
قوله فانه
اسم الله
بافاسه

[illegible]

ازل اولی
سید محمد
مقال

فَالْمُحْسِنِينَ كَالْمُحْسِنِينَ

الإيضاح

قال

قال اولی ای بار خدایا

من قله عیسا ای
لیدم بود
قله دهر ای دنا

والا عسر ارض

الحق في الدنيا

[illegible]

بمختلف الميعاد للترشيق مقصود وفيه يكون تعميم الميعاد مقصودا فيخرج جانباً التسمية على النزل وان كان
في النفس بان تواضعاً على الذاتية والمعرفية الحقيقية ويخرج فان التفاعل في الاعراض فالمراسميا
حان التفاعل في البناء والتفاعل في النظم فيجب ان لا يختلف في المثل في الصور الثلاث التاماني
الاول في الاجماع لانها مقصود النزل بالمسمى الممال لا يجب فيه وكان من المراتب المذكورة في المقصود
تلك انه ترجح بالامر في المثل في مختلف الميعاد فيكون بدون الترخيص في المي في الاماني الاخرين
ففي رواية محمد بن ابي حنيفة في المثل في الما ذكرنا في رواية ابي يوسف في حديثه في المي في الاماني
ترجيح الجانب الجواني في الميعاد وان كان الممال في المقصود كما علم في الترخيص على مال والاعراض في المي
فان الممال مقصود في كل واحد من هذه الامور لانه لا يجب بدون الاكرو التسمية فان نزل بالاصلة
بان تواضعاً على ان يقدّر في العقد ويحتمل التماس فيكون في الواقع نزل بالتفاعل في البناء
على المواضع في العقد فالطلاق واقع للمال لازم عند تمام اختلاف نزع المترشيق في الميعاد
فذكر في بعضها انها تمت في جميعها في هذه العبارة لان النزل لا يترشيق في التعلق عند باو ولا
الحال بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف في ذلك لان النزل لا يخل في خيار الشرط ولذا في الشرط
لما في التعلق وجب للمال ووقع الطلاق وطلب الخيار واما في خيار الشرط فلا يخل النزل لان
النزل نزل في الخيار فالتفاعل في البناء او على الاعراض او عند الميعاد او اختلاف في طلب النزل
في عقد الطلاق ويخرج للمال على اصلها عند الإيقع الطلاق بل يتوقف على اختيار للمال سواء
نزل بالاصلة او بقدره او بحسبه لان النزل في معنى خيار الشرط وقد نص في خيار الشرط من جانبها
من الطلاق لا يقع ولا يجب للمال لان ثبوت المراجعة فيجب للمال عليها الزوج وان اعراضا
الزوجان عن المراجعة والتفاعل ان العقد صار بينهما بعد وقوع الطلاق وجب للمال جملته
عند ما يظهر لان النزل باطل من الاصل لا يترشيق في التعلق واما عند فلان النزل قد لطل

[illegible][illegible]

ابن بادويه قال لا تتبع المقلد
 فان اجمد الذين ان كانا سامين
 في الطلاق كل واحد من المقلد
 ما قلح وان كان كل واحد من
 خاد الرعية لكان من المقلد
 غلبت المقلد وان كان كل واحد
 انما وقع الطلاق على كل واحد
 اختيارا كذا قال في المقلد
 خيرا والشافعي في المقلد على
 الطلاق لا ان يقع في ما يملك من
 يتكلم في المقلد في ما يملك من
 الخيرا كذا قال في المقلد في
 قوله لا يملك من المقلد في
 البيع لا يملك من المقلد في
 البيع لا يملك من المقلد في

[illegible]

البلع غاشي عشرة سنة واولى مدخل ستة أشهر فيصير بابا ناسا وعنف ذلك يصير عظاما فيدئنت
الكلان بعده وذا التقدي على عدم اعطال المال واما جموعا عليه لكنم اختلاف في الزمان عليه فهو كونه مجررا
عن القرينات عنه ولا يكون مجررا عنه بما كمل مجررا على انشا الله يقول ان لا يؤجبا بل مجررا على
التي فيه يخرج اشي هو اركان في تصف لا يبطل الزل كالنسخ والعتاق او في تصف يبطل الزل
كالبيع والابارة فان المجر على المحر العاقل الذي غير شر وعنده ذلك عند ما يبطل الزل اما
فيما يبطل الزل كمن على نظر الكا الصبي المجنون فلا يصح بيعه وادارة وبيته وسائر تصرفاته لا يبر
لا يبره طريق فيكون كلاما على السليين ويجوز التسقيت الى بيت المال او السفر عطف على قبله وهو
الخروج المدي عن موضع الاقامة على قصد السير واداء ثلثة ايام في الايام في الالبية اى البية الخطا
بقلة العقل والقدرة البنية لكنه من سباب التخفيف فبفسه طلقا لكونه من سباب اشتقاق فلو
فيه الشقة لم توجب بل نفس السفر كما مقام الشقة بخلاف المرض فانه تنسج على اية السفر الصوم
والى الاية فتعلق الرخصة بنفس المرض بل اية الصوم في السفر فيصرف في الاية و
ما يوجب الصوم الى عدة من ايام اخر لاقى اسقاطا لئلا كان من امور الختارة جوابها
توهم انما كان نفس السفر في مقام الشقة فبغني ان يصح الاطمان في يوم سافر فيم فاجاب
بان السفر لما كان من امور الختارة او اوصلة باختيا لعبه ولم يكن موجبا ضرورة لادائه عترة
الى الاطمان كالمرض فحينئذ انما اوصح صالحوه وسافر او يقيم فسافر لا يباح الا يطر لا تقرر الوجوه
عليه بالتوسع ولا ضرورة تدعو الى الاطمان بخلاف المرض اذا نوى الصوم وتحمل على مشقة
المرض ثم اراد ان يطر حل لنا فكذلك اذا كان يصح من اول النهار او الصوم ثم مرض حل
الانظر لا تفر مساوى للاختيار لعبه وفيه الاختصاص بالانظر وجوبه عند ابي الخطاب ولو انظر
المساوى للصوم من المذكورين كان قيام السفر المشقة فلا يجب الكفارة وان انظر

[illegible]

ففي الاقمار
قال وان اقمروا
العصير بالثبات
الكفارة لثوابكم
شيئتي لا ارضى
اي الاقمار
ساروا
اصحوا
فما اذبحوا
الكمون اي

[illegible]

۴۴ نمبر سو اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۴۵ اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۴۶ ان کا نام اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۴۷ اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۴۸ اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۴۹ اسی کی طرف اشارہ ہے۔
۵۰ اسی کی طرف اشارہ ہے۔

سواء كان جاعاً او شعبان لا يمين قبيل الكراهة على التراف ملاخييا افعال من كذا نفاكره انسان
ان يطافان كان من غير امره فيجب عليه الحد ويكن يتناول فيقتل ولا فعل الى الامر على ما ياتي
وان كان من امره في الصوم اى الاعكاف والامام لم يحسن في معنى ان يكون هذا ايضا مقصدا
على الفاعل في اثم به ووجب ما يجب من القضاء والكفارة والاضمان في ما ذكره قد ايت رواية على ان
يجوز جعل الكراهة الامام الا الثاني اى القسم الثاني من الافعال ما يصحح الكراهة فيه ان يكون
فيه كراهة لنفسه والمال فانه يكره للانسان ان يأخذ نذر يلقطه على آل اصيله فذا نفس احد
منه فموجب له تضامه على الكراهة بالسر ان كان القتل عمدا بالسيف لانه هو قاتل والكراهة آتية له
كالسكين فذا عندنا في حقيقة قوله وقال محمد وفرز فيجب على الكراهة لانه هو الفاعل الحقيقي وان كان
الاخر اتم وقال الشافعي فيجب عليه الكراهة فكلونه اتم او الكراهة فكلونه فاعلا قال ابو يوسف
فيجب عليه الكراهة بغيره واثرة نعمه كذا لانه على عماله الكراهة ان كان القتل خطا وكذا الكفارة
فيجب عليه ثم لما قسم المصنوع الاكراهة والاولى فرض خطا وباتة ورضية لان مقهوره الكراهة
الاقسام الاربعة بمنزلة اخوان كان مال التمسكين عليه افعال المحرمات فكل عسرته لا يكشف
ولا ذلها فاحتكم الى الزمان فانه لا يكره الاكراهة وتاونه في خلافه من وسيل ما نسب الى الله
فذا بالكلية كذا لا يجب على المأمومة ولا يجب على النسيب وذا في قوله من غير الكراهة وقيل هذا
في نسيب الرجل الكراهة وانما كانت المادة مكرمة بل انما فرض لها في كراهة ليس في غير كراهة
القدرى والمؤمن من التخص في نسيب الرجل لان نسب المولود من الله ينقطع ولذا استدلوا ثم عدا في
مال من حرمته لا يكشف لان دليل الرخصة خوف تلف النفس والمضوء والكراهة والكراهة عليه في
سواء لم يشق للكراهة ان يتلف نفس احد وعضو ولا يعل سلاية فتعفى وعضوه فضا الا كراهة في تمام
العدم كذا في قوله بالاكراهة في حرمته كذا لا تقطع اصل الكراهة وغيره وقصير حال الاحتمال فلهذا

انا الحق
 قوله نفوس
 معلوف على الجور
 من قوله على
 مال
 داره في داره
 له ابي القدر
 عن ابي القدر
 والمصور
 قال المكي كبر
 من قوله على
 على ابي القدر

[illegible]

قوله لا اقرب اليك من دون حبر وهمزة فتحة على الهمزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

٢

الحمد لك ارتقاب سهل الاسباب الذي يسبح رما في السموات والارض حتى اشجر والحج والحياتان والدواب آتية المحلوك
ملكه والمخلوق الخالق وشكره العبد لسيده والمربوب له الملك الوهاب أشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك له منفتح الابواب
ويمر الصعاب أشهد ان سيدنا وولانا محمدا عبده ورسوله الذي اوتي علم الحكمة وفصل الخطاب وهدى المستدين به الى طريق الهدى
الا يتم عليه على الروصية قابلية الى ان القيمة يوم الحساب اما بعد فيقول الساج في بحر الخطيئات مسلح في براسيات الازمان
عصفور به ذى الكرم والنبات البواشيات محمد بن عبد الله الكنتوي تجاوزه الصرع ذنب العلي والخفي ابن مولى الفقيه ابن الحاج محمد بن عبد الله
ادخله الله دار النعيم لما كثر السعال عن السنة الذي يتجده بالاشيا لعل لا ذكارة بعده قبل الداسل في السنة السنية ام هو بدعة
شرعية واجبت عنه كل مرقدان له اصلا في السنة ترفع بعنه اسم البقرة اروت ان الكتب فيه ردا وافية وبها لا شافية فيمن
على ذكر ما يدل عليها فيتمسك علمها يتعلق بها فتوجب ان تتج ما يتعلق به من اسفار الحج في المشقة وفاترة الفقه والفقهاء وجميعت
قد اكثرت في الاوراق المتفرقة ثم ظهرت برالذات فاجل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي صاحب التصانيف الفريدة والنايف
العديدة في هذه المسائل المسماة بالمتن البسيط فزادها مختصرة في ورقتين غاية الاختصار وتنص على الاصول نهاية الاقتصار فاردت
ان انعم بجمعها الى ما جمع هو في مجموع يكون بجمع المجموع واسميه بربطه الى رباني سيرة الاذكار وكان ذلك في السنة الثامنة
والثمانين بعد الف والمئتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وتحية لئن لم يتيسر لي ذلك لوددت اني المالك الى
ان رجعت الى الوطن فمخط عن الفتن انت فيقصد لاسن الزنر وصفت هناك رسائل كثيرة وفاترة كثيرة ولم ازل اقصم
تبيين تلك الصعاب وجمع تلك الخطا لئلا يظن اني لم يتيسر لي ذلك لعوارض غرست في هذا الكمال ان رجعت في السنة الثمان
والستين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وتحية لئن لم يتيسر لي ذلك لوددت اني المالك الى ان رجعت في السنة الثمان
وهذه هي موضوعها على الكسب شغفنا في تاليف الفوائد البهيمية في تراجم الحقيقة منفي عن جميعها فاصدا بغير ترتيب تصنف على تاليفها

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فان من مسؤلات مستطقات وفي الاستيعاب في احوال الاصحاب لابن محمد البربرسي في الاضمار يكتفي بام
ياسر قول بل هي سيرة بنت ياسر كني ام حبيصة كانت من المهاجرات المهاجرات من حديثها عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه قال يا ايها المؤمنات عليكم بالسبع والتبديل والتقليد واعقلن بالانفال فان من مسؤلات
مستطقات انتهى واخرج البربرسي في باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصلته بل من كتاب النسخ
من ابني نصره حديثي شيخ من بغداد قال ثبتت بالهجرة بالمدينة فلم ارج من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اشد تشيوا ولا اقل على خيفته فينبذا عنه يوما وهو على سريره معه كس فيصلي او نومي على
منجارية له سودا وهو يمسح بها حتى افانفد ما في الكيس القاه اليها فجمعت فاعاوت في الكيس فرفعت اليها فقال
الاصحابك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن مرقاة الصعود الى منن ابني داود معنى تثويت تصنيفت
وزلت عنه فنيغافا انتهى وفي اخره في السيرة لجمال السيوطي اخرج الشيخ في الزهد اعفان ناعبد الواحد من
زناهم بنونس بن عبيد عن امه قالت لميت ابنا صفية رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
جازنا قالت فكان يسبح بالحصي وفيه ايضا اخرج ابن سعد عن عكرمة بن خالد قال كان يسبح
بالحصي اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن حماد بن اسود كان يسبح بالحصي والحصي وفيه ايضا اخرج
احمد بن ابراهيم ناكرة ابنا ثابت بن جملان عن اقام من عبد الرحمن قال كان ابني الله داود بن نسي
المعيرة في كيس فكان افاضلي القادة انهم يسبح من حتى تنف وفيه ايضا اخرج ابن سعد عن ابني هريرة قال
كان يسبح بالحصي المعزج يعني الذي حك بعضه ايضا حتى يفيض شيء منه وترك الباقي على ارونه وكل ما فيه
وباس فهو مجزع وفيه ايضا اخرج ابن ابي شيبة عن ابني مسيد القدرى الشكان يسبح بالحصي وفيه ايضا
اخرج الجعفي في مجموع الصحابة وابن عساكر من طريق معتبرين سليمان عن ابني رجب عن جده ثبوت
ابني مصفية مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يوضع له قطع فيه حصي فيسبح به الى نصف النهار ثم يرفع
فانما اصل الاولي التي يفسح حتى يسي فمذه الاخبار لا اثارنا في باعلى الفدا وان العبد الانفال والنسوي
وامثال ذلك لم يرد ب قد مضى اليها انتهى صلى الله عليه وسلم واقر عليه اختاره اصحابه بنجوم الامم والاهل من
حكم كذا في ذلك فتقدمه مروودا عليه يعني ان يعمل ويحدث عليه ومن العلوم انه لا فرق بين العبد النوي وانشاء
المشورة وبين العبد النوي وانشاءها بالمشورة فانما ثبت جوازها لاول هذه الجملة ثبت جوازها بالمشورة
انتم نسل الثاني في ما يدل على جوازها فانما يسهل من الوجه الواضحة اخرج ابو نعيم في حلية الاولياء في تحفته
ابن الهيرة ناخذ من جعفر بن محمد ناخذ من احمد بن محمد ناخذ من الحسن بن الحسن ناخذ من الجواب عن جعفر

في قوله تعالى يا ايها المؤمنات عليكم بالسبع والتبديل والتقليد واعقلن بالانفال فان من مسؤلات مستطقات انتهى
واخرج البربرسي في باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصلته بل من كتاب النسخ من ابني نصره حديثي شيخ من بغداد
قال ثبتت بالهجرة بالمدينة فلم ارج من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم اشد تشيوا ولا اقل على خيفته
فينبذا عنه يوما وهو على سريره معه كس فيصلي او نومي على منجارية له سودا وهو يمسح بها حتى افانفد ما في الكيس
القاه اليها فجمعت فاعاوت في الكيس فرفعت اليها فقال الاصحابك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن مرقاة
الصعود الى منن ابني داود معنى تثويت تصنيفت وزلت عنه فنيغافا انتهى وفي اخره في السيرة لجمال السيوطي
اخرج الشيخ في الزهد اعفان ناعبد الواحد من زناهم بنونس بن عبيد عن امه قالت لميت ابنا صفية رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان جازنا قالت فكان يسبح بالحصي وفيه ايضا اخرج ابن سعد عن عكرمة بن خالد قال كان يسبح بالحصي اخرج ابن ابي شيبة
في مصنفه عن حماد بن اسود كان يسبح بالحصي والحصي وفيه ايضا اخرج احمد بن ابراهيم ناكرة ابنا ثابت بن جملان
عن اقام من عبد الرحمن قال كان ابني الله داود بن نسي المعيرة في كيس فكان افاضلي القادة انهم يسبح من حتى تنف
وفيه ايضا اخرج ابن سعد عن ابني هريرة قال كان يسبح بالحصي المعزج يعني الذي حك بعضه ايضا حتى يفيض شيء منه
وترك الباقي على ارونه وكل ما فيه وباس فهو مجزع وفيه ايضا اخرج ابن ابي شيبة عن ابني مسيد القدرى الشكان
يسبح بالحصي وفيه ايضا اخرج الجعفي في مجموع الصحابة وابن عساكر من طريق معتبرين سليمان عن ابني رجب عن جده
ثبوت ابني مصفية مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يوضع له قطع فيه حصي فيسبح به الى نصف النهار ثم يرفع
فانما اصل الاولي التي يفسح حتى يسي فمذه الاخبار لا اثارنا في باعلى الفدا وان العبد الانفال والنسوي وامثال ذلك
لم يرد ب قد مضى اليها انتهى صلى الله عليه وسلم واقر عليه اختاره اصحابه بنجوم الامم والاهل من حكم كذا في ذلك
فتقدمه مروودا عليه يعني ان يعمل ويحدث عليه ومن العلوم انه لا فرق بين العبد النوي وانشاء المشورة وبين
العبد النوي وانشاءها بالمشورة فانما ثبت جوازها لاول هذه الجملة ثبت جوازها بالمشورة انتم نسل الثاني في ما يدل
على جوازها فانما يسهل من الوجه الواضحة اخرج ابو نعيم في حلية الاولياء في تحفته ابن الهيرة ناخذ من جعفر بن محمد
ناخذ من احمد بن محمد ناخذ من الحسن بن الحسن ناخذ من الجواب عن جعفر

في قوله تعالى يا ايها المؤمنات عليكم بالسبع والتبديل والتقليد واعقلن بالانفال فان من مسؤلات مستطقات انتهى

لقد

۱- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۲- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۳- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۴- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۵- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۶- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۷- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۸- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۹- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم
 ۱۰- حضرت علیؓ کی شہادت پر غم و ماتم

[illegible][illegible][illegible]

الضعيف متبر في فضائل الاعمال على ما صح به جملة من الاعلام ومن ثم اوردوه مسبوطين في معرض الاستلال وكذا
على القاري حيث قال في المراجعة في باب الذكر بعد الصلوة صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعد الذكر ويحجج وترانه كما
واعقدوه بالانال فانهم سلموا استسقطات وجاروا بضعف عن علي مرفوعا عن المذكور استرو عن ابي هريرة انه
كان يخطب في العاقبة فلما ياتيهم حتى يسبحون في روايته كان يسبح بالنوى وقال ابن حجر الروايات في التيسير بالنوى
كثيرة عن الصحابة وبعض اهل البيت بل رواه النبي صلى الله عليه وسلم واقره الشيخ **الفصل الرابع** في بيان السنبة
كانت مستقلة في زمان الصحابة فمروا ان ابا هريرة كان يسبح يخطب فيه العاقبة وهو عين جود البسة ووروني حديث
سلسل ان الحسن البصري كان يستعمل البسة وكان يهوى عصر الصحابة وهو ما جازني به الولد الحاجد مولانا عبد الحليم المرحوم
في ربيع شعبان سنة ثمانين بعد الف والمئتين قد رايت لما رسته قال اخرجك باهارجاني به الشيخ عبد الله بن
نزيل المدينة المنورة مؤلف انما الحاجة بشيخ سنن ابن الجوزي في الشيخ المرحوم ابي سعيد المديني الذي كان في ذلك في
المائتين بعد الف والمئتين في المدينة المنورة وقد رايت في يده نسخة قال اخرجك باهارجاني روايته ما هو ذكر في ثبت شيخنا
الشيخ عابد السدي نزيل المدينة يعني حصر الشارحة قال هو في حصر الشارحة وروى في الشيخ يوسف بن محمد بن هلال الدين الخزرجي
بسة قال تولى في الشيخ عبد الحاق بن ابي بكر المرحلي ورايت في يده نسخة قال ناوينا الشيخ محمد حيوة السدي ورايتاني في
قال ناوينا الشيخ عبد الله بن سالم البصري ورايتاني في يده قال ناوينا محمد بن علا الدين البجلي ورايتاني في يده قال ناوينا
ابو النجاشي سالم بن محمد السدي ورايتاني في يده قال ناوينا الشيخ محمد بن احمد بن علي الميطي ورايتاني في يده قال ناوينا الشيخ زكريا
الانصاري ورايتاني في يده قال ناوينا الحاج افاضل بن حجر ورايتاني في يده قال ناوينا محمد الدين بيقب الغيرة ورايتاني في
صاحب القاموس ورايتاني في يده قال ناوينا في شيخ اهل كتابنا شيخ احمد طحان مؤلف مسيرة البنية في ذي القعدة من السنة
السادسة والسبعين بكرة ورايت بسة في يده قال اخرجك باهارجاني بختامة العلما والمحققين اهل كتابنا شيخ عثمان بن الشيخ الحسين
اشافي باهارجاد شياخه من علما واهل البيت انما هو يوم كثير من اجلهم العلامة محمد الامير قال هو في رساله باهارجاني في شيخنا
احمد الجوهري عن شيخه عبد الله بن سالم البصري الملكي قال تولى في بسة الشيخ محمد بن سليمان المغربي ناوينا ابو عثمان الجوزي
من ابي عثمان المقرئ عن سيدي احمد جعي عن سيدي ابراهيم عن ابي الفتح المرامني عن ابي العباس احمد بن ابي بكر الرواد
عن عبد الدين الفيرزي ناوينا قال ناوينا اجمال الدين يوسف بن محمد ورايتاني في يده قال ناوينا القاضي الدين بن ابي الشار
عمود بن علي ورايتاني في يده قال ناوينا القاضي الدين عبد الصمد بن ابي الحسن المقرئ ورايتاني في يده قال ناوينا ابي ورايتاني في
قال ناوينا ابو الفضل محمد بن محمد ورايتاني في يده قال ناوينا محمد بن عبد الله بن احمد السمرقندي ورايتاني في يده قال ناوينا
ابو بكر محمد بن علي السلمي الحاد ورايتاني في يده قال ناوينا ابو نصر عبد الوهاب بن عبد الله ورايتاني في يده قال ناوينا الحسن
علي بن الحسن بن القاسم السدي ورايتاني في يده قال ناوينا ابو الحسن المالكي ورايتاني في يده نقلت ليا استاذنا في الالة
من بسة قال كذلك رايت استاذي البهني فقات يا استاذي انت انا في الآن من بسة قال كذلك رايت استاذي السدي استغفر

انتم بحسب انتم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على ما خرجت من الاعلام فمن ياتي النبي صلى الله عليه وسلم في الشام يستحسن شيئا لم يزل يصحح على كونه
قريباً فممن زاد اليه صلى الله عليه وسلم من اخاه عند الحسن في فصل السادس من هذا المشبه
العاودة للمباشرة على فتح الخنادق ليس غفها انهم كمن في العهد النبوي فكانوا بفتح ذلك بفتح طلاله وجوا
ان البعثة التي حكم عليها بالصلوات انما هي البعثة التي شرع في العلم بعد في القرون الثلاثة على ذلك
من اللذة لا ريب كما حقت في رسالتي انما لا يجوز على ان الاكثر في القبل ليس ببعثة وانما خافا من بعد
الادراك بذلك ليس كذلك بل لا دخل في القواعد التي مطلق الله على جوازها وانما خافوا من ذلك ومن
ابن البرية وغيرهم وانما خافوا انما خافوا الحسن البصري وفي عهد الصالحين واما اربع الفتيان التي هي على
عليه وسلم اتفاده على احلالها لمن في نعم المذكر البصري واما خافا فلجوا في تجويز ذلك من النبي
صلى الله عليه وسلم في الشام حسب ما رآه الاعلام ولجوا في اخر لا يشترط وجوده في عهد الصالحين
والتابعين من غير كبرهم على المتقدمين وما وجد في عهد الصالحين على هذا الطريق فليس ببعثة
على تحقيق الحديث الصالحين كما يجوز ما بهم اقتدرتم استبدادهم وغير ذلك من الاخبار التي حكوتاني في
تحفة الانبياء في احياء سنة سيلا للبر ولجوا في اخر لا يشترط ان يكون خافا جاعداً من الصالحين
طائفة من اجد من جملة الفقهاء والوجهين والمصدقين السالكين في سننهم ولا يجوزها
وغيره من اجد منهم اجماعهم ولا كان كذلك فليس بصلواته من الاما لا تقول اني سمع
انما لا يسلمون من خافه عند الحسن اخوجه به والبر والعليا سي والبراني والوجهين وغيرهم في
محمم الوطال التي هي صلى الله عليه وسلم فان المراد بالسليين فيجوز بدم ودمهم وهم العلما بالكتاب
والسنة والقيام عن الشبهة والوجه كمال القادر في المرأة شخ الاشكوة ومنها ان في تواتر خبر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

في النفل ومثله عن ابي حنيفة ذكره في التختة وفي التوبة ذكر قول محمد بن ابي حنيفة انتهى وفي الحاشية لفظ النفل قال
 الفقيه ابو جعفر وجدت رواية عن اصحابنا انه ذكره فيها وهو في الحاشية معزول الى ابي حنيفة فقط ونقل فيها عن
 ابي يوسف وحده انه لا بأس به في المكتوبة والتطوع ولم يذكر محمد بن واحد منها وقد اختلف فيه فقيل هو مع
 ابي حنيفة ومن فكره مع القدر في التوبة بل ذكر في البطل انه ذكره في الجامع الصغير مع لكن الضعيف
 لم يره فيه على ما هو رواية في غير الاسلام قبل هو مع ابي يوسف وهو المذكور في شرح الجامع الصغير في الاسلام
 وقا في بيان والمحيط لرضي الدين والدياته وغيره لكن بلغه عن قال شارح المدياته في ذلك اشار الى
 ان قطاها ليس في ظاهر الرواية ومن ثم لم ينص مصدر الاسلام ولا الشمس اليه السرخسي فلهذا قلت لكنه
 في الحاشية القدسي بصيغة جزم انتهى وفي الجرح والاعمال الخلاف انها هو العبد باليد كما وقع به التقيد في
 المدياته صواب لان باصبعه او بغيره يسلك ما انما هو رأس الاصابع والخطب بالقلب فلا يكره اتفاقا والعبد باليد
 نفسه اتفاقا وتنبه بالآي والتبسيط لان هذا وجه بكونه اتفاقا كما في غاية البيان انتهى وفي ابناء
 قبيد باليد لان المكره العبد بالاصابع او بغيره يسلك ما انما هو رأس الاصابع او بالخطب بالقلب فلا يكره كما
 في المحيط والخصاصة ونص القاي والتبسيط بالذكر لان غيرهما كره بالاتفاق وفي معنى الجارح كذا
 باليد بغيره كما بلغنا بحيث لو نظر الناظر الى من لم يمسك يده في غير الصلوة تصد صلاته فاما لم يكن بلغنا كره انتهى
 وفي الحاشية وجب القول بعدم الكراهية ما ذكر في الامام عن عطاء بن السائب عن ابي بصير عن ابن عمر قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاثم في الصلوة قال ابو موسى الاصبها في هذا حديث غريب وتوجه القول
 بالاكراهية في المكتوبة دون النفل ما رواه كحول عن ابي امامة وهو انه سئل عن الاستسقاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن عدل الآي في المكتوبة وخس في السنة قال في الامام ايضا انه جازى في الاصبها في يده اذ توجه القوي
 بالاكراهية طلقا ان في العبد باليد ترك سنة اليد وذلك كرهه وايقضا به ليس من اعمال الصلوة وكثير من هذه
 فقيل كرهه واجب عن الاول بان الامام احمد قال عطاء بن السائب ان خطي اخي عمره فلهذا يخرج من صلاة الاثم
 علم ان ذلك كان قبل الاخطا وهذا ما لا يعلم غرابة تلكت ولكن ان يقال ايضا انه واقعه حال فعل ذلك
 كان مني في اول الامر حين كان العمل مباحا في الصلوة مع انه ليس بضابط الاصابع فيجوز ان يكون بغيره
 الاصابع ثم ان الذي في سنن ابي داود والنسائي والترمذي باسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن
 رسول الله بعد التبسيط فلهذا هو داود وجميعه وليس فيه في الصلوة واما الثاني فلهذا لم يجز الجواب عنه بان المراد
 ان يرضى بغيره الاصابع ونحوه في النافذة لان الغرض ان العبد بغيره الاصابع ونحوه لم يرض فيه سنة
 المكتوبة ولذا فلهذا قبل الحق انما ثبت هذا على وجه يقوم به الحق في مثل هذا المطلوب ترجع القول بعدم الكراهية

قوله في الحاشية
 في النفل ومثله عن ابي حنيفة
 في التختة وفي التوبة ذكر قول محمد بن ابي حنيفة انتهى
 في الحاشية لفظ النفل قال الفقيه ابو جعفر وجدت رواية عن اصحابنا انه ذكره فيها وهو في الحاشية معزول الى ابي حنيفة فقط ونقل فيها عن ابي يوسف وحده انه لا بأس به في المكتوبة والتطوع ولم يذكر محمد بن واحد منها وقد اختلف فيه فقيل هو مع ابي حنيفة ومن فكره مع القدر في التوبة بل ذكر في البطل انه ذكره في الجامع الصغير مع لكن الضعيف لم يره فيه على ما هو رواية في غير الاسلام قبل هو مع ابي يوسف وهو المذكور في شرح الجامع الصغير في الاسلام وقا في بيان والمحيط لرضي الدين والدياته وغيره لكن بلغه عن قال شارح المدياته في ذلك اشار الى ان قطاها ليس في ظاهر الرواية ومن ثم لم ينص مصدر الاسلام ولا الشمس اليه السرخسي فلهذا قلت لكنه في الحاشية القدسي بصيغة جزم انتهى وفي الجرح والاعمال الخلاف انها هو العبد باليد كما وقع به التقيد في المدياته صواب لان باصبعه او بغيره يسلك ما انما هو رأس الاصابع والخطب بالقلب فلا يكره اتفاقا والعبد باليد نفسه اتفاقا وتنبه بالآي والتبسيط لان هذا وجه بكونه اتفاقا كما في غاية البيان انتهى وفي ابناء قبيد باليد لان المكره العبد بالاصابع او بغيره يسلك ما انما هو رأس الاصابع او بالخطب بالقلب فلا يكره كما في المحيط والخصاصة ونص القاي والتبسيط بالذكر لان غيرهما كره بالاتفاق وفي معنى الجارح كذا باليد بغيره كما بلغنا بحيث لو نظر الناظر الى من لم يمسك يده في غير الصلوة تصد صلاته فاما لم يكن بلغنا كره انتهى وفي الحاشية وجب القول بعدم الكراهية ما ذكر في الامام عن عطاء بن السائب عن ابي بصير عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاثم في الصلوة قال ابو موسى الاصبها في هذا حديث غريب وتوجه القول بالاكراهية في المكتوبة دون النفل ما رواه كحول عن ابي امامة وهو انه سئل عن الاستسقاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عدل الآي في المكتوبة وخس في السنة قال في الامام ايضا انه جازى في الاصبها في يده اذ توجه القوي بالاكراهية طلقا ان في العبد باليد ترك سنة اليد وذلك كرهه وايقضا به ليس من اعمال الصلوة وكثير من هذه فقيل كرهه واجب عن الاول بان الامام احمد قال عطاء بن السائب ان خطي اخي عمره فلهذا يخرج من صلاة الاثم علم ان ذلك كان قبل الاخطا وهذا ما لا يعلم غرابة تلكت ولكن ان يقال ايضا انه واقعه حال فعل ذلك كان مني في اول الامر حين كان العمل مباحا في الصلوة مع انه ليس بضابط الاصابع فيجوز ان يكون بغيره الاصابع ثم ان الذي في سنن ابي داود والنسائي والترمذي باسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله بعد التبسيط فلهذا هو داود وجميعه وليس فيه في الصلوة واما الثاني فلهذا لم يجز الجواب عنه بان المراد ان يرضى بغيره الاصابع ونحوه في النافذة لان الغرض ان العبد بغيره الاصابع ونحوه لم يرض فيه سنة المكتوبة ولذا فلهذا قبل الحق انما ثبت هذا على وجه يقوم به الحق في مثل هذا المطلوب ترجع القول بعدم الكراهية

قوله في الحاشية

في النافلة والاذا قول قول بالكرامة في الصلوة مطلقا رواها الكرامة التشرية انتهى قلت المروسة
 في سنن أبي داود وغيره عن عبد الصمد بن عمرو بن العاص قد اخرج الطبراني عنه بلفظ كان رسول الله صلى
 عليه وسلم بعد الايام في الصلوة فزاد لفظ في الصلوة وهو على تقدير ثبوت محمول على وقوعه في بعض اوقاته
 في طوعاته وانما ان كرامته ان كانت في المكتوبة تحريرية في النافلة تشرية لان النافلة تحمل بالاخر لمكتوبة
 فاما تشرية في الكرامة التشرية كما افاده صاحب الحلية وفي الكرامة التحريرية كما استفاد من النية ما يحكم
الفصل العاشر في ذكر الاقوال في عدم الادكار خارج الصلوة قال قاضيان في فتاواه اختلفا في
 في كرامته عدل الا في التسبيح خارج الصلوة انتهى ومثله في خزائن الفقيه وفي النية السلف كانوا يختلفون في
 في غير الصلوة فمنهم من كرهه والعدول انه لا ينبغي اضعافا عن العبادة في خارجها انتهى وفي النية قضايا
 لعدم الكرامة في خارج الصلوة خلافا لغير الاسلام حيث قال ان عدم التسبيح في غير الصلوة بدعة وكان السلف
 يقولون تذب ولا تحصى وتسبح وتحصى انتهى وفي شرح النفاة لمحمد بن العباس الرومي السلف كانوا يختلفون
 في عدل الا في التسبيح في غير الصلوة فمنهم من كان يكرهه فذلك منهم من اجل بدعة لقول السلف تذب ولا تحصى تسبح
 وتحصى وقال شيخنا صاحب الايمان في التسبيح اضعافا عن العبادة انتهى وفي فقهين المتأخرين شرح كثير من القائلين
 في التسبيح اختلفوا في عدم التسبيح خارج الصلوة فمنهم من كرهه فذلك ليلكون العدول الرياء واقرب من الاقرار بالتقصير
 ابن مسعود انه رأى رجلا يفعل ذلك فقال هذه ذنوبك تستغفر منها وفي استغفره لا يكره خارج الصلوة في الصحيح انتهى
 وفي الحديث في شرح الجامع الصغير قاضيان اختلفا في التسبيح في كرامته العدول خارج الصلوة فضيل يكره لقول السلف
 تذب ولا تحصى وتسبح وتحصى وعن حماد بن المارئي من يفعل ذلك قال هذه ذنوبك تستغفر منها وانت مستغفر
 عن عدم التسبيح وقيل لا يكره قال في استغفر وهو صحيح لانه اسكن للقلب واحب للنشاط وفي خزائن الاكل بعد
 ان على الخلاف بين اللانام وضاحية في الاكراهية في الصلوة واجمعوا انه لا ينبغي اضعافا عن غيره النوى التسبيحات
 خارج الصلوة فانه اسكن للقلب قلت وانما بعد الكرامة خارج الصلوة مطلقا لم يثبت عبد الصمد بن عمرو الذي
 رويها انفا ولم يسمع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن التسبيح والتبليغ واعتقد بالانفا في
 مسئلة مستطقات ولا تغفل فتنسب الرحمة خيرا لغيره بهذا اللفظ وقال حديث غريب انما غفر من حيث
 بانى بن عثمان ورواه ابو داود ولفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من ان يربعين بالكتب والتقديرين وان
 يدعدن بالانفا فان من مسئلة مستطقات وحسن النوى اسودها ولمع من بعد بن ابى وقاص انه
 دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى او حصى تسبح بفعل الا انها لم يجرى عليه
 من هذا افضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماوات وما خلق في الارض الحمد لله الذي

في النافلة والاذا قول قول بالكرامة في الصلوة مطلقا رواها الكرامة التشرية انتهى قلت المروسة
 في سنن أبي داود وغيره عن عبد الصمد بن عمرو بن العاص قد اخرج الطبراني عنه بلفظ كان رسول الله صلى
 عليه وسلم بعد الايام في الصلوة فزاد لفظ في الصلوة وهو على تقدير ثبوت محمول على وقوعه في بعض اوقاته
 في طوعاته وانما ان كرامته ان كانت في المكتوبة تحريرية في النافلة تشرية لان النافلة تحمل بالاخر لمكتوبة
 فاما تشرية في الكرامة التشرية كما افاده صاحب الحلية وفي الكرامة التحريرية كما استفاد من النية ما يحكم
الفصل العاشر في ذكر الاقوال في عدم الادكار خارج الصلوة قال قاضيان في فتاواه اختلفا في
 في كرامته عدل الا في التسبيح خارج الصلوة انتهى ومثله في خزائن الفقيه وفي النية السلف كانوا يختلفون في
 في غير الصلوة فمنهم من كرهه والعدول انه لا ينبغي اضعافا عن العبادة في خارجها انتهى وفي النية قضايا
 لعدم الكرامة في خارج الصلوة خلافا لغير الاسلام حيث قال ان عدم التسبيح في غير الصلوة بدعة وكان السلف
 يقولون تذب ولا تحصى وتسبح وتحصى انتهى وفي شرح النفاة لمحمد بن العباس الرومي السلف كانوا يختلفون
 في عدل الا في التسبيح في غير الصلوة فمنهم من كان يكرهه فذلك منهم من اجل بدعة لقول السلف تذب ولا تحصى تسبح
 وتحصى وقال شيخنا صاحب الايمان في التسبيح اضعافا عن العبادة انتهى وفي فقهين المتأخرين شرح كثير من القائلين
 في التسبيح اختلفوا في عدم التسبيح خارج الصلوة فمنهم من كرهه فذلك ليلكون العدول الرياء واقرب من الاقرار بالتقصير
 ابن مسعود انه رأى رجلا يفعل ذلك فقال هذه ذنوبك تستغفر منها وفي استغفره لا يكره خارج الصلوة في الصحيح انتهى
 وفي الحديث في شرح الجامع الصغير قاضيان اختلفا في التسبيح في كرامته العدول خارج الصلوة فضيل يكره لقول السلف
 تذب ولا تحصى وتسبح وتحصى وعن حماد بن المارئي من يفعل ذلك قال هذه ذنوبك تستغفر منها وانت مستغفر
 عن عدم التسبيح وقيل لا يكره قال في استغفر وهو صحيح لانه اسكن للقلب واحب للنشاط وفي خزائن الاكل بعد
 ان على الخلاف بين اللانام وضاحية في الاكراهية في الصلوة واجمعوا انه لا ينبغي اضعافا عن غيره النوى التسبيحات
 خارج الصلوة فانه اسكن للقلب قلت وانما بعد الكرامة خارج الصلوة مطلقا لم يثبت عبد الصمد بن عمرو الذي
 رويها انفا ولم يسمع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن التسبيح والتبليغ واعتقد بالانفا في
 مسئلة مستطقات ولا تغفل فتنسب الرحمة خيرا لغيره بهذا اللفظ وقال حديث غريب انما غفر من حيث
 بانى بن عثمان ورواه ابو داود ولفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من ان يربعين بالكتب والتقديرين وان
 يدعدن بالانفا فان من مسئلة مستطقات وحسن النوى اسودها ولمع من بعد بن ابى وقاص انه
 دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى او حصى تسبح بفعل الا انها لم يجرى عليه
 من هذا افضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماوات وما خلق في الارض الحمد لله الذي

والقروى والنسائي وابن جبان في صحيحه والحاكم وقيل صحيح الاسناد فلم ينهنا عن ذلك وانما ارشدنا الى ما هو اولى بفضل
ولو كان كبروا بين الاما من عمران ثبت لا يارض بها كما هو غير خاف على المثال انتهى قلت يشير بهذا الى
ما ذكره في تخليان العام في فتح القدير ان قول الصمائي حجة عندنا فيجب تقليده اذ لم ينه شي من السنة وها هنا
المنى المستفاد من اثر عمر بن مسعود قد نقتل الاحاديث بصريحها انما يجوز له بعد ذلك وتقريرها لا يجوز بها انما
ثبت الاثران بالنسبة الثابت والا فلا يجوز معارضة الاحاديث المرفوعة ثابتا به مع ان ملائمتها على المنع والاكراه
موضع التنازع بل الظاهر انما من قبيل سدا لذرائع وارشاد ان الاعم تقديم الاعم فالاعم والحاصل ان
في عدل الاكراه خارج الصلوة لا صوابنا المخفية اقول الثالثة الكراهية مطلقا وعدم الكراهية مطلقا كما لم يستلزم بالاول
بين البصغفاء والاقرار والظاهر ان الصحيح الذي لا يجوز فيه والصواب الذي لا يصح فيه هو عدم الكراهية مطلقا
لذلك الاحاديث بصريحه على ذلك اشارة ونصا وانما قالوا بالكلية مطلقا فليس عندهم دليل بل على نكاح
ولا يثبت كراهية شي بدون ذلك وغاية ما يتعلق به قول بعض الصائبة وكلام بعض السلف من ان الكراهية مطلقا
على ما هو منه ومنع وبعد تسليم ذلك الاخذ به من مخالفة ما هو اقوى منها مقدم وعجب منه قولهم كونه بدعة
وروده في السنة قبل يقول احد اهل تركبة النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه وقرر عليه غيره انه كراهه او بدعة بل لم يثبت
ذلك عن الحضرة النبوية ثبت من فعل بعض الصائبة كفي في ارتفاع اسم البدعة فكيف وقد وجد منها الامر ان
بشهادة البرهان فغاية العذر من ذهب الى الكراهية عدم الملازمة على الاحاديث السابقة والمماثلة في خزانة الروايات
نقلنا عن المسافري في تعليل الكراهية لما روى انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسبح فقال تسبح وتحصى وتزنب
ولا تحصى انتهى فغيره عليه فانه لم يوجد في القول مرفوعا انما هو كلام بعض الصائبة موقوف عليه ولا ينبغي على
الناظر التبحر في خزانة الروايات من الاخبار والواهيات والاحاديث المختلفة فلا عجرة لدى هذا الباب عند
النفقات وان صح ذلك مرفوعا كان الكلام كالكلام فلا يكون قادحا في المرام وتلك تفتن من هنا
انه لا عجرة لذهب تفصيل لفقدان الدليل النجاسة في امور مرفوعة باقية فانه قيل العقيد بالانكشاف
من السنة وقيل ان الحسن من الغلط فهو اولى والا فابي اولى كما ذكره القاسمي في المرافعة شرح المشكوة
قلت القول الاخير الحق احرى واسود اخرى فرج يجوز ان يكون خطا بسببه من الجوريلان المحرم
هو اللبس المطلق استعمال الجور قال محمد بن الشامي في رد المحتار حاشية الدر المختار في اللبس المتفق لكراه
الصلوة على سبابة من الابرسم لان المحرم هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجه فليس بمحرم كما في صلوة الجور
واقوه القسائي وغيره قلت ومنه يعلم حكم اكثر السؤال عنه من هذا الوجه فيلحظ القول هو اللبس في لوجها
كما في القيت استعمال اللباس من الابرسم لا يجوز لانه نوع لبس لقي الكلام في بند الساعة التي ترتبط به وحليته

[illegible]

تہذیب

دیرہ نظارین کو سلاطین فرعونی پر۔ دل امید و ارشادین کو شمس
 مجرورہ رسائی کو کہ قبول کیے کہ کتاب منافع شہر میں البلاد والا احصاء کا شمس
 فی نصف النہار یعنی نور الانوار شرح مندرج شرح موسوم بقراۃ التما تصنیف جناب غفران
 زیدہ حکمای سلف، عمدہ علمای خلف، محقق یگانہ، مخیر زمانہ، حضرت والد ماجد مولانا و استاذنا
 حاجی حافظ محمد عبدالکلیوم علیہ الرحمۃ تعالیٰ جنات النعیم، موبہ بمرحوم و مفتور باجارت راقم مطبع مصطفیٰ
 مین جیسی تسمی باحقون ہا تہ یک گئی حتی کہ ایک جلد بھی باقی نہیں رہی تھیں انہوں توفیقات ازلی و
 نایدات لمزلی سے باجارت راقم سب فرمائش جناب مویوی خاد حیدر صاحب تاجرت ساکن
 فرنگی محل گنوا مین محل مطبع نظامی و تلک کانویرین بطر بزرع الاسلوب، و ترتیب مرغوب القلوب
 ہا تمام تصحیح نام بعد الذالہ غلط نسخہ مطبوعہ سابق اور تصحیح مین کس فائق باضافہ رسالہ نہتہ الفکر فی
 سبۃ الذکر مع حاشیہ موسوم بہ نفعہ توشیہ نہ ہر رونق طبع بابی پر، شاہ ضامین نجریو عبارت سے آراستہ ہو کر
 ترتیب نہت کی صورت شاہین کو آئینہ ظہور مین گمانی ہوا و عمدہ چابا اور تصحیح اس مطبع کے کارگزاران
 کی مشورہ و تصحیف اسکی خاصہ عام کی زبان برز کو رہے۔ اب حضرت اہل مطابع کی خدمت مین اتنا جس
 کو کوئی صاحب و ن باجارت راقم کے مفت کی دولت سمجھ کر کے چاہنے یا چھپو کا خیال ل مین لائیں مین
 البتہ جقدر شے مطلوب مین تہجہ و موصوفے طلب مین جس کتاب ہر ہر راقم کی نوگی و ہال سرفروے سمجھیں
 و نیز کتب مفصلہ ذیل بھی موجود مین بسکو جو کتاب نہت سے۔ طابع و تہجہ موصوفے ابرال قیمت طلب مین

جابر کامل فرائض شریفی شرح مقامہ شفی نور الانوار منیرا ہلما مال مطا امام محمد رشید کاغذ خانی رشید کاغذ
 بیچ الکران ہلما مین بیان شرح مین شرح مطا علی مصطفیٰ کاغذ عمدہ شرح سرفروے مبارک رشید کاغذ
 محمد رشید کاغذ
 ہلما کتاب مین کی قیمت مع محصول کھی گئی ہے



